A-PDF Merger DEMO : Purchase from www.A-PDF.com to remove the watermark

الجمهـــورية الجزائـــريـــة الديمقـــراطية الشعبيـــة
وزارة التعليـــم العالـــي والبحث العلمـــــي
جامعـــة الـــــــوادي

كليـــة العلـــوم الاجتماعيـــة والإنسانيـــة قســـــم علـــوم إنســـــانيـــة

دراسة تحليلية نقدية لوثيقة مؤتمر طرابلس 1962

مذكـــرة مكملـــة لنيـــــل شهـــــادة الليسانـــس فـــي التاريـــخ

إعـــداد الطالبـــات: إشـــــراف الأستـــــاذ:

- حوريـــــــــة بابة عثمان زقب
- هـــــــــدى بني
- هيبـــــة كنيـــــوة

لجنـــــــة المناقشـــــــة:

حسن معمري	رئيســـــــــــا
عثمان زقب	مشرفـــــا ومقررا
جمال بلفردي	منـــــاقشـــــــا

السنة الجامعية: 1433- 1434هـ / 2012- 2013م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي تتم الصالحات وبنوره تنزل البركات

نشكر الله العلي القدير ونحمده على ما هدانا ووفقنا إليه في هذا العمل .

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الأستاذ المؤطر :

عثمان زقب

كما نتقدم بالشكر الى الأساتذة الذين غمرونا بمساعدتهم وتوجيهاتهم وتشجيعاتهم ونخص بالذكر:

"جمال بلفردي""سعيد عقيب"

والى كل من ساعدنا في الترجمة :

"عبد القادر ميهي ""سعيد المثردي"

كما نتقدم بالشكر إلى موظفي متحف المجاهد بالوادي، ومكتبة سيدي سالم بالوادي،ومسئول دار البصائر "بن علي محمود"،مكتبة بلدية قمار ،مكتبة دار الثقافة بقمار.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا لإنجاز هذه المذكرة

قائمة المختصرات

بالعربية

1. (د.ت): دون تاريخ
2. (د.د): دون دار
3. (تح): تحرير
4. (تر): ترجمة
5. (ط): طبعة
6. (ج): جزء
7. د.م: دون مكان

بالفرنسية

1. (s.d): sans date
2. (OAS): L'Organisation Armée Secrete
3. p: page
4. op.cit: Opere Citato

المقدمة

مقـــدمـــــة:

انطلقت الثورة الجزائرية معلنة عن خلق تنظيم في جناحيه السياسي والعسكري(الجبهة والجيش)، كعمل منظم مضادة للنظام الاستعماري، اقترنت منذ بدايتها بتوجهات، أختُلف في قراءتها و تحْليلها بداية من بيان أول نوفمبر.

لكن القرارات التنظيمية والسياسية والعسكرية التي فرضتها ضرورات الواقع الثوري بالتعديل والإثراء بداية من مؤتمر الصومام وميثاقه ، إلى اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1957-1962)، وفي ظل استيعاب مختلف الإطارات المثقفة والسياسية الوطنية بمختلف توجهاتها، ساهمت في نشأة أدوار وعلاقات تمخضت عنها بداية بروز مفاهيم سواء كانت قديمة أو جديدة في بعضها ولكنها مختلفة ومتنافرة.

ومع دخول المرحلة الانتقالية في ظل تلك المتغيرات، انعقد مؤتمر طرابلس 1962، ليكون المنعرج الحاسم للانتقال إلى المرحلة المستقبلية مبرزا مفاهيم وتوجهات تضمنتها وثيقة طرابلس، ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

ما هي طبيعة ودلالات مضامين وثيقة طرابلس؟ وإلى أي مدى استطاعت هذه المضامين إبراز وتحديد توجهات ومفاهيم مستقبلية ضمن المتطلبات الثورية والمجتمعية الجزائرية؟

وقد قسمنا هذه الإشكالية إلى عدة تساؤلات:

ما هي ظروف صدور الوثيقة وكيف تم الإعداد والمصادقة عليها؟ وهل أثّرت هذه الظروف على مضامينها؟

كيف يمكن قراءة منطلقات ومعطيات وثيقة ؟

هل شكلت وثيقة طرابلس استمرارية لبيان أول نوفمبر 1954، وميثاق الصومام 1956؟ أم أنها حملت متغيرات ....؟

ما مدى أهمية ووضوح توجهات الوثيقة؟ وهل هي نتاج ظرفي لمعطيات ومتغيرات الواقع الثوري؟ أم هي تعبير عن متطلبات ثورية ومعطيات الوضعية الجزائرية ؟

إن اختيارنا لهذا الموضوع يعود لأسباب ذاتية وموضوعية، فالذاتية ممثلة في رغبتنا لدراسة موضوع في فترة الثورة مع الابتعاد عن المواضيع الوصفية السردية، أما الموضوعية، فتكمن في أهمية الدراسة التحليلية النقدية لوثيقة مصدرية وفكرية سياسية كان مناطا بها أن تكون مشروعا مستقبليا لدولة الاستقلال ، مما يجعلنا نسلط الضوء على مكانة الأفكار والمفاهيم ، وكذا جدة الطرح النقدي التحليلي على مستوى الليسانس.

وقد اتبعنا في دراستنا هذه المنهج التاريخي التحليلي النقدي، بما يخدم طبيعة موضوعنا ففي التمهيد و الفصل الأول اتبعنا المنهج التاريخي التحليلي ، وذلك لعرض بعض الوقائع التاريخية وتسلسلها الزمني، كما تعرضنا إلى تحليل بعض الوقائع التاريخية، أما في الفصل الثاني، فقد اتبعنا المنهج التاريخي التحليلي النقدي لتحليل مضمون الوثيقة ، واستعملنا التقنية النقدية في المحتوى تقييما للأفكار والمفاهيم والاتجاهات الواردة فيه والبحث في الأسباب والدوافع .

كما اعتمدنا لإنجاز هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها: النصوص الأساسية للثورة، وكذا كتاب محمد حربي جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، الذي تتبع بالتحليل فترة الدراسة وخلفياتها وهو أهم المصادر المستخدمة في هذه الدراسة، رغم توظيفه الإيديولوجي، وكتاب محمد العربي الزبيري تاريخ الجزائر المعاصر والذي تعرض إلى عدة قضايا مرتبطة بالموضوع وتميز بطرحه التحليلي، و كتاب سليمان الشيخ الجزائر تحمل السلاح والذي تعرض لموضوع الدراسة بكثير من التعمق والتحليل، بالإضافة إلى بعض المذكرات كمذكرة علي كافي، وكذلك اعتمدنا على بعض الرسائل الجامعية والتي لها صلة مباشرة بالموضوع كرسالة يوسف قاسمي مواثيق الثورة الجزائرية، رغم حماسة الطرح، أو غير مباشرة كرسالة محمد خيثر تطور الهيئات

القيادية للثورة التحريرية، وكتاب محمد عباس نصر بلا ثمن، وكتاب صالح بالحاج تاريخ الثورة الجزائرية، كما اعتمدنا على بعض المراجع بالفرنسية من بينها:

كتاب رضا مالك، الجزائر في ايفيان (تاريـــخ المفـــــاوضات السرية 1956-1962)، و على كتاب سيلفي تينولد، تاريخ حرب الاستقلال الجزائرية.

ولإنجاز هذه الدراسة تتبعنا طريقة دراسة الوثائق بما يخدم الموضوع ، فقمنا بداية بمقدمة، ثم مدخل بعنوان استعراض النشاط الثوري الذي تطرقنا خلاله إلى إعداد الثورة وأهم توجهات مفجريها، ثم تأثير السياسيين على النشاط الثوري، لإبراز التطور الذي حدث بتنوع النخبة الثورية، ثم الصراع بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة، يليه الفصل الأول بعنوان الدراسة الظاهرية، والذي تطرقنا خلاله إلى طبيعة ومضمون الوثيقة، وكذا أغلب المصطلحات والمفاهيم تبعا لقسمي الوثيقة، ثم التطرق إلى كيفية إعداد الوثيقة من خلال تعرضنا لظروف الإعداد والتعريف بمحرريها ثم المصادقة عليها، يليه الفصل الثاني بعنوان الدراسة الباطنية ، والذي تطرقنا خلاله إلى الدراسة التحليلية بتحليل بعض الجزئيات تبعا لقسمي الوثيقة، واعتمدنا هذا التقسيم لصعوبة التعرض لها حسب محاور كل قسم نظراً لتداخل جزئياتها بين المحاور، ثم القطيعة والاستمرارية من خلال التعرض لإيديولوجية الثورة بين استمرارية الطرح في النصوص الأساسية للثورة التحريرية ووثيقة القاهرة، كما تعرضنا لاستمرارية الخطاب السياسي والشعبوية والإطار الحضاري، ثم التقييم، وفي الخاتمة حاولنا الوقوف على أهم الاستنتاجات التي استخلصنها من هذه الدراسة.

أما الصعوبات التي واجهتنا فتمثلت في صعوبة هذا النوع من الدراسات التحليلية النقدية لمشروع دولة مستقبلية في شتى جوانبها يتطلب الإلمام بمعرفة سياسية ، اقتصادية واجتماعية ومقدرة على توظيفها ضمن سياقها التاريخي.

كما أن حساسية الموضوع خاصة أنه يعبر عن اتجاهات إيديولوجية مما أكسبه اختلاف الرؤى، و إشكالية ذاتية الطرح في بعض المصادر والمراجع المعتمدة مثل عبد

الله شريط الذي دافع عن الاختيار الاشتراكي بنوع من التوظيف الإيديولوجي، كما نلمسها عند محمد حربي.

كما واجهتنا صعوبات من خلال اختلاف الطبعات للنصوص الأساسية للثورة وذلك بنقص بعض الكلمات في الطبعة المعتمدة، وكذا نقص ملحوظ في نص وثيقة الصومام مما اضطرنا للجوء إلى كتاب مصطفى طلاس الثورة الجزائرية، ناهيك عن طول الوثيقة وكثرة وتشعب جزئياتها وتداخلها، مما يصعب معها التعرض لتحليلها في شتى الجوانب في مثل هذه النوع من الدراسات.

وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا، فإن أصبنا فذلك توفيق من الله، وإن أخفقنا فلنا مكسب العمل والتجربة.

مدخل: استعراض الواقع الثوري

قبل مؤتمر طرابلس

أولا:إعداد الثورة وتوجهات مفجريها

ثانيا :تأثير السياسيون على النشاط الثوري

ثالثا:الصراع بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة

قبل الخوض والتعمق في صلب دراستنا، استهللن ا هذه الدراسة بمدخل من أجل استعراض النشاط الثوري في الجزائر قبل مؤتمر طرابلس 1962، وذلك من أجل التعرف على خلفيات وظروف التي سبقت مؤتمر طرابلس.

أولا : إعداد الثورة وتوجهات مفجريها

اندلعت الثورة التحريرية الجزائرية في الفاتح نوفمبر 1954 معلنة عن بداية الكفاح المسلح مشكلة تحول في مسار النضال الوطني الجزائري، ولكن أيضا محصلة لما سبقته من أحداث تعود إلى تأسيس المنظمة الخاصة 1947، التي كانت بمثابة البذور الأولى لتكوين الفكر الثوري العسكري[1].

وأمام أزمة حـــزب حركة انتصار الحريـــات الديمقراطيـــة 1953 وتعمـــق الخلافـــــات بين المصاليييـــــن والمركزييـــن تحرك تيار ثالث ليفصل النزاع وتمت عدة لقاءات وكان ذلك أصل إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل [2]، وأمام فشل هذه اللجنة في جمع الطرفين تم التحضير لاجتماع مجموعة الاثنين والعشرين، من طرف محمد بوضياف[3] ومصطفى بن بولعيد [4]، ومراد ديدوش [5] من أجل توضيح الموقف بالنسبة

(1) يوسف قاسمي، **مواثيق الثورة الجزائرية 1954ـــ1962**، أطروحة دكتورة في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، ص 80.

(2) مسعودة الدميعي، حكيمة بقار، **الأبعاد الإيديولوجية للثورة الجزائرية من خلال مواثيقها**، مذكرة ليسانس تاريخ، إشراف: عثمان زقب، المركز الجامعي بالوادي،2009، ص 8 .

(3) محمد بوضياف: ولدفي23 جوان 1919 في المسيلة ، ناضل في صفوف حزب الشعب بين سنتي 1953– 1954 كان العمود الفقري لتجمع أنصار الكفاح المسلح، أختطف في حادثة الطائرة 22 أكتوبر 1956، عضو في المجلس الوطني للثورة من 1956– 1962م ينظر محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض** ، تر. نجيب عياد، صالح المثلوثي، دار موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص 186.

(4) مصطفى بن بولعيد: ولد سنة 1919 بالأوراس، انخرط في حزب الشعب، كان من الأثرياء، وترأس منطقة الأوراس سنة 1954م، أعتقل ولمنه تمكن من الفرار، استشهد سنة 1956، واختلفت الروايات في قضية استشهاده، ينظر محمد الصالح الصديق، **من الخالدين الذين حملوا لواء الجهاد وحققوا معجزة النصر**، دار الأمة، 2010، ص،ص 43، 47.

(5) مراد ديدوش: ولد سنة 1926 بالعاصمة، انخرط في حزب الشعب، وكان من أعضاء المنظمة الخاصة، استشهد في جانفي 1956، محمد الصالح الصديق، المصدر السابق، ص ـــ ص، 19ـ 31.

للمركزيين، وطرح مشاكل العمل الذي ينبغي القيام به، وجرى الاجتماع في شهر جوان وشارك فيه كل من مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي [6]، مراد ديدوش، رابح بيطاط[7] ومحمـــــد بوضياف بصفتهم منظمي الاجتماع[8].

وصادقت هذه اللجنة عن لائحة أدانت فيها انشقاق الحزب والمتسببين فيه، وأعلنت اندلاع الثورة المسلحة لتجاوز الصراعا ت وتحرير الجزائر، وكلفت بإعداد قيادة تقوم بمهمة تطبيق قرارات هذه اللائحة[9].

وتم تعين هذه اللجنة مكونة من خمسة أعضاء من طرف محمد بوضياف وبانضمام القبائل في أواخر أوت 1954، أصبحت هذه اللجنة تسمى "لجنة الستة" [10] وعقدت هذه الأخيرة سلسلة من الاجتماعات كان آخرها الاجتماع الذي عقد بدار مراد بوقشورة بتاريخ 23 أكتوبر1954 [11].

وقد تم تحديد المحتوى التنظيمي والسياسي للحركة، فعلى المستوى التنظيمي صادقت اللجنة على مبدأي اللامركزية، وأولوية الداخل على الخارج (فلا يمكن القيام بأي شيء دون موافقة الذين يكافحون في الميدان) [12]، وسميت المنظمة السياسية "جبهة التحرير

(6) العربي بن مهيدي: ولد 1923م بعين مليلة بناحية قسنطينة في عائلة فلاحيه متوسطة، ناضل في حزب الشعب، اتهم في قضية المنظمة الخاصة 1950م، أعتقل في 23 فيفري 1957م، استشهد تحت التعذيب دون أن يدلي أي اعتراف، ينظر محمد حربي، المصدر السابق ، ص، ص 187، 188.

(7) رابح بيطاط: ولد عام 1925م بمنطقة قسنطينة، انظم إلى حزب الشعب كان عضو في المنظمة السرية، وكان قائد للمنطقة الرابعة عند اندلاع الثورة ، ينظر نفسه، ص 188.

(8) عبد الرحمان بن إبراهيم العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الثالثة 1945ـــ1962**، ج.3، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، الجزائر (د.ت)،ص ــ ص 486-487.

(9) محمد بوضياف ، **التحضير الأول نوفمبر** ، ط.2 ، دار النعمان للطباعة والنشر ، الجزائر ،2011، ص 46.

(10) محمد لحسن الزغيدي ، معراج أجديدي، **نشأة جيش التحرير الوطني 1947ـــ1954**، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص ــ ص 68 ــ 69.

(11) محمد عباس، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية**، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص70.

(12) محمد بوضياف، المصدر السابق، ص – ص 67- 78.

الوطني "، والمنظمة العسكرية "جيش التحرير الوطني " [13]، كما تم إنشاء ست ولايات والولاية السادسة لم تكن موجودة إلا على الورق والتي كان من المفروض أن تشمل كل الجنوب الجزائري، أما المضمون السياسي تجسد في بيان أول نوفمبر[14].

تميز مفجرو الثورة بالتنوع الإيديولوج ي والفكري، فمنهم من تبنى الفكر اليساري مثل محمد بوضياف و ديدوش مراد مثلما كان منهم من يؤمن بالليبرالية مثل محمد خيضر[15]ومنهم من كان يتمسك بالمبادئ الإسلامية مثل مصطفى بن بولعيد وكان منهم أيضا من يميل إلى الأفكار القومية الناصرية مثل أحمد بن بله [16] يضاف إلى تعدد أصولهم الاجتماعية[17].

فمفجرو الثورة حسب حربي تلاعبوا بأسطورة القطيعة، فقادتها لا يمثلون سياسيا وايدولوجيا هذه القطيعة، فهم جاءوا من المنظمة الخاصة، وكانوا أطرافا في الصراعات داخل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وكانت إيديولوجيته حاضرة في تنوع الأفكار والتكتيكات[18].

هذا الغموض– حسب المناضل أحمد مهساس – يدخل ضمن الخيار الاستراتجي لتعبئة الطاقات باختلاف توجهاتها السياسية والاجتماعية والإيديولوجية، وهذا ما سيطرح

---

(13) Khalfa Mameri، **les Héros de la Guerre d'Algérie Arbi Ben M'hidi**، Edition karim Mamerri ، Algérie (s.d)، p 43 .

(14) محمد بوضياف، المصدر السابق، ص 67.

(15) محمد خيضر: ولد في 13 مارس 1912 في العاصمة من عائلة فقيرة من بسكرة، انخرط في حزب الشعب، التجأ إلى القاهرة منذ عام 1951، بعد أن ثار على قرار الحزب بتسليم نفسه للسلطات الاستعمارية، ينظر محمد حربي، المصدر السابق، ص 190.

(16) أحمد بن بلة: ولد 25 ديسمبر 1918 بمغنية، وسط عائلة من صغار الفلاحين، أنضم إلى حزي الشعب، في سنة 1949 أصبح مسئولا عن التنظيم والمنظمة الخاصة، أول رئيس للجمهورية الجزائرية، وفي عام 1965م أنقلب عليه العقيد هواري بومدين، ينظر نفسه، ص 186.

(17) مسعودة الدميعي ، حكيمة بقار ، المرجع السابق ، ص 6.

(18) محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع** ، تر.كميل قيسر داغر، ط. 1، مؤسسة الأبحاث العربية ودار الكلمة، بيروت، 1983، ص –ص 145– 146 .

معها بذور الصراع والذي يتلاشى أمام هدف الاستقلال وطرد المستعمر الأجنبي، ويطفو كلما كان النصر وشيكا[19].

ثانيا: تأثير السياسيون على النشاط الثوري 1956-1957

ما إن حلت سنة 1956 حتى دخلت كل التشكيلات السياسية تحت غطاء جبهة التحرير الوطني بفكرهم الإيديولوجي[20]، وهذا ما سيبرز التناقضات داخل الجبهة.

وقد أسست قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، لتنظيم الثورة ووضع هياكلها وأجهزتها السياسية والعسكرية[21]، كما قام هذا المؤتمر بمنح مناصب قيادية في المجلس الوطني للثورة الذي يتكون من 34 عضوا، ولجنة التنفيذ والتنسيق متكونة من أربعة أعضاء منحدرين من المجلس الوطني للثورة [22]، لتلك الإطارات بمختلف اتجاهاتها الأيدلوجية هذا ما جعل العسكريين يتحفظون على هذه القرارات حيث يذكر الدكتور إبراهيم لونيسي عن موقف بن طوبال [23] وهو قائد عسكري بقوله عن ممثلي المنطقة الثانية وعدد من ممثلي المنطقة الثالثة والرابعة يطالبون بأن تكون المناصب القيادية متكونة من الإطارات الأساسية التي فجرت الثورة كونها متشبعة بإيديولوجي ة واحدة، كما أن أوعمران [24] كان متخوفا من أن تحول هذه الفئة إلى قوة ثالثة تتفاوض مع فرنسا

---

(19) أحمد مهساس ، **الجزائر ثورة وديمقراطية** ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2007،ص ــ ص 14ــ19.

(20) مسعودة الدميعي، حكيمة بقار، المرجع السابق، ص 61.

(21) رياض بودلاعة، **القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954- 1962**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، جامعة قسنطينة، 2006، ص 103.

(22) Patrich Eveno , Jean Planchais , La Guerre d'Algérie, édition laphomic, Algérie ,1990, P ــP 112 ــ 113.

(23) سليمان بن طوبال : المدعو لخضر أو سي عبد الله ولد بميله في عائلة متواضعة، انظم إلى المنظمة الخاصة، أنظم إلى مجموعة 22، ينظر عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية من 1954 ــ 1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 74.

(24) عمار أوعمران: ولد في القبائل عام 1919 انظم إلى حزب الشعب، وقف في صف مصالي ضد المركزيين، قاد الولاية الرابعة أوت 1956م، ينظر محمد حربي، الثورة الجزائرية، المصدر السابق، ص ــ ص 190ــ 191.

وعليه فقد قام عبان رمضان [25] والعربي بن مهيدي بإقناع هؤلاء المعارضين بحجة أن الثورة قد توسعت وصارت تضم في صفوفها فئات اجتماعية مختلفة وتيارات إيديولوجية متعددة، فهي مدعوة لأن تتطور أكثر [26]، وهدفهم هو ترغيب الإطارات السامية وجعلها تسارع في الانضمام إلى الثورة حتى لا تستغلهم الإدارة الاستعمارية كقوة ثالثة للضغط عند الحاجة[27]، وعليه انتصرت الأغلبية في فرض فكرتها ومن هنا تدخل مبدأ المركزية الديمقراطية ليمنع الانقسام الفعلي[28].

وقد أثارت قرارات المؤتمر بمبدأ أولوية الداخل عن الخارج حفيظة بعض مسئولي الوفد الخارجي، ومنهم ابن بلة الذي طلب من القيادة التنفيذية للجبهة بعدم نشر هذه القرارات إلى غاية حصول المواجهة بين وجهات نظر جميع الأخوة [29]، كما لم يرض أحمد مهساس[30] فقد شككا في المؤتمر خاصة بعد أن تحولا إلى مجرد مكلفين بمهمة في الخارج[31].

---

(25) عبان رمضان : ولد عام 1920في عائلة متواضعة في القبائل الكبرى ناضل في حزب الشعب، انظم إلى جبهة التحرير عام 1955، أصبح من أبرز مفكريه، تمت تصفيته في ديسمبر 1958 بأمر من بوصوف، ينظر نفسه، ص185.

(26) إبراهيم لونيسي، **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954 – 1962**، دار هومة، الجزائر، 2007، ص41.

(27) عبد الحفيظ بوعبد الله، **فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919 ــ 1962**، رسالة ماجستير في الحديث والمعاصر، إشراف: يوسف مناصرية، جامعة باتنة، 2006، ص 177 .

(28) إبراهيم لونيسي، المرجع السابق ، ص 41.

(29) مبروك بلحسين، **المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر ــ القاهرة) 1956ــ1954 مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية**، دار القصبة ،2004، ص 55.

(30) أحمد مهساس: ولد في بودواو سنة 1923، ناضل في حزب الشعب، التحق بالمنظمة الخاصة في 1948 ، من العناصر التي أنشأت فيدرالية فرنسا في ديسمبر 1954، عضو إضافي في المجلس الوطني للثورة 1956 ، قضى فترة الثورة في ألمانيا لأسباب صحية، عاد إلى الجزائر 1962، ينظر صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية** ، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010، ص 719.

(31) أحمد منصور، **الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر** ، ط.1، دار بن حزم والدار العربية للعلوم، بيروت، 2007، ص 460.

كما نص المؤتمر على أولوية السياسي على العسكري، فالثورة عمل مسلح يخضع للفكر والنظرية، وقد أثار هذا المبدأ حفيظة العسكريين في الداخل خاصة كريم بلقاسم[32].

ويرى الدكتور سليمان الشيخ أن هذه صراعات صراع زعامات وأشخاص على السلطة[33].

أما المؤرخ محمد حربي فيعتقد أن هذه الصراعات مردها إلى خلافات إيديولوجي ة بين القادة، أبانت عن عدم تجاوز ضعف الجبهة، وذلك لوجود تصورين بين السياسيين والعسكريين، فعبان رمضان أراد الاعتماد على الفئات العمالية والبرجوازية لنقل الثورة إلى المدن، أما التصور الثاني ويمثله قادة جيش التحرير فكان يستند على الطبقات الريفية، وهي القادرة على تحمل مسؤولية الثورة، فلا أهمية للمسائل الإيديولوجيـة، بل اعتمد على الارتباط بالتقاليد الثورية للفلاحين[34].

إن أولويتي مؤتمر الصومام اللتين تمحورت حولهما الصراعات الكبرى في مسيرة الكفاح المسلح، لم تعد لهما معنى بعد مغادرة لجنة التنسيق والتنفيذ العاصمة والتحاق أعضائها بعد إضراب الثمانية أيام بتونس والمغرب في جوان 1957[35]، فقرار التخلي عن هذا المبدأ تم اتخاذه رسميا في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية، المنعقد في القاهرة في الفترة الممتدة من 20– 28 أوت 1957[36]، وقدم هذا الطرح من طرف السيد

(32) مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص ــ ص 92ــ 93.

(33) سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية** ، تر. محمد حافظ الجمالي، مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر ، 2007، ص 420.

(34) محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 157.

(35) الشاذلي بن جديد، **مذكرات الشاذلي بن جديد ملامح حياة 1929ــ 1979**، ج.1، تح. عبد العزيز بوباكير، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص 89.

(36) إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 49.

كريم بلقاسم بأن تكون الأولوية لرجال الساعة الأولى ومفجري الثورة، وعندما قدم هذا التعديل للتصويت لم يمتنع إلا فرحات عباس ودهليس[37]، فالتصويت كان بالأغلبية[38].

كما تم توسيع عضوية لجنة التنفيذ والتنسيق من خمسة أعضاء إلى تسعة وعند التعرض لعضوية هذه اللجنة ترى أن السياسيين أصبحوا يمثلون الأقلية فيها [39] مع الخمسة المسجونين، كما توسعت عضوية المجلس الوطني للثورة من 34 عضو إلى 54 عضوا[40].

ويرى الدكتور عامر رخيلة أن الغياب الإيديولوجي للجبهة شكل صراعا في مؤتمر القاهرة 1957نتجت عليه نتائج سلبية كادت تفجر الجبهة وتجهض الثورة[41].

ثالثا: الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان:

بعد مؤتمر القاهرة انتقل صنع القرار إلى العسكريين المتمثلة في الباءات الثلاثة[42] أما السياسيين فقد انحصر دورهم في تزكية القرارا ت المتخذة وبقيت هذه السيطرة حتى بعد تأسيس الحكومة المؤقتة في 19-09-1958[43] هذه الأخيرة التي

(37) دهليس سليمان: المدعو العقيد الصادق ولد في 14 نوفمبر 1920، بتزيوز، انخرط في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، بين سنتي 1957 ــ 1962 أصبح مساعد هواري بومدين، أنظر عاشور شرفي، المرجع السابق، ص- ص 167- 168.

(38) مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص ــ ص 103ــ104.

(39)الطاهر آية حموا، رجال **صنعوا التاريخ'لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة**"، الدار الخلدونية،الجزائر،2011، ص 118.

(40) مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 68.

(41) عامر رخيلة، ا **لتطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962ــ1980** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 65.

(42) الباءات الثلاثة لأن ألقابهم تبدأ بحرف الباء(بلقاسم ،بوصوف،بن طوبال)، ينظر محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر1954ــ1962**، ج.2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 101.

(43) رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين**، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 19.

تأسست تنفيـــذا لقرارات المجلـــــس الوطنـــــي للثورة [44][45]التي اتخذها في اجتماعه الذي عقده بالقاهرة من 22إلى 28 أوت1957، الذي كلف فيه لجنة التنسيق والتنفيذ أن تعلن عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[46].

وفي الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة بطرابلس في ديسمبر – جانفي 1960[47] تم استحداث هيئة الأركان العامة بقيادة العقيد هواري بومدين [48]، توحيدا لوحدات القوات الشرقية والغربية التي أنشئت في أكتوبر1958[49]

بدأت هيئة الأركان عملها يوم 23 جانفي 1960 وسرعان ما ظهر الخلاف بينها وبين اللجنة الوزارية للحرب ممثلة في أعضائها كريم وبوصوف وبن طوبال، حيث يرى المناضل علي كافي أن هيئة الأركان أرادت العمل لصالحه بوضعها قوة منشطة طيعة ومهيكلة وذلك باستيلائها على جنود جميع الولايات المتاخمة للحدود، في حين أن المناضل الهشماوي يرى قدرة هيئة الأركان على النجاح في التحكم في الأوضاع بقدرتها على تنظيم الجيش في كافة الميادين أثار اللجنة الوزارية للحرب، فبدأت في تحجيم

(44) في هذا الصدد يستغرب الهشماوي من أن قرار تكوين الحكومة المؤقتة بالرغم من أهميته، إلا أن المجلس الوطني لم يجتمع كما هو مقرر سنويا، وأسند للجنة فنية لتحضير مسودة المشروع أنظر مصطفى هشماوي، **جذور نوفمبر 1954** ، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 112.

(45) يؤكد المناضل علي كافي طرح المناضل الهشماوي في هذا الصدد بقوله "كانت إعلان الحكومة المؤقتة مفاجأة لقادة الولايات ولم يستشاروا بصفتهم أعضاء في المجلس الوطني للثورة الجزائرية " ينظر علي كافي، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 1962**، دار القصبة، الجزائر ، 1999، ص 225.

(46) ملف خاص، "الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"، **مجلة الذاكرة**،ع.3، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1995، ص 223.

(47) في هذه الدورة تم المصادقة على القوانين الأساسية للجبهة، أنظر محمد عباس، المرجع السابق، ص 727.

(48) أحمد مسعود سيد علي، **تطور الثورة سياسيا وإداريا 1960– 1961**، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، إشراف: محمد العربي الزبيري، جامعة الجزائر، 2002، ص 63.

(49) الطاهر الزبيري، **نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري** ، ط.1، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011، ص 11.

صلاحيات هيئة الأركان[50]، وامتدت آثار هذا الخلاف بعد ذلك ليصبح بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة[51].

وأثارت مشكلة التموين بالسلاح، وتجنيد الطلبة الخلافات بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة[52] كما أمرت هذه الأخيرة وحدات الحدود بالعودة إلى التراب الوطني بهدف توحيد الجيش الوطني بالداخل ولكن ذلك لم يتم[53]، ووفرت الحواجز الحدودية، خطي موريس وشال[54] الحجة والذريعة[55]، لعدم دخولهم إلى الجزائر، ولكن الذي فجر هذه الخلافات بينهما هو قضية الطيار الفرنسي [56] الذي وقع أسير في أيادي المجاهدين في مركز التدريب في وادي ملاغ[57] في الأراضي التونسية في جوان [58]1961 لكن ضغوطات فرنسا على الرئيس الحبيب بورقيبة أدى إلى الضغط على الحكومة المؤقتة لإطلاق سراح الطيار [59] فأمرت بدورها هيئة الأركان بذلك فسلمت الطيار وقدمت استقالتها في 1961/07/15[60].

---

(50) مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص ــ ص 140ــ141.

(51) محمد زروال، **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية الولاية الأولى نموذجا** ، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2007، ص 53.

(52) محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 223.

(53) محمد تقية، **الثورة الجزائرية الصمود الرمز والمآل** ، تر. عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص469.

(54) خطي موريس وشال هما:شبكة من الحواجز مكونة من أسلاك شائكة معززة بالألغام والكهرباء على الحدود الشرقية والغربية لعزل الثورة عن الخارج، جاء خط موريس أولا في سنة 1957، ثم خط شال الذي يعتبر أشد خطورة أنجز مابين 1958ــ1959، ينظر عاشور شرفي، المرجع السابق، ص ــ ص 156ــ157.

(55) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 484.

(56) مراد صديقي، **الثورة الجزائرية عمليات التسليح السرية** ، تر. أحمد الخطيب، دار الكتاب، الجزائر، 2010، ص 68.

(57) الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 158.

(58) محمد زروال، المرجع السابق، ص 54.

(59) الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 11.

(60) أحمد مسعود سيد علي، المرجع السابق، ص 30.

وكان لقضية المفاوضات نصيب من احتجاجات هيئة الأركان لمجابهة الحكومة، حيث اتسم موقفها بالمهارة والغموض، فهي لم تقل أنها ضد المفاوضات في حين أن اعتراضها كان على الأسلوب المتبع من طرف الحكومة في إدارة المفاوضات، فاتهمت الأشخاص المختارين لإجرائها ورأت فيهم الرغبة لبناء نظام برجوازي، كما في تونس والمغرب، في حين إن هيئة الأركان كانت تريد "الاشتراكية " فذريعة السباق إذا هي "نظام مستقبل الجزائر"[61].

كان ملف المفاوضات، وتقديم استقالة هيئة الأركان، والاختلافات في الحكومة المؤقتة من أسباب انعقاد المؤتمر [62] الذي تأجل مرتين بسبب معارضة الحكومة لانعقاد المجلس لخوفها من التصويت ضد المفاوضات وإقالة الحكومة خاصة بعد فشل الجولة الأولى، وفشل الجولة الثانية التي بدأت من 20 جويلية بمدينة لوغران الفرنسية، وعلى إثر هذا الفشل لم يعد لها إي ذريعة لمعارضة انعقاد المجلس[63].

كان في جدول الأعمال محوران رئيسيان هما المفاوضات والقيادة [64]، بالنسبة للمحور الأول: كما أسلفنا سابقا فإن موقف هيئة الأركان كان يرى أن الحكومة تتجه نحو حل من النموذج الاستعماري"نيوكولونيالية" قامت على التنازلات خلال المفاوضات وقبولها الدخول فيها في الوقت الذي كانت فيه أوضاع الثورة مترديه، وهو ما جعل هيئة الأركان تدعو لضرورة إعادة تقويم، وتعزيز الكفاح المسلح لأجل التفاوض من موقع قوة[65].

أما المحور الثاني فكان حول القيادة، فأثناء الإجماع أخرجت هيئة الأركان مشروعا قديما لابن خدة، يتعلق بقيادة للجبهة، مختلفة عن الحكومة، ولكن مستقرة في الحدود

(61) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 489.

(62) انعقدت الدورة من 9 إلى 27 أوت 1961، حيث اعتبرها محمد عباس "دورة كشف الأوراق" حيث أعطت دفعا قويا للسباق حول السلطة، ينظر محمد عباس، المرجع السابق، ص 835.

(63) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 496.

(64) محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 236.

(65) أحمد مسعود سيد علي، المرجع السابق، ص 31.

الجزائرية التونسية[66]، كما اشتدت الانتقادات حول فرحات عباس فتم الاتفاق على تنحيته بسهولة[67]، وعين بن يوسف ين خدة بديلا له [68][69]، وعند رفض أعضاء هيئة المجلس لاقتراح المكتب السياسي [70]، بعد تخوفاتهم من صلاحياته، وسلطة المكتب السياسي الذي أريد إنشاؤه، في الوقت الذي تبين لهم استحالة تحديد مهلة زمنية لدخوله [71]، مع المحافظة على أجهزة الثورة كما كانت، مما أزعج هيئة الأركان وجعلها تغادر جلسات المجلس الوطني قبل اختتامها[72] متوجهة إلى ألمانيا لمتابعة الضيافة عند الودادية[73].

أما فرحات عباس فقد احتج عن استبداله ببن خدة معتبرا التعديل بمثابة عودة لهيمنة حركة انتصار الحريات الديمقراطية على الجبهة وإقصاء لغيرهم[74].

وقد انعكس اجتماعات المؤتمر على الأطراف السياسية والعسكرية، حيث زادت من حدة الصراع بينهما.

---

(66) محمد حربي، **حياة تحد وصمود، مذكرات سياسية من 1945– 1962**، تر. عبد العزيز بو بكير، علي قسايسية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 379.

(67) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 499.

(68) في هذه النقطة يرى المناضل هشماوي أن بن يوسف بن خدة استطاع استقلال الخلاف بين هيئة الأركان والحكومة على حد رأيه وتظاهر بالتأييد والتلاعب واستطاع بذلك إزاحة فرحات ليستطيع الجلوس مكانه، لكنه فيما بعد انزاح إلى الجناح العسكري في الحكومة المؤقتة، ينظر مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص 144.

(69) يرى المؤرخ محمد حربي أن القدرة على المناورة لدى المركزيين هو الذي أدى إلى تعين بن يوسف بن خدهن وقد دفع فرحات عباس وهيئة الأركان ثمن ذلك، وذلك لم يكن تبديلا أساسيا في التوجه بل توزيع جديد للسلطة، ينظر محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 236.

(70) نور الدين حاروش، **مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية، قراءة في تاريخ الجزائر الحديث** ، ط.1، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص 363.

(71)وكان المقترح هو تعين قيادة جماعية تشكل مكتب أو لجنة تتوجه إلى الداخل في أجل أقصاه أربعة أشهر من تعينها، وفي حالة عدم استجابة القيادة المكلفة بالدخول في الحكومة المؤقتة دعوة الولايات إلى تشكيل فريق يكون قيادة الثورة بالداخل وفي كلتا الحالتين، فإن الفريق الذي سيدخل أو يشكل من طرف الولايات فإنه يعتبر بمثابة سلطة عليا للثورة، أنظر أحمد مسعود سيد علي، المرجع السابق، ص 34.

(72) نفسه، ص 36.

(73) مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص 144.

(74) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ــ ص 162 ــ 163.

حيث أن الحكومة المؤقتة كانت منقسمة إلى ثلاث مجموعات، فالمجموعة الأولى المتكونة من قدماء المركزين، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب ومحمد يزيد، كانوا يعتبرون الأزمة وكأنها نزاع بين القادة العسكريين، هيئة الأركان، كريم بلقاسم[75]، وبن طوبال و بوصوف[76]، من جهة أخرى بهدف الوصول إلى السلطة، ولكن في نفس الوقت الرهان على السلطة كان يشغلهم، وإستراتيجيتهم في ذلك هي الإسراع بالتوصل إلى اتفاق نهائي مع فرنسا يسمح باستقلال الجزائر وإقامة نظام غير خاضع لسيطرة العسكريين[77]، وفي هذا يقول السيد بن خدة : <<.... ارتأيت أنا وأغلبية أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تأجيل أمر الخلاف مع هواري بومدين، قائد الأركان العامة، فلا يمكن التغلب على العقبتين المطروحتين أمامنا بالتصدي لهما في آن واحد، أعنى المفاوضات وتمرد بومدين... >> [78].

وبالتالي معاقبة هيئة الأركان كان سيعرضها لخطر مضاعف، التعاون مع الحكومة التونسية حيث أن تونس في هذه الفترة طالبت، بتصحيح الحدود في المنطقة الصحراوية، أو خطر طلب الحكومة الفرنسية محاصرة الحدود ومنع جيش الحدود من الدخول إلى الجزائر[79].

كما شكل بوصوف وبن طوبال المجموعة الثانية من حيث الموقف إزاء هيئة الأركان حيث كانت مواقفهما غامضة، وأهم ما يميزها هو معارضة التشدد ضد الهيئة، أما المجموعة الثالثة فتكونت من كريم بلقاسم ومحمدي السعدي، فكان الموقف هنا

(75) كريم بلقاسم: ولد في ذراع الميزان بمنطقة القبائل وهو من أصول ريفية برجوازية ومن قدماء المنضمة الخاصة، لعب دور كبير في صياغة مؤتمر الصومام، ينظر رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 25.

(76) عبد الحفيظ بوصوف: ولد عام 1926، بميلة ينتمي إلى عائلة من الوجهاء أفقرها الاستعمار، التحق بحزب الشعب وأصبح إطار في المنضمة الخاصة شاركت في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، توفي 1980، ينظر عاشور شرفي، المرجع السابق، ص ــ ص 91 ــ 92.

(77) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 504.

(78) بن يوسف بن خدة، **اتفاقيات إيفيان**، تر. لحن زغدار، محل العين حبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، (د.ت)، ص 27.

(79) محمد حربي،حياة تحد، المصدر السابق، ص 380.

واضحا، فهيئة الأركان كانت تريد إسقاط كريم بلقاسم صراحة، وهو يعلم أنه المستهدف الأول، وأصبح الأمر كأنه يتعلق بأزمة بينه وبين هيئة الأركان لأنه كان واضحا أنه مستهدفا مباشرة، ولأن الآخرين حاولا التظاهر بأنهما غير معنيين بالمشكلة[80].

ويصف المؤرخ حربي الحكومة المؤقتة [81]في نزاعها مع هيئة الأركان في هذه المرحلة من النزاع، التي استمرت من سبتمبر 1961 إلى غاية جانفي 1962 بالمماطلة والجبن الذي استمدت منه هيئة الأركان قوتها[82].

هذا بالنسبة للأطراف السياسية، أما هيئة الأركان فبعد إخفاقها في تحقيق مسعاها في المؤتمر لم يثنها على التخلص من الباءات الثلاثة فطلبت من بن خدة التخلص منهم أو كسر شوكتهم على الأقل إلا أن بن خدة لم يقبل ذلك وفي نفس الوقت حاول تكوين قيادة أركان جديدة[83]، مما زاد الأمور تعفنا في علاقاته بالحكومة المؤقتة وخاصة كريم بلقاسم الذي يدعو إلى تفكيك جيش الحدود[84].

وأصبحت هيئة الأركان تنتقد بشدة سياسات الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني التي رأت فيه مجمع زبائن بدون استقلالية[85].

وحسب الدكتور رابح لونيسي هذه الإستراتيجية التي تبناها بومدين [86] لإبعاد زعماء الثورة، والتي أدخلتها في صراع مع الحكومة المؤقتة بقيادة بن يوسف بن خدة،

---

(80)صالح بلحاج، المرجع السابق، ص ــ ص 505 ــ506.

(81) يري المناضل عمر بوداود أن الحكومة المؤقتة تتحمل الكثير من المسؤولية لأن السلطة الرسمية كانت بيدها فلم تتوصل إلى المحافظة على الوحدة لممارستها ينظر عمر بوداود، **من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل**، تر. أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة، الجزائر،2007، ص 220 .

(82) محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 243.

(83) مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص 145.

(84) محمد عباس، المرجع السابق، ص 863.

(85) محمد حربي، حياة تحد، المصدرالسابق، ص 379.

(86) هواري بومدين: هو محمد بوخروبة ولد في 23 أوت 1932 قرب قالمة، درس بالأزهر وتأثر بالحياة السياسية والثقافية في مصر، كلف بالتنسيق مع حركة المقاومة المغربية وعمل محافظا سياسي ثم أصبح مساعدا لبوصوف ليعينه

واستهدف من خلال تلك المناورات كلها إضعاف ثم إبعاد الباءات الثلاث، يدخل ضمن مخطط هذه الشخصية لأخذ السلطة بمجرد أن تسترجع الجزائر استقلالها[87].

بدأ بومدين يبحث عن غطاء سياسي وشرعية تاريخية فأرسل عبد العزيز بوتفليقة[88]إلى فرنسا[89] لمقابلة بوضياف في السجن ليعرض عليه الفكرة لكن بوضياف كان يميل للتعامل مع كريم بلقاسم فرفض العرض [90]، ولكن حسب كافي اقتناع بومدين بصعوبة التحكم في بوضياف وتسييره حسب نصيحة بوتفليقة هي التي جعلته يتوجه للتحالف مع بن بله[91].

ويرى المؤرخ حربي أن اتفاق هيئة الأركان مع بن بلة في حل الأزمة بتبني برنامج لتسيير البلاد وخلق مكتب سياسي لجبهة التحرير هي سبب للتحالف بالرغم من أن بن بلة كان يبدي ثقة في المجلس الوطني للثورة وفي احترامه لمقاتلي الداخل عكس بومدين، فزيارة بوتفليقة كانت لعرض الأزمة لا لعقد تحالف[92].

خلفا له على رأس الولاية الخامسة 1957، وبعد سنة أصبح قائدا للحدود الغربية ثم على رأس هيئة الأركان، بعد الاستقلال انقلب على بن بلة في 19 جوان 1965، ينظر عبد الله مقلاتي، **قاموس أعلام وشهداء و أبطال الثورة التحريرية**،ط.1، بلوتو، قسنطينة، 2009، ص ــ ص 130ــ 131.

(87) رابح لونيسي، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ**، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص 37.

(88) عبد العزيز بوتفليقة: ولد في 2 مارس 1937 بوجده المغربية، من عائلة تلمسانية، التحق بجيش التحرير في الحدود الجزائرية المغربية في الولاية الخامسة، اسمه الحربي "سي عبد القادر"، وكان من المقربين إلى بومدين، بعد الاستقلال تولى عدة مناصب هامة، أهمها رئيس الجمهورية منذ 1999 إلى حد الآن، ينظر عاشور شرفي، المرجع السابق، ص– ص 83– 84.

(89) هناك اختلاف في تاريخ هذه الزيارة، هناك من يدرجها في أواخر ديسمبر 1961، وهناك من يقول أنها عدة زيارات أختلف في تاريخها وفي عددها، ينظر صالح بلحاج، المرجع السابق، ص– ص 516– 517.

(90) الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 12.

(91) علي كافي، المصدر السابق، ص283.

(92) محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص267.

ولكن الدكتور صالح بلحاج يرى أن السلطة هي سبب التحالف بين بن بله وبومدين[93].

وحسب الدكتور إبراهيم لونيسي فوضع هيئة الأركان برنامج سياسيي اقتصادي للجزائر بعد استعادة السيادة الوطنية هو دليل في الرغبة للوصول إلى قمة هرم السلطة 94، أما الباحث محمد عباس فيرى أن زيارة بوتفليقة لبن بلة جعلته يدرك مدى عمق الخلافات وسط الحكومة المؤقتة والتي تشكل أزمة الأركان العامة أحد أبرز مظاهرها، وقد أعطت زيارة بن طوبال أحمد بن بله مسؤولية إعداد مشروع برنامج[95]، لطرحه على المؤتمر الوطني الذي كان من المقرر عقده بعد الاستقلال داخل الجزائر، وهو ما أعطى الفرصة لبن بله في التفكير في السلطة من جديد، وأكثر من ذلك دخول المنافسة من مركز قوة بإعداد مشروع برنامج عمل، بمعية محمد خيضر ورابح بيطاط، وأخفاه عن محمد بوضياف وحسين آيت أحمد[96].

فإذا اعتمدنا طرح المؤرخ محمد حربي وحسب ما أورده الباحث محمد عباس عن قيام بن بلة بإعداد هذا البرنامج يمكن أن نتساءل عن انعكاسا ت هذا التحالف بومدين بن بله على تصورات و رؤية ومستقبل البلاد خاصة وأن الطرف الآخر من النزاع توج المفاوضات بالوصول إلى اتفاقيات إيفيان في 1962/03/18؟

بعد الإعلان عن وقف القتال في 1962/03/19 كانت الحكومة المؤقتة، تعارض فكرة عقد مجلس وطني مخافة أن يؤدي ذلك إلى تكوين أغلبية معارضة واسعة ضدها،

(93) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص516.
(94) إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص98.
(95) كان البرنامج يعني لبن بلة المشروعية السياسية، ينظر محمد عباس، المرجع السابق، ص 872.
(96) نفسه، ص 870.

خاصة أن عقد هذا المجلس يعني النقاش حول المستقبل السياسي للبلاد [97]، وهي تسعى لفرض احترام اتفاقيات إفيان، وكانت تسعى لعقد مؤتمر وطني بعد الاستقلال[98].

أما بن بله فكان يرى عقد مؤتمر وطني بعد وقف القتال مباشرة وعدل من رأيه هذا بعد مشاورة حلفائه، في هيئة الأركان ليدعو إلى عقد المجلس الوطني للثورة [99] لتجسيد مشروعها الرامي إلى تنحية الحكومة وتعويضها بقيادة جديدة.

أما هيئة الأركان فكانت تؤكد أولوية العسكري على السياسي ورفضت الاعتراف بالحكومة المؤقتة والمجلس الوطني (أي رفض المؤسسات القائمة) [100].

(97) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 526.

(98) محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 265.

(99) محمد عباس، **ديغول...والجزائر أحداث قضايا شهادات**، دار هومة، الجزائر، 2007، ص348.

(100) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 526.

الفصل الأول: دراسة ظاهرية

للوثيقة

أولا: طبيعة ومضمون الوثيقة

سنتطرق خلال هذا الفصل إلى طبيعة ومضمون الوثيقة، وأهم ما احتوته من مصطلحات ومفاهيم وكيف تم الإعداد لها والمصادقة عليها.

أولا: طبيعة ومضمون الوثيقة:

سنتعرض لطبيعـــة الوثيقـــــة وأهـــــــم مضامينـــهـــا

1 طبيعة الوثيقة

طبيعة الوثيقة تاريخية سياسية ذات أبعاد اقتصادية و اجتماعية كونها تتعلق بتصورات مشروع دولة في جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2 مضمون النص:

تتضمن الوثيقة فكرة عامة وعدة أفكار مندرجة ضمن أقسامها ومحاورها المعنونة كما يلي:

2-1 الفكرة العامة:

الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمشروع الدولة الجزائرية المستقبلية غداة الاستقلال .

2-2 أقسام ومحاور الوثيقة:

تحتوي الوثيقة على قسمين، القسم الأول يتعلق بتقييم الوضعية الجزائرية خلال الحقبة الاستعمارية إلى غاية اتفاقيات إيفيان، وفي هذا القسم تطرقت الوثيقة إلى أربع محاور معنونة على التوالي:

أ – عن السيادة الوطنية[1].

(1) ج.ت.و، **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54**، منشورات ANEP، الجزائر ، 2005، ص51.

ب – الحرب الاستعمارية وتحول الاستعمار الفرنسي[1].

ج– الجزائر على أبواب الاستقلال[2] .

د– نقائص جبهة التحرير الوطني وقلة وعي مناف للثورة[3].

القسم الثاني يتعلق بتنظيم الدولة الجزائرية بأبعادها السياسية ، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، جاءت في ثلاث محاور مقسمة إلى عدة عناصر:

أ –الثورة الديمقراطية الشعبية[4].

أ–1– خاصيات الجزائر[5].

أ–2– المحتوى الاجتماعي لحركة التحرير[6].

أ–3– المهام الأساسية للثورة الديمقراطية الشعبية[7].

ب – لتحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية[8].

ب–1– بناء اقتصاد وطني[9].

ب–2– تحقيق المطامح الاجتماعية للجماهير[1].

---

(1) نفسه، ص 53

(2) نفسه، ص 57.

(3) نفسه، ص 63.

(4) نفسه، ص 69.

(5) نفسه، ص 69.

(6) نفسه، ص 73.

(7) نفسه، ص 75.

(8) نفسه، ص 85.

(9) نفسه، ص 85.

ب–3– من أجل سياسة خارجية مستقلة[2].

ج– ملحق الحزب[3].

ج–1– الحزب منظمة ديمقراطية[4].

ج–2– علاقات الحزب بالدولة[5].

ج–3– التكوين شرط أساسي لتطوير الحزب[6].

ج–4– المنظمات الجماهيرية[7].

ج–5– تطوير جيش التحرير الوطني[8].

ج–6– تعبئة الجماهير[9].

بالنسبة للقسم الأول، ففي محور السيادة الوطنية فهي تجلت بوضوح في اتفاقيات إيفيان كمحصلة لكفاح الشعب الجزائري، وما اكتسبه خلال الثورة من وحدة وطنية حيث تجعل الوثيقة من الشعب أهم عامل في تحقيقها، بل تعداها إلى التحول الجذري وتكون اتجاه نحو ثورة اقتصادية واجتماعية.

---

(1) نفسه، ص 95.

(2) نفسه، ص 98.

(3) نفسه، ص 103.

(4) نفسه، ص 104.

(5) نفسه، ص 105.

(6) نفسه، ص 105.

(7) نفسه، ص 107.

(8) نفسه، ص 107.

(9) نفسه، ص 108.

ثم تعرج عن الحرب الاستعمارية وتحول الاستعمار الفرنسي، في طبيعته ووسائله ومساندة الحلف الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية له عسكريا ودبلوماسيا، كما اتهم الأمة الفرنسية بما فيها أحزاب اليسار بعدم فاعليتها وتناقضها، فقد ندد البرنامج بهذه الأحزاب بين أفكارها النظرية وعجزها اتجاه تطور الحرب وآثارها الغير متوقعة.

وفي تطور المشروع الاستعماري يعرج على مشروع قسنطينة وأهدافه الرامية إلى تحقيق القوة الاقتصادية الثالثة، تم المفاوضات فاتفاقيات إيفيا ن محللا مواطن القوة والضعف فيها، التي ير ى فيها مكسبا سياسيا من أهم نتائجه تقويض أركان النظام الاستعماري، ولكن هذا الانتصار السياسي كان مرهون بالتعاون مع فرنسا الذي هو أحد أوجه الاستعمار الجديد، كما يبدي البرنامج قلقا إزاء الضمانات الممنوحة للمستوطنين، وتخوفا وتحذيرا من بقاء القوات العسكرية الفرنسية وبقاء قاعدة المرسى الكبير، وبعض المطارات العسكرية والمنشآت الذرية في جنوب البلاد بمدة معينة، التي من شأنها أن تحد من حرية الدولة الجزائرية وسيادتها، وأهتم بمشكلة منظمة الجيش السري، واعتبر القضاء عليها مهمة عاجلة.

ويستطرد البرنامج في تحليله للواقع الاجتماعي والاقتصادي ومشاكله الموروثة من الحقبة الاستعمارية وكيفية مواجهتها، ويبدي تخوفها من استغلال هذه التناقضات الاجتماعية والاقتصادية، من خلق قوة ثالثة من ذوي النزعة المعتدلة ضمن إستراتجية الاستعمار الجديد، كما وجه البرنامج نقدا للجبهة على أنها لم تنظر للكفاح المسلح إلا من زاوية الاستقلال هذا الأخير يعتبر هدف الحركة الوطنية القديمة، ولم تقدر ما ستأتي به الحرب من مستلزمات هذا يعني أن الانفصال والقطيعة الإيديولوجية للجبهة عن الأحزاب القديمة لم يتم بطريقة سليمة أي لم تنفصل إيديولوجيا.

كما نوه البرنامج عن الفرق بين الوعي الجماهيري وممارسات جبهة التحرير الوطني التي حلت عندها السلطة محل المسؤولية السياسية فأحدثت نزعة معادية للثورة، مثل الروح الأبوية المتعالية، كما اتهمها بانعدام المجهود الإيديولوجي مما ساعد على بعث

الروح الإقطاعية السياسية، بالرغم من محاربتها نتيجة عدم التربية الديمقراطية فأحدثت تعطيل التكوين السياسي الذي أعطى مفهوما صبيانيا للمسؤولية، كما ندد بقلة الصرامة لدى الجبهة اتجاه البرجوازية الصغيرة التي تتفشى داخل صفوف بعض الإطارات والشباب.

كما وجه نقدا لخروج مؤسسات الثورة إلى الخارج مما سبب تباعد التفكير بين القيادة التي استقرت بالخارج بسبب ظروف الحرب وبين الجماهير الشعبية، ووجه نقده للحكومة المؤقتة على أنها هي المسؤولة عن إضعاف مفهوم الحزب والدولة، كما أن تداخل مؤسسات الدولة ومؤسسات الجبهة جعلها هذه الأخيرة تظهر كأداة إدارية لتسيير.

وفي القسم الثاني وعند تطرقه لمحور الثورة الديمقراطية الشعبية وفي عنصر خاصيات الجزائر تحدث البرنامج عن طبيعة المستعمر، وأساليب، ونتائج، ومقاومة الشعب الجزائري لهذا المستعمر، ثم يتحدث عن الخاصية شبه الإقطاعية وتطورها التاريخي، فيذكر أن الإقطاع، أصله ريفي ثم تطور وأصبح إداريا، ويعرف الحركة المرابطة للإخوانيات الكبرى التي أصبحت معاونة للاستعمار الطبيعي بعد أن كانت حليفته في أول الغزو، ورغم أن الإقطاع لم يتمكن من البقاء، مع أول نوفمبر إلا أنه بقي متمثلا في قيم اجتماعية، ثقافية ودينية، معتمدا على السلطة الدينية ومفاهيم منها قبلية وجهوية، والجهل العام والعوائق الاجتماعية، و احتقار المرأة وتميزها، مما جعل عرقلة في مجال التقدم.

كما عدد طبقات المجتمع الجزائري الذي يتكون غالبيته من الفلاحين ثم البروليتاريا، وما تحتها ثم البرجوازية الصغيرة، والبرجوازية النسبية، وقد استثن ى البرنامج طبقة الإقطاعيين الإداريين والخونة الذين انضموا كليا للاستعمار، ثم يعرف الثورة الديمقراطية الشعبية ويدرج محتوياتها الديمقراطية والشعبية، ويذهب إلى تحقيق مهام الثورة الديمقراطية والشعبية، لا يحقق عن طريق النزعة الذاتية أو عن طريق النوايا الحسنة، بل يجب أن تكون هناك موارد موضوعية كما يحدد مفهوم الثقافة للثورة الديمقراطية الشعبية.

وفي محور من أجل تحقيق المهام، قسم هذه المهام إلى ثلاث مستويات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسة الخارجية، وتحت عنصر بناء الاقتصاد الوطني مهد البرنامج بلمحة استخدم فيها توصيف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر المستعمرة ثم تطرق إلى مبادئ السياسية الاقتصادية بالابتعاد على الامبريالية التقدمية منتقدا إياها على أنها تعمل على تجميع رأس المال في أيدي البرجوازية وتخلف فوارق طبقية، كما عدد بمخاطر الرأسمالية وندد بمحاربتها كما اعتبر أن الاقتصاد الجزائري يتشكل من قطاعين، قطاع النشاط الذي يغذيه رأسمال أجنبي ويستفيد منه، والقطاع الثاني قطاع تقليدي يعيش منه السواد الأعظم.

وفي ملخص الحزب يؤكد البرنامج على ضرورة تحويل الجبهة إلى حزب سياسي يضمّ كل الجزائريين بصفته حزب جماهيري وحزب طليعة، يجمع الإيديولوجيات المحالفة له كما اتصف الحزب بالديمقراطية، بصفة يعبر عن متطلبات الجماهير، و حدد علاقة الحزب بالدولة وتكوين الإطارات لتطوير الحزب كما ينص على ضرورة خلق منظمات جماهيرية وتطوير جيش التحرير الوطني.

ثانيا: مصطلحات ومفاهيم

نظرا لصعوبة إدراج مصطلحات ومفاهيم الوثيقة تبعا لمحاورها بسبب تكرارها وتداخلها بين المحاور في كل قسم سنتعرض لها تبعا لقسميها، ولكن قبل ذلك سنتعرض لمصطلحي "ميثاق" و"برنامج" أي المصطلحات التي عرفت بها الوثيقة.

فالميثاق هو << وثيقة تبين فيها الاتجاهات العامة للعمل الوطني في المجالات المختلفة>> [1]، وهو نفس المفهوم لمصطلح" البرنامج" الذي يشير إلى تعداد المهام المطلوب انجازها [2]، وبهذا المفهوم يجب أن يتضمن الميثاق ثلاثة أبعاد (الماضي، الحاضر، المستقبل)، فهو معبر عن تجربة وعرض لإستراتجية إيديولوجية[1].

(1) **معجم القانون**، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1999، ص 28.

(2) مالك بن نبي، **القضايا الكبرى**، ط.1، دار الفكر المعاصر، دمشق، 2000، ص 97.

كما أن الميثاق عادة ما يكون الوثيقة التي يصدر بمقتضاها دستور البلاد فهو أحد مصادره[2]، لكن في تجربة ميثاق طرابلس(ميثاق لتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية)، لم يكن هذا الميثاق الوثيقة السابقة للدستور حيث يشير الدكتور رابحي لحسن في سياق مقارنة بين المواثيق والدساتير في التجربة الجزائرية أن مجموع المواثيق الصادرة قبل وبعد الاستقلال مباشرة لا تتعدى قوتها الإلزامية قوة المعايير التنظيمية في أقصى حد لها (بمعنى ليست لها قوة قانونية ملزمة)، ولهذا فهي بعيدة جدا عن الدساتير[3].

فهذه المواثيق جاءت لمواجهة أوضاع متباينة تماما، وهذه المسألة شكلت لغزا حقيقيا بالنسبة للباحثين المختصين، خاصة فيما يتعلق بتكيفها القانوني[4].

1. مصطلحات ومفاهيم القسم الأول:

احتوى القسم الأول ضمن محاوره الأربعة على عدة مصطلحات ومفاهيم

1 1- الحلف الأطلسي:

يرجع جذوره إلى التكتيل الذي كان موجودا قبل عقد الحلف رسميا، وهذا نظرا إلى التحالف الذي ربط كل من انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب العالمية الأولى، وحين اشتدت الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، ونظرا لتزايد نفوذ الإتحاد السوفيتي في أوربا، رأت بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا انجلترا بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، أن من مصلحتها أن تتحالف عسكريا، وكان ذلك في ميثاق بروكسل 17 مارس 1948، ولما أدركت تلك الدول أنها غير قادرة على الوقوف في وجه التوسع السوفيتي بمفردها عرضت فكرة التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد

(1) رابحي أحسن، **الوسيط في القانون الدستوري**، دار هومة الجزائر، 2012، ص 301.

(2) عبد الواحد كريم، **معجم مصطلحات الشريعة والقانون**، (د.د)، (د.م)، 1995، ص 414.

(3) رابحي أحسن، المرجع، ص 301.

(4) نفسه، ص 300.

عدة مفاوضات بين الحكومة الأمريكية وحكومات الدول الأوروبية المذكورة آنفا [1]، تم إبرام معاهدة حلف شمال الأطلس التي تم توقيعها في واشنطن 4 أفريل 1949[2].

وقد أصبحت المعاهدة سارية المفعول ابتداء من تاريخ 24 أوت 1949، وقد ضم الدول التالية: فرنسا، بلجيكا، كندا، أيسلندا، ايطاليا، اللكسمبورغ، هولندا، النرويج، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، وبعدها انضمت إليها اليونان وتركيا في 1952 وفي 1955 أنظمت ألمانيا الغربية[3].

وقد جاءت أهدافه ضمن معاهدة الحلف المتكونة من مقدمة وأربعة عشرة مادة، فمن بين أهدافه، امتناع دول الأعضاء من استخدام القوة والتهديد باستخدامها بما يتعارض مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، دمج وتنسيق جهود الدول المتحالفة، بما يمكنها من تحقيق أهدافها ولاسيما الاقتصادية منها[4].

1 2 13 مـــــاي 1958:

تاريخ تمرد الجيش الفرنسي وإسقاط الجمهورية الرابعة التي اتهمت بالعجز لعدم توفير الإمكانيات العسكرية للقضاء على الثورة الجزائرية [5]، فخلال هذا التاريخ نظمت مظاهرات ضخمة وصلت إلى مقر الحكومة، وتمت محاصرتها، ثم اقتحامها، وكانت هذه

(1) محمد عزيز شكري، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، عالم المعرفة، ع.7، المجلس الوطني للثقافة والفنون الكويت، ص 33.

(2) نبيل شبيب، **حلف شمال الأطلس واستهداف العالم الإسلامي**، (د.د)، (د.م)، 2009، ص 5.

(3) محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص 34.

(4) إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسة الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991، ص 247.

(5) أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830ـــ1962**، ط.1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007 ، ص 183.

المظاهرات تحت أنظار المظليون وحراستهم [1]، و تم خلاله إنشاء "لجنة الإنقاذ العام" برئاسة الجنرال ماسو، كما تم تشكيل "لجنة للسلامة العامة" متكونة من 74عضوا[2].

أما السلطات المدنية فقد منحت للجنرال "صلان Salan " ليصبح بعد هذا التاريخ حاكما مدنيا وعسكريا في الجزائر، وقد ألحّ أنصار "ديغول De Gaulle" الموجودين صمن "لجنة الإنقاذ العام"، على "ماسو Massu" و"صلان Salan " دعوة "ديغول De Gaulle "، وقد كانوا يظنون أنه سيكون أداة طيعة في أيديهم لتنفيذ سياستهم [3]، وقد أقحم مسلمو القصبة بالدخول في مظاهرات التي أطلق عليها "مظاهرات التآخي"، من أجل الضغط على الجمعيـــــة الوطنيـــــة، وقـــد ظلـــت الأوضاع في فرنسا والجـزائر قبـل مجـــيء "ديغـــــول De Gaulle " غير مستقرة، إلى أن أعلن "ديغول De Gaulle" ليلة 27– 28 ماي 1958 بيانا قال فيه << لقد شرعت في العملية القانونية الضرورية لإقامة الحكومة... >> [4] .

1 3 -شارل ديغول:

ولد شارل ديغول يوم 22 نوفمبر1890 [5]، بمدينة ليل بشمال فرنسا، وفي سنة 1912 1912 تخرج كضابط من الكلية العسكرية، سجن من طرف الألمان خلال الحرب العالمية الأولى، في بداية الأربعينات شارك في الحرب العالمية الثانية وبرز كبطل وكشخصية عسكرية، وجه نداءه التاريخي في 18 جوان 1940 أثناء سقوط فرنسا في يد الألمان، على أمواج راديو لندن للشعب الفرنسي من أجل مواصلة المقاومة، في سنة 1945 أصبح رئيسا للحكومة الفرنسية، و في 20 جانفي 1946 قدم استقالته بعد توليه الحكم بشهرين، وفي

(1) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 87.

(2) علي كافي، المصدر السابق، ص 150.

(3) يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج.2، ط.2، المؤسسة الوطنية، الجزائر، 1996، ص 280 .

(4) صالح بلحاج، المرجع السابق ، ص– ص 88– 89.

(5) هناك اختلاف في تاريخ ميلاد ديغول فالدكتور صالح بلحاج يذكر انه ولد في 1870، ينظر نفسه، ص 93.

شهر جوان 1958 عاد مرة ثانية إلى السلطة، وأسس الجمهورية الخامسة[1]، انتخب رئيسا لها في ديسمبر 1958، واستلم مهامه في جانفي 1959، وقد كانت له سياسة خاصة لمواجهة الثورة الجزائرية، والتي انتهت في الأخير بتوقيع اتفاقيات إيفيان واستقلال الجزائر 1962، وبعدها أخذت شعبيته تتراجع إلى أن استقال يوم 29 أفريل 1969، توفي في نوفمبر 1970، وقد خلف مؤلفات في التاريخ السياسي منها الإستراتيجية العسكرية، ومذكرات الأمل[2].

1 4 مولان 25-29 جوان 1960:

كان أول لقاء علني ورسمي[3] حيث لبّتْ جبهة التحرير الوطني نداء ديغول في 14 جوان 1960، الذي دعا فيه قادة الثورة للحضور إلى باريس للتفاوض معهم، وغايتها من ذلك عدم تفويت الفرصة، فأرسلت الجبهة مبعوثين، محمد الصديق بن يحي [4] و أحمد

(1) عبد المجيد عمراني، **جان بول سارتر والثورة الجزائرية 1954ـ1962**، دار الهدى، الجزائر، 2010 ، ص ـ ص 120 ـ 121.

(2) صالح بلحاج ، المرجع السابق، ص 95.

(3) يحي بوعزيز، "محتويات اتفاقيات ايفيان"، **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962**، ضمن مطبوع، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 59.

(4) محمد الصديق بن يحي: ولد في 3 جانفي 1932بجيجل، درس الحقوق، محامي، شارك في تأسيس الاتحاد العام للطلبة الجزائريين، عمل في محيط الدوائر القيادية لجبهة التحرير الوطني كمستشار سياسي أو دبلوماسي ثم مدير ديوان فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة 1958-1960، أحد أعضاء اللجنة التي أعدت برنامج المجلس الوطني 1959، شارك في مختلف مراحل المفاوضات التي أفضت إلى اتفاقيات إيفيان، ينظر

Rheda Malek, **L'Algérie à Evian (Histoires des négotiations secrètes1956-1962)**, Ed.ANEP, Rouïba, 2010, p 289.

بومنجل[1]، إلى مدينة مولان الفرنسية[2]، عند وصول المبعوثين لم يُعاملا على أساس متفاوضين من طرف الحكومة الفرنسية بل على أساس "متمردين" ، وتم حرمانُهما من كل الحريات الفردية، والزيارات والاتصالات مع الصحافة...الخ[3]، مما أدى إلى فشل اللقاء، وانتهى هذا اللقاء يوم 20 جوان 1961[4]، فعـاد المبعـــوثيْـــن إلى تونس دون أي نتيجة[5]، ذلك لأن الوفـــد الفرنســي كان يسعى إلـــى التفــاوض من أجـــل وقــف إطــلاق النــار وإجبـــار جيش التحريـــر على تسليـم سلاحــه، وهــدف فرنسا من ذلك كما يقول السيد بن يوسف بن خده هو الدعاية على أن فرنسا ترغب في السلام والحكومة المؤقتة ترفضه[6].

1 5 -لوغران 20 جويلية 1961:

بعد وقف المفاوضات في ايفيان، استؤنفت من جديد في 20 جويلية 1961 بلقران[7] الفرنسية، والتي تعتبر الجولة الثانية من المفاوضات، وقد تعثرت بسبب قضية الصحراء[8]، مما أدى إلى فشلها بعد انطلاقها بثمانية أيام[9].

(1)أحمد بومنجل: ولد في 21 أفريل 1906 ببني منقلات قرب تيزي وزو، سافر باريس لدراسة الحقوق، مناضل في شمال إفريقيا ثم حزب الشعب، محامي مصالي 1939–1940، نائب لفرحات عباس في أحباب البيان والحرية عام 1944– 1945، حيث تولى منصب الأمين العام، انتخب في 1951 في جمعية التحاد الفرنسي، انخرط بقوة في فيدرالية فرنسا، عضو بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية سبتمبر1959، ينظر عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 100.

(2) مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص 147.

(3) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص– ص 18–19.

(4) عبد المجيد بلحروبي، **ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها**، تر. العربي بنون، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص 144.

(5) يحي بوعزيز، محتويات اتفاقيات إيفيان، نفس المرجع ، ص 59.

(6) نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 332.

(7) أزغدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، 1956–1962**، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 266.

(8) يحي بوعزيز، محتويات اتفاقيات إيفيان، المرجع السابق، ص 60.

(9) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 497.

1 6 -اتفاقيات ايفيان 18 مارس 1962:

بعد توقف مفاوضات لوسارن 20 فيفري 1961 بسبب اختلاف الوفدين حول نقاط جوهرية والجدول رقم (1) يمثل أهم نقاط الاختلاف[1]:

الطرف الفرنسي:	الطرف الجزائر:
حكم ذاتي	السيادة الكاملة
فصل الصحراء عن الجزائر	السيادة التامة للجزائر
تقسيم الجزائر من الناحية العرقية	وحدة الأمة الجزائرية
طاولة مستديرة	الجبهة هي الممثل الوحيد للجزائريين
هدنة	وقف إطلاق النار بعد التوصل إلى اتفاق.

انطلقت من جديد حين أعلنت الحكومتين في 30 مارس 1961 الدخول في مفاوضات رسمية يوم 7 أفريل 1961 في مدينة ايفيان[2]، وقد ابتدأت يوم 20 ماي 1961[3]، ودامت ودامت المفاوضات إلى غاية 13 جوان من نفس السنة، ثم توقفت بسبب اشتراط الفرنسيين الجنسية المزدوجة للأوروبيين والمواقع الحصينة لإقامة قواعد عسكرية فيها، ورفضوا أي سيادة جزائرية على الصحراء[4]، لتستأنف من جديد في لقران 20 جويلية 1961 وقد تعثرت أيضا بسببها[5]، لتبدأ المرحلة الثانية أو الأخيرة من المفاوضات، حين أعلن بن خدة في 24 أكتوبر 1961 أن جبهة التحرير الوطني مستعدة لوقف إطلاق النار فوراً مقابل

(1) نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص-ص 334-335.

(2) أزغدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 266.

(3) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 24.

(4) محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 235.

(5) يحي بوعزيز، محتويات اتفاقيات إيفيان، المرجع السابق، ص 60.

تخلي فرنسا على فكرة تقرير المصير وإعلانها على استقلال الجزائر [1] وعلى المحاور التي يجب أن تتم حولها المفاوضات، لتبدأ من جديد وللمرة الثانية وعلى مرحلتين فالأولى تبدأ من 11 إلى 19 فيفري1962[2]، والتي كانت المرحلة ما قبل الأخيرة والحاسمة فقد تم خلالها الاتفاق على معظم التسويات[3].

وعليه تم استدعاء المجلس الوطني للثورة لعقد اجتماع في الفترة مابين 22 إلى 27 فيفري 1962 بطرابلس، للدراسة الدقيقة لنص اتفاقيات ايفيان وإعطاء التوجيهات الضرورية[4]، وبعد الدراسة والتحليل وافق عليها أغلبية[5] أعضاء المجلس الوطني للثورة للثورة الجزائرية[6]، لتبدأ المرحلة الأخيرة للمفاوضات من 7 مارس إلى 18 مارس 1962 1962 بين الوفدين في مدينة ايفيان وكان الوفد الجزائري يترأسه كريم بلقاسم [7]، وهكذا بعد نقاشات دامت 12 يوماً بين الوفدين تم الاتفاق على وقف إطلاق النار، ووقّع كريم بقاسم على وقف إطلاق النار عشية يوم 18 مارس، وفي نفس اليوم أعلن بن يوسف بن خدة على أمواج إذاعة تونس[8]، وقف إطلاق النار << باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المخولة من قبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية أعلن عن وقف القتال في

(1) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 166.

(2) سعيدي وهيبة، **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954ـ1962**، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 144.

(3) بن يوسف بن خده، المصدر السابق، ص 36.

(4) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 186.

(5) لكن هيئة الأركان عارضت اتفاقيات ايفيان وذلك بتصويت الأعضاء الأربعة ضد ها مع تأكيد خضوعهم لإرادة وكان تصريح بومدين قائد هيئة الأركان<<.. أنا صوت ضد ... ولكن ذلك مل هو سوى موقف أحد الأعضاء... >>، ينظر Rédha Malek, **Tradition et révolution le véritable enjeu**, Editions ANEP, Algérie, 2001,p116.

(6) نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 347.

(7) Olivier Long, **Le dossier secret des Accords d'Evian**, Office Des Publication Universitaires, Alger, p 152.

(8) بن يوسف بن خده، المصدر السابق، ص 38.

كامل التراب الوطني ابتداء من يوم 19 مارس 1962[1] في منتصف النهار [2]>>، ومـــن جهتـــه يعلـــــن "ديغول De Gaulle" في خطاب من باريس عن توقيف القتال ويأمر القوات الفرنسية بوقف كل العمليات العسكرية[3]، وهكذا اعتبرت اتفاقيات إيفيان نصرا للشعب الجزائري استعادت الجزائر وحدتها الوطنية غير منقوصة [4]،وقد نصت هذه الاتفاقيات على بنود أهمها:

1. استرجاع السيادة وتحقيق الاستقلال التام والكامل للجزائر غير منقوص[5].
2. تحقيق وحدة التراب الجزائري، ورفض التنازل عن أي شبر منه، ومنها الصحراء.
3. تحقيق وحدة الشعب ورفض الجنسية المزدوجة للمستوطنين، وتخييرهم فقط بين الجنسية الجزائرية أو الفرنسية الأوربية[6].
4. التعاون بين الجزائر وفرنسا، والذي كان في المجال الاقتصادي والمالي، والتعاون في استغلال الثورات الباطنية للصحراء والتعاون الثقافي والتقني والمسائل العسكرية (حيث تستأجر فرنسا قاعدة المرسى الكبير لمدة 15 سنة).
5. انسحاب الجيش الفرنسي بعد إجراء الاستفتاء في15 ولاية.
6. يختار الجزائريون في ما بين الاستقلال التام للدولة أو التعاون بين الجزائر وفرنسا

إطلاق سراح المساجين.

---

(1) Olivier Long, Op. cit, p 153.

(2) **مجلة المجاهد** ،" بيان الوفد المفاوض"،ع. 117، 20 مارس 1962، ج.4، ص 7.

(3) عمار خرشي، **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1930– 1962**، تر. عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص 512.

(4) الطاهر آية حمو، المصدر السابق، ص 134.

(5) عمر سعد الله، **القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 18 .

(6) يحي بوعزيز، "مغزى وأبعاد 19 مارس 1962"، **مجلة المصادر**، ع. 5، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر، 2001، ص 48.

7. تمنح الجزائر امتيازات لفرنسا تخص التعدين وتكون الأفضلية للشركات الفرنسية، بالإضافة مواد أخرى تخص التعاون بين البلدين.

8. إنشاء حكومة انتقالية يرأسها عبد الرحمان فارس على الجانب الجزائري[1]

1-7- الهيئة التنفيذية المؤقتة:

لقد تقرر بموجـــب اتفاقيـــات ايفيـــان إنشـــاء هيئة تنفيذية مؤقتة، أعطيت لها مهمة إدارة الشؤون العامة الخاصة بالجزائر وإعداد وتنفيذ حـــق تقـــريـــر المصير[2]، وتشرف على الاستفتاء وإعلان نتائجه، ويوكل إليها أمر اقتراح أعضاء اللجنـــة المـــركزيـــة للمـــراقبـــة التي نص عليها قانون حق تقرير المصير [3]، وكانت تتكـــون مـــن 12 عضـــوا يشـــارك فيها الجانب الجزائري جبهة التحرير الوطني بخمسة أعضاء، وثلاثة أعضاء أوروبيين مقيمين بالجزائر، وبقية الأعضاء تكون من الجزائريين المحايدين[4]، يرأسها جزائري مسلم[5]، حيث تم اقتراح عبد الرحمان فارس [6] فارس[6] من الجانب الفرنسي، ووافق عليه الجانب الجزائري [7]،وقد اتخذت من روش

(1) بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية**، دار النعمان، الجزائر، 2011، ص ــ ص 262ــ 263.

(2) سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري**، دار الهدى، الجزائر، (د.ت)، ص- ص 33- 34.

(3) يحي بوعزيز، "الهيئة التنفيذية المؤقتة في اتفاقيات ايفيان 18 مارس 1962"، **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962**، ضمن مطبوع منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المرجع السابق، ص 81.

(4) عبد الرحمان فارس، **الحقيقة المرة مذكرات سياسية 1945- 1962**، تر. مسعود حاج مسعود، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 136.

(5) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 32.

(6) عبد الرحمان فارس: ولد في 30 جانفي 1911، بأقبو (بجاية)، درس الحقوق، وأصبح أول موثق مسلم في الجزائر، عمل محضر قضائي، وكاتب ضبط،، عضو في المجلس العام للفرع الفرنسي للأممية 1946 في أول جمعيتها التأسيسية، من الموقعين عل "لائحة الـــ 61"، اتصل بجبهة التحرير، من الشخصيات التي أثارت الجدل، لكن بعد اعتقاله في 5 نوفمبر 1961 بتهمة نشاطات مالية مع جبهة التحرير، أصبح في نظر الرأي العام الفرنسي والجزائري في معسكر أنصار الاستقلال، أطلق سراحه غداة اتفاقيات ايفيان، ينظر عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 252.

(7) محمد عباس، **رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية**، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 333.

نوار "بومرداس حاليا" مقرا لها[1]، وقد نصبت يوم 8 أفريل 1962، وبدأت تشتغل يوم 13 أفريل[2]، وكان أعضاؤها كما يلي:

عبد الرحمان فارس:رئـــيســـا

روجـــــــــــــــــــــــي روث: نـــائـــب الرئيـــــــــــــــس

شوقـــــي مصطفـــــــــــاي: الشـــــــــؤون العـــامـــــة

بلعيـــــد عبـــد الســـــــلام : الشؤون الاقتصادية

أحمـــــــــــد الشـــيـــــــــــــخ : الشؤون الزراعيـــــة

جـــــــــــــون منـــوفـــــــــي : الشؤون الماليـــــــــــــــة

عبد الرزاق شنتوف : الشؤون الإداريـــــــــة

عبد القـــادر حصـــــار : الأمـــــــن العـــــــــــــــــام

بومديـــــــــــــــــن حميـــــــد: الشؤون الاجتماعية

شـــــــــــــارل كونيـــــــن : الأشغال العموميـــــــــــة

إبـــراهيـــــم بيـــــــــــوض : الشـــــــــــؤون الثقافـــــــــة

محمـــــــد بن تفتيفـــــــــة : البـــــــــريـــــــــــــــــــــــــــد

لقد عينت الحكومة المؤقتة الجزائرية، خلية لجبهة التحرير الوطني بالهيئة التنفيذية المؤقتة، وتكونت تلك الخلية من شوقي مصطفاي [1] كمسئول، وعبد الرحمان فارس، عبد

(1) عمار الملاح، **قادة الجيش التحريري الوطني الولاية** 01، ج.3، دار الهدى، الجزائر، 2011، ص 233.

(2) بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 576.

عبد الرزاق شنتوف[2]، عبد السلام بلعيد[3] ومحمد بن تفتيفة[4] كأعضاء[5]، وقد نشطت الهيئة التنفيذية في أسوأ الظروف لمكافحة أعمال المنظمة السرية الإرهابية (OAS)، وقد كانت مهمتها صعبة بسبب ندرة الكفاءات الجزائرية، ومعقدة نظرا لتعدد مراكز السلطة[6].

2-8- منظمة الجيش السري:

هذه المنظمة لم تكنْ وليدة سنة 1961 بل كانت لها جذور في منظمة المقاومة من أجل الجزائر فرنسية[7]، التي تأسست بعد هجومات 20 أوت 1955، وكانت كرد فعل على المدنيين الذين ساعدوا الثوار، وقد تطورت عبر مراحل الثورة بأسماء وعناوين مختلفة والتي منها:

منظمة المقاومة للجزائر الفرنسية في 6 فيفري 1956.

اتحاد فرنسيي الجزائر تأسس في أوائل سنة 1956 .

الاتحاد الفرنسي للشمال الإفريقي تكوّن في نهاية سنة 1955 .

---

(1) شوقي مصطفاي: ولد 5 نوفمبر 1919 بمسيلة، درس الطب، ناضل في نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ترك قيادة الحركة في 1951 احتجاجا على مصالي، انضم إلى الثورة 1955، له مقالات بالمجاهد، ينظر عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 335.

(2) عبد الرزاق شنتوف: من تلمسان، محامٍ، انضم إلى حزب الشعب، ترأس جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا 1946-1947، اختلف مع مصالي وغادر اللجنة المركزية 1951، التحق بجبهة التحرير1955، مستشار قانوني في جبهة التحرير، ينظر نفسه، ص 210.

(3)عبد السلام بلعيد: ولد عام 1928، ناضل في حزب الشعب، من المركزيين، ساهم في تأسيس الإتحاد العام للطلبة الجزائريين، عين كمكون لإطارات الحزب، تولى تسيير المنح الدراسية في وزارة الشؤون الاجتماعية، في 1961 أصبح في ديوان الحكومة المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خدة إلى غاية 1962، ينظر عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 237.

(4) محمد بن تفتيفة: صيدلي بالبليدة، ناضل في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، عشية أول نوفمبر ألقي عليه القبض، وسجن خلال الثورة، ثم بعدها عاد إلى الصيدلة في مونبليه، إلى أن أصبح عضو في الجهاز التنفيذي، ينظر نفسه، ص 68.

(5)عثمان مسعود، **الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب**، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 709.

(6) محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص- ص 333- 334.

(7) بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 578.

وكانت هذه المنظمات تمول بالضرائب المفروضة على المعمرين بالإضافة إلى تواطأ جهاز الأمن الفرنسي معها[1].

وتم الإعلان عنها في 11 فيفري 1961 في مدريد بإسبانيا[2]، و قائدهم الأعلى وهو الجنرال "صلان Salan "، الهارب من الجيش[3]، بعد إعلان ديغول عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره يوم 16 سبتمبر 1959[4]، أين كانت مجموعة من الأوروبيين الأوروبيين قد هاجرت إلى اسبانيا، واستقرت بمدريد، وبدأت تخطط للمحافظة على الأوروبيين في الجزائر، وهذه المجموعة سميت بمنظمة الجيش السري (OAS)[5]، وبدأت توجه عملياتها الإرهابية ضد كل من يؤيد سياسة حكومتهم أي سياسة "ديغول De Gaulle" الجزائرية[6]، وبدأت بانقلاب العقداء الأربعة [7]، 22 أفريل 1961[8]، كما طالبت طالبت هذه المنظمة من مناصري الجزائر فرنسية أن يطبقوا أوامرها وأن يستعملوا السلاح ضد التخلي عن عنها، وقد انطلقت هذه المنظمة في نشاطها التخريبي بأشكال

(1) محمد الطاهر عزوي، "وضعية الولاية الأولى ودورها عند إيقاف الحرب في 19 مارس 1962 إلى 26 سبتمبر 1962 في أثناء المرحلة الانتقالية"، **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962**، ضمن مطبوع منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المرجع السابق، ص– ص 136– 137.

(2) Sylvie Thénault, **Histoire de la guerre d'indépendance Algérienne**,Edition el maarifa, Algérie, 2010, p 214.

(3) بوعلام نجادي، **الجلادون 1830– 1962**، تر. محمد المعراجي، منشورات ANEP، 2007، ص 95.

(4) حسينة حمايد، **المستوطنين الأوروبيين والثورة الجزائرية 1954– 1962**، ط.1، منشورات الخبر، الجزائر، 2007، ص 177.

(5)عبد المجيد عمراني، المرجع السابق، ص 130.

(6) عبد الرحمان كريمي، **مذكرات النقيب سي مراد ومنهم من ينتظر**، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 158.

(7) الجنرال راؤول صلان القائد الأعلى للقوات المسلحة سابقا في الجزائر، الجنرال أندري ماري زلر، موريس شال، إدموند جهود ، أنظر عبد المجيد عمراني، المرجع السابق، ص 132.

(8) الجنيدي خليفة وآخرون، **حوار حول الثورة**، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر، 1986، ص 400.

مختلفة، التقتيل الفردي والجماعي، اغتيال الفرنسيين من ذوي الفكر الحر غير الموالين لها[1]، وكذا النهب والسرقة خاصة البنك والبريد[2].

قامت المنظمة بنقل عملياتها إلى قلب فرنسا، و حاولوا اغتيال الجنرال ديغول أكثر من مرة، كما حاولوا اغتيال أحد وزرائه[3]، وبعد الإعلان عن وقف إطلاق النار ضاعفت (OAS) من عملياتها الإجرامية ففي شهر مارس قامت بـــ 611 عملية، وفي شهر أفريل قامت بـــ 647 عملية وفي شهر ماي قامت بـــ 2100 عملية[4].

كل هذه المحاولات كانت لتخريب اتفاقيات ايفيان، والتي كانت تستوجب المحافظة عليها وهي بمثابة أصعب الخطوات لجزائر الاستقلال [5]، وكانت هناك عدة عوامل أدت بالقضاء عليها منها :

محاولة الانقلاب التي قام بها العقداء الأربعة، فبعد فشل هذه المحاول قام ديغول بعملية تصفية داخل الجيش والشرطة، وإلقاء القبض على العمداء، مما أدى بفشل خطط (OAS) التي كانت تنتظر الدعم من الجيش.

ممارسة سياسة الأرض المحروقة التي أرهبت حتى الفرنسيين، الذين لاذوا بالفرار في أفريل 1962 ففقدت (OAS) المساندة والإيواء والتمويل[6].

وبعد إلقاء القبض على "صالان Salan " من طرف "لاكوست Lacoste "، في 25 مارس 1962[7]، وهكذا وخلال شهر جوان بدأت الاتصالات بين عبد الرحمان فارس

(1) Alistair Horne, **Histoire de la guerre D'Algérie**, Edition Dahlab, Algérie, 2007, p 534.

(2) عثماني مسعود،المرجع السابق، ص 717.

(3) حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر ،2007، ص 247.

(4) تواتي دحمان، **منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1961– 1962**، الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب، الجزائر، 2008، ص 339.

(5) Olivier Long, Op. cit, p 152.

(6) بوعلام بن حمودة ،المرجع السابق،ص 580.

(7) عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 156.

رئيس الهيئة التنفيذية، "سوزيني Sousine " [1] عن منظمة الجيش السري، والذي فهم خلاله عبد الرحمان فارس أن الـــ (OAS) قد فشلت وهي تبحث عن مخرج، وعند علم شوقي مصطفاى بهذه الاتصالات أطلع عليها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وعن مطالب الـــ (OAS) المتمثلة في أن لا يكون هناك انتقام بعد الاستقلال فوافقت الحكومة مبدئيا وبعد اتصالات مع الـــ (OAS) تم الاتفاق وأذيع الخبر يوم 18 جوان 1962[2].

2-9- إيديولوجية :

مصطلح استخدمه لأول مرة دي تراشي[3] في مطلع القرن التاسع عشر وهو لاتيني الأصل يعني "علم الأفكار" كمرادف للعلم المحسوس أو مناقض له [4]، فهي ترمي لدراسة هذه الأفكار على أنها وقائع الوعي وتكشف خصائصها وقوانينها وعلاقتها بالإشارات التي تعبر عنها وتتبع أصلها[5].

رغم تطور المصطلح على يد علماء الاجتماع، إلا انه بقي هناك اختلا ف في مفهومها[6]، وعموما تعرف الإيديولوجية، على أنها << نتاج عملية تكوين نسق فكري عام عام يفسر الطبيعة والمجتمـــع والفـــرد مما يحدد موقفا فكريا ومعنويا معينا لمعتنق هذا

(1) كان هؤلاء الجنرالات ممن تقاسم العمل داخل المنظمة بحيث أعطيت هيكلة الجماهير للكولونيل قادر، والعمل السيكولوجي والدعاية لجان جاك سوزيني وجورج راس صحفي ، ..ينظر

Sylvie Thénault, Op. cit, P 214.

(2) محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص- ص 315- 316.

(3) دي تراشي: فيلسوف فرنسي 1754ـ1836، ينظر عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية** ،ج.1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1981، ص 421.

(4) نفسه ،ص 421.

(5) محمد قنانش،**المواقف السياسية بين الإصلاح والوطنية (في فجر النهضة الحديثة)**، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1981، ص 151.

(6) عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج.1، ص 421.

النسق الذي يربط و يكامل بين الأفكار في مختلف الميادين الفكرية، السياسية والأخلاقية والفلسفية>> [1].

كما تعرف بأنها << نظام متسق من الأفكار والمعتقدات يفسر موقف الإنسان من المجتمع ويؤدي إلى اعتماد نسق من السلـــــــوك يجسم هــذه الأفكار والمعتقدات ويتفق معها>> [2].

2-10 – استعمار جديد:

أول من استعمل لفظ استعمار جديد هو الفيلسوف والمفكر الفرنسي جون بول سارتر واصفاً إياه بالمخادعة الإصلاحية [3].

ويعرف مختار مرزاق بأنه << السياسة المتبعة من طرف دولة أو مجموعة من الدول أومن طرف الشركات المتعددة الجنسيات ضد دولة أو مجموعة من الدول الأخرى بهدف الهيمنة أو الضغط عليها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وسواء كان الاستغلال سياسيا، اقتصاديا، ثقافيا أو إيديولوجيا >> [4]

2-11 – إقـــــــــــطاع:

هو نظام اجتماعي واقتصادي ساد في أوربا قبـــــــــــل بروز الرأسمالية التبعية، وهو عبارة عن نظام سياسي من أنظمة الحكم، يتولى ممارسة حاكم الإقليم الذي يطلق عليه السيد الإقطاعي ويعتمد هذا النظام على علاقة التبعية الشخصية المرتبطة بحيازة الأرض بين السيد الإقطاعي (مالك الأرض) وأتباعه القاطنين للإقليم على أساس [5]، وهو نظام

(1) نفسه، ص 422.

(2) محمد قنانش، المرجع السابق، ص 151.

(3) مختار مرزاق، **حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية (1961– 1983)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 180.

(4) مختار مرزاق، المرجع السابق، ص 184.

(5) رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص 58.

زراعي يقوم على أساس استغلال الإقطاعي الفلاح المستعبد، وتتمركز بينهما عدة فئات اجتماعية ملحقة في خدمة الإقطاعي، وتتضمن هذا النظام تقسيم الأرض الداخلة في وحدة اقتصادية إلى وحدات صغيرة يقوم الفلاحون بزراعتها لحساب لمالك الوحدة الكبرى[1].

2-12 - برجوازية صغيرة:

هي الشريحة الدنيا من طبقة البرجوازية وتضم صغار الفلاحين والتجار وأصحاب الحرف، فهي تعتبر شريحة تتكون من صغار منتجي السلع الذين يملكون وسائل الإنتاج ولكنهم لا يستأجرون عمال، وبحكم هذا التعريف فهي تقع بين البروليتاريا و البرجوازية وهي غير ثابتة فهي معرضة إلى التحول إلى إحدى هذه الطبقات فهي بحكم الملكية تتعاطف مع البرجوازية وبحكم المعاناة تتعاطف مع البروليتاريا، وهذا ما يترتب عليه تذبذبها في المواقف[2].

2. مصطلحات ومفاهيم القسم الثاني:

احتوى القسم الثاني ضمن محاوره الثلاثة على عدة مصطلحات ومفاهيم

2 1 - الثورة الديمقراطية الشعبية:

الديمقراطية الشعبية ظهر هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية، حيث استخدم من طرف الدول التي يسير معظمها في فلك الإتحاد السوفيتي، والتي تهدف لتحقيق المجتمع الاشتراكي، خاصة الدول الشرقية التي نبذت النظام الليبرالي ولم تعتمد النظام الاشتراكي بكل عناصره ومكوناته[3].

(1) عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق،ج.1، ص 244.

(2) نفسه، ص 595.

(3) سعيد بوالشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة** ، ج.2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 76.

وهي عبارة عن نظام وسط بين الديمقراطية الماركسية التي أساسها ديكتاتورية البوليتاريا[1]، والديمقراطية البرجوازية التي أساسها النظام الرأسمالي[2].

وهو يشير إلى مشاركة مختلف الفئات في ممارسة السلطة و الاعتراف بالحقوق والحريات السياسية، لذا يمكن القول بأنها ديمقراطية اجتماعية [3]متطورة[4].

2 2 -الأمير عبد القادر:

ولد الأمير عبد القادر بن محي الدين في 1807 في قرية القيطنة في وادي الحمام في منطقة أغريس بإقليم وهران [5]، في سنة 1832 تمت له البيعة باقتراح من أبيه مما أكسبه شرعية الحكم وبداية لبناء دولة، قاد المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي 1832-1847، على مرحلتين بداية بمرحلة القوة والتوسع 1832 -1840، ثم مرحلة الضعف والانحسار1841-1847 [6].

2 3 -بروليتا ريا:

كلمة لاتينية [7]، استخدمت في المجتمع الروماني للدلالة على المواطن من الطبقة السادسة الذي كان معفيا من الضرائب وكان ينظر إليه أنه مفيد من ناحية واحدة وهي إنجاب الأولاد الذين سيصبحون جنودا أو عبيدا، وفي أوائل القرن التاسع استعملت الكلمة

(1) ديكتاتورية البوليتاريا هي فكرة ماركسية أساسها أن الصراع بين الطبقات في مرحلة معينة متطورة يجب أن تسود فيه البوليتاريا في مرحلة لا تعرف الديمقراطية الكاملة أو ديمقراطية الجميع ، بل هي ديمقراطية للبروليتاري ا وديكتاتورية ضد البرجوازية، ينظر رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص 43.

(2) نفسه، ص 15.

(3) ديمقراطية اجتماعية تعني إعطاء الحقوق الاجتماعية للإنسان، فهي تقوم على مبدأ ضرورة تحقيق الديمقراطية في جميع الجوانب القانونية والاجتماعية خاصة للطبقة العاملة، ينظر معجم القانون، المرجع السابق، ص 70.

(4) سعيد أبو الشعير، المرجع السابق، ص 76.

(5) شارل هنري تشرشل، **حياة الأمير عبد القادر** ، تر. أبو القاسم سعد الله، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 61.

(6) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 29.

(7) نور الدين حاروش، **تاريخ الفكر السياسي**، ط.3، دار الأمة، الجزائر، 2012، ص 338.

للدلالة على الطبقات الدنيا والبائسة والمعدمة خاصة ثم أصبحت تشير حسب الأدبيات الاشتراكية إلى العمال الكادحين الذين يعتمدون على سواعدهم لكسب عيشهم، ولا يملكون أرضا ولا مالا[1].

2 4 -برجوازية:

وهي طبقة وسطى بين طبقة العمال والنبلاء وارتبطت نشأتها التاريخية بازدهار المدن أو القرى الكبرى تجاريا خاصة عقب الحروب الصليبية فنمت هذه الفئة على حساب المجتمع الإقطاعي، وارتبطت بالتجارة والصناعة والأعمال، كما ساهمت الثورة الصناعية في بروزها السياسي[2].

2 5 -اشتراكية :

بصفة عامة هي << القيـــام بأعمـــال ثوريـــة تهـــدف إلـــى تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لصالح الضعفاء والفقراء الذين حرموا الثروة والنفوذ والتعلم>> [3].

وكلفظ بمعناه الحديث استخدمت لأول مرة في عام 1927، في مجلة التعاون البريطانية، لكي تشير إلى الاتجاهات الفكرية المعارضة للفردية المتحررة [4]، ويعود ظهـــورهـــا إلـــى الثـــورة الصنـــاعيـــة التي غيـــرت البنـــاء الاقتصـــادي للمجتمـــع، وأحدثت فيـــه تخلخـــلا انتهـــى بطـــريـــق رد الفعـــل إلـــى

(1) عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج.1، ص 533.

(2) نفسه، ص 594.

(3) عمار بوحوش، **تطور النظريات والأنظمة السياسية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984، ص 195.

(4) صبرينة بودريوع، **الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر المرحلة البومدينية نموذجا(1965-1978)**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص82.

بـــــدء الاشتـــراكيـــة المنظمة على يد روبرت أوين [1] فـــــي انكلتـــــرا وسمـــــونـــدي سان سيمون [2]، في فرنسا (الاشتراكية المثالية) و التي كانت لها تصورات لتحقيق الإصلاح الاجتماعي دون وضع التصورات العملية لذلك[3].

كما ظهرت الاشتراكية العلمية التي وضعت التصورات العملية لتحقيق للأفكار الاشتراكية فهي بذلك تعتبر مرحلة متقدمة عن الاشتراكية المثالية ويعتبر كارل ماركس [4] مؤسسها بمساعدة فريدريك انجلز [5]، و أساس هذه الاشتراكية التحليل العلمي للمجتمع وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية[6].

وبتطور مفهوم الاشتراكية وتجاربها في أماكن مختلفة، فإنها تتفق في خصائص أهمها تأميم وسائل الإنتاج (الملكية العامة)، القضاء أو محاولة القضاء على الطبقية، التوزيع العادل للخيرات على جميع أفراد المجتمع، وتختلف في الوقت نفسه لأنه توجد

(1) روبرت أوين: انجليزي ولد سنة 1741، كان يدعو إلى اشتراكية تعاونية بالرغم من أنه من أصحاب المصانع، وله كتاب "النظرة الجديدة للمجتمع"، وكتاب "العالم الأخلاقي الجديد"، ينظر يحي أحمد الكعكي، **مقدمة في علم السياسة**، دار النهضة العلمية، بيروت، 1983، ص- ص 63- 62.

(2) سموندي سان ريمون: فرنسي، ولد سنة 1760، كانت له أفكاره الاشتراكية الخاصة، من النبلاء إذ كان كونتا، كان يرى ضرورة السيطرة الاجتماعية على وسائل الإنتاج وإدارتها كذلك بواسطة الكفاءات العلمية والعملية، كما كان يندد بالاستغلال في شتى صوره، لم يمانع بالملكية الخاصة ، شرط ألا تكون ضارة بالمجتمع ، توفي 1825 ، ينظر صبرينة بودريوع، نفس المرجع، ص 82.

(3) يحي أحمد الكعكي، المرجع السابق، ص 60.

(4) كارل ماركس: ولد في عام 1818، بألمانيا، يهودي الأصل اعتنق المذهب البروتستنتي، درس الحقوق، تأثر بهيجل حرر البيان الشيوعي مع انجلز 1948 وخلاصة البيان أن الاشتراكية لا تتحقق إلا باستعمال القوة، توفي عام 1883، .ينظر نفسه، ص- ص 340- 346.

(5) فريدريك انجلز: ولد عام 1820، فيلسوف ومفكر شيوعي ألماني، دعم مذهب ماركس وكان يهدف معه لإبراز أفكار تقدمية للفلسفة السائدة، توفي1895، ينظر نفسه، ص 337.

(6) نور الدين حاروش، تاريخ الفكر السياسي، المرجع السابق، ص ــ ص 340 ــ 346.

خصائص فردية يتميز به كل نظام اشتراكي عن الأنظمة الاشتراكية المتعددة التي عرفها مفهوم تطور الاشتراكية[1].

2 6 -ليبرالية اقتصادية:

هي إطلاق العنان لجهود الإنسان الديمقراطية الاقتصادية، ولحريته في التملك، مما يساهم في تبلور السوق الرأسمالي[2].

2 7 -تنمية اقتصادية:

هي<<العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الإنتاج>> [3].

2-8 تبعية اقتصادية :

تتمثل في تبعية الاستثمارات للخارج والتبعية النقدية والمصرفية، وتبعية الاستثمارات للخارج تأتي من الوضع الاحتكاري لرؤوس الأموال داخل الدولة التابعة، كما أن التبعية النقدية تتخذ عدة صور منها ارتباط العملة الوطنية بالعملة بالدولة التابعة له، وتتمثل التبعية المصرفية في خضوع البنوك للرأسمال والإدارة الأجنبية مما ينتج عنها استغلال تحويل الأموال إلى الخارج[4].

2 8 -احتكارات أجنبية:

(1) صبرينة بودريوع، المرجع السابق، ص 82.

(2) رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص 42.

(3) عبد القادر محمد عبد القادر، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، القاهرة، 2000 ، ص 17.

(4) عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج.1، ص 684.

يعرف الاحتكار بأنه << رأس المال الذي يركز بين يديه أكبر قدر من وسائل الإنتاج ويضع تحت تصرفه أكبر قدر من المال وذلك بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح عن طريق السيطرة على السوق>> [1].

ويعرف الاحتكار من منظور اشتراكي على أنه <<اتحادات اقتصادية كبرى رأسمالية تبسط رقابتها على إنتاج، وتسويق نتاج معين في السوق بهدف ابتزاز ربح احتكاري، الطراز الأساسي للمؤسسات الإنتاجية الرأسمالية في ظل الإمبريالية>> [2].

والاحتكارات الأجنبيةِ هي ظاهرة من مظاهر الاستثمار الأجنبي سياسياً واقتصادياً تتبعه الدول الكبرى تجاه الدول الصغرى، وهي امتيازات لاستثمارات مباشرة وغير مباشرة، ومن نتيجتها التحكم في سياسة الدول الاقتصادية [3].

2 9 سياسة التخطيط:

التخطيط في معناه العام يعني تحديد أهداف معينة يجب أن يحققها المجتمع خلال مدة معينة مع تحديد الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، ووضع هذه الوسائل والأدوات موضع التنفيذ[4].

تعرف سياسة التخطيط بأنها << القرار التي تتخذه السلطات العليا في الدولة بمجموعة من الأهداف تلتزم بتحقيقها خلال فترة زمنية محددة في سبيل الوصول إلى غايات يتبناه المجتمع، من أجل تنمية قدراته اقتصاديا واجتماعيا، وبالإجراءات والترتيبات التي توضع مسبقا محددة كافة أوجه النشاط الاقتصادي و الاجتماعي، ودور المؤسسات المختلفة فيه (منفردة أو مجتمعة) بما يكفل تحقيق تلك الأهداف>>[5].

---

(1) نفسه، ص 75.

(2) سيليزنيوف فيليسوف، **ما هي الشيوعية العلمية**، تر. سليم توما، دار التقدم، موسكو،1987، ص 252.

(3) عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج.1 ، ص 75.

(4) نفسه، ص 702.

(5) جمال داؤد سلمان، طاهر فاضل حسون، **التخطيط الاقتصادي**، بيت الحكمة، بغداد، (د.ت)، ص 13.

ومن منظور اشتراكي يقوم على أن الدولة باستطاعتها بما تمتلك من وسائل أن تمارس دورا هاما في معدل النمو الاقتصادي واتجاهات التنمية الاقتصادية في البلاد [1]، وهو أسلوب تحتمه الاشتراكية نفسها لتسيير الاقتصاد الوطني، فتملك المجتمع لأدوات الإنتاج في ظل الاشتراكية يترتب عليه عدم وجود جهاز السوق مما يحتم إيجاد البديل عن طريق سياسة التخطيط[2].

2 10 - إصلاح زراعي:

هو عبارة عن << إجراء تعديلات وتغييرات في النظام الزراعي لزيادة إنتاجه وتوفير موارد داخلية لتنمية القومية، وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، عن طريق تحديد الملكية للأراضي الزراعية أو توزيعها أو القضاء على الإقطاع وتحسين مستوى الريف ليقترب من مستوى المدينة >>[3].

ويعتبر تحقيق الإصلاح الزراعي في الأنظمة الاشتراكية، هدف أساسيا ولكن وسيلة تنفيذه تختلف من بلد إلى بلد وفقا لظروفه الخاصة[4].

2 11 - تأميم:

هو نقل الملكية من الأفراد أو الشركات الخاصة إلى ملكية عامة، وهناك عدة أنواع للتأميم باختلاف المدارس الاشتراكية، فالمدرسة الشيوعية ترى التأميم دون التعويض، أما الاشتراكية الديمقراطية طبقت التأميم مع التعويض [1].

(1) نفسه، ص 23.

(2) عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج.1، ص 702.

(3) نفسه، ص 207.

(4) نفسه، ص 207.

2-12 مؤتمر طنجة:

انعقد في 27 أفريل بقصر مارشال بمدينة طنجة المغربية، وتكون هذا الاجتماع من حزب الاستقلال المغربي، وحزب الدستور الجديد التونسي وجبهة التحرير الوطني بدعوة منها[2]، اتخذت فيه عدة مواقف تؤكد على استقلال الجزائر، وتحذر دول الحلف الأطلسي من تقديم أي مساعدة عسكرية لفرنسا، كما ألحت على الحد من استخدام القوى، كما أوصى بتأليف حكومة جزائرية والأهم أنه يشير إلى إقامة حكومة جزائرية، والأهم أنه يشير إلى إقامة هيئة استشارية تتألف من ثلاثين عضوا، عشرة أعضاء من الجمعية الاستشارية المراكشية وعشرة آخرون من بين أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائري[3].

2-13 - حزب

هنـــاك اختـــلاف فـــي تعريف الحـــزب تبعـــا للمعيار المتخـــذ وعمـــوما يعـــرف بأنـــه << مجموعة من الأشخاص يؤمنون بأهداف سياسية وإيديولوجية مشتركة وينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة وتحقيق برنامجهم>>[4].

والحـــزب ظـــاهـــرة غـــربـيـــة حديثـــة النشـــأة بالـــرغـــم مـــن وجـــود آليـــاتها التمثليـــة (البرلمان) منـــذ التـــاريـــخ الأوربـــي القديـــم، إلا أنهـــا ارتبطت بسقوط أنظمة الحكم المطلق وظهـــور أنظمـــة

(1)نفسه، ص 674.

(2) عامر رخيلة، "الثورة الجزائرية والمغرب العربي"، **مجلة المصادر**، ع.1، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 1999، ص 160.

(3) سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص- ص 520-521.

(4) عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج.2، ص 310.

سيـــــاسيـــــة تنافسيـــــة، عقب ظهور القوميات والثورة الصناعية في القرن التاسع عشر[1].

تأخــرت الظـــــاهــرة الحزبية في دول العالم الثالث وارتبط ظهورها بالظاهرة الاستعمارية التي لم تواكبها ممارسة برلمانية، وإنما دفعت الظاهرة الاستعمارية لظهور أحزاب ثورية أخذت على عاتقها الاستقلال، ثم تحقيق المشاريع التنموية، مما أعاق دورها التمثيلي في ظل غياب آليات ذلك، وبروز ظاهرة الحزب الواحد[2]

ثالثا: إعداد الوثيقة والمصادقة عليها:

في ظل تفاقم الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركـــــــان، وأمـــــام تردد الحكـــــومـــــة

المؤقتة، وزيادة المعارضين لها وبضغط من بن بله [3]، تم دعوة المجلس الوطني للانعقاد في دورة استثنائية [4].

1ـــ إعداد الوثيقة:

تحضيرا لعقد هذا الدورة تم تعيين لجنة لإعداد مشروع برنامج تكوّنتْ من محمد حربي ومصطفى الأشرف، رضا مالك، ومحمد الصديق بن يحي، عبد المالك تمام[5][1].

---

(1) خالد توازي، **الظاهرة الحزبية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري، إشراف: محمد رضا مزوي، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006، ص 34.

(2) نفسه، ص – ص 59- 60.

(3) هدد بن بله صراحة إذا لم ينعقد هذا المجلس فإنه سينفصل عن الحكومة المؤقتة واستطاع في ظل العوامل السابقة أن يتوصل إلى تحقيق أغلبية داخل الحكومة المؤقتة بعد أن دعمه حسين آيت أحمد في موقفه بعقد المجلس، ينظر صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 532.

(4) نفسه، ص 533.

(5) علي هارون، **خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962**، تر.الصادق عماري، آمال فلاح، دار القصبة، الجزائر، 2003، ص 12.

ويورد المؤرخ حربي أن المساهمة الفعلية في انجازه تفاوتت حيث قسمت مهام كتابة المشروع فكلف رضا مالك ومصطفى الأشرف بتحديد طبيعة الثورة، ومحمد بن يحي ومحمد حربي برسم الملامح الكبرى للسياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخارجية، وكلف عبد المالك تمام[2] ببناء الحزب، إلا أن مشاركة بن يحي كانت محدودة بسب مرضه، ومن ثم كانت العناصر الأكثر مشاركة هي محمد حربي ورضا مالك ورضا الأشرف وبقدر أقل بن يحي [3].

تمتعت هذه الشخصيات بتنوع تركيبتها، وتباينها من عدة جوانب مما أكسبها تنوع إيديولوجي.

فمحمد حربي[4] تمتع بذهنية نقدية أرجعها في مذاكراته إلى عوامل تنشئت ه الاجتماعية، مبرزا دور المدرسة الفرنسية وعلاقته مع أبيه حيث يقول <<المدرسة الفرنسية، وموقف أبي دفعاني إلى القطيعة مع نفسية الخضوع>> [5].

---

(1) يضيف محمد حربي إلى هذه اللجنة بن بلاه كرئيس للجنة ومحمد يزيد، ينظر محمد حربي جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 270، كما يذكر صالح بلحاج أن أساس البرنامج هو من إنتاج الأعضاء المذكورين بموافقة بن بلاه، ينظر صالح بلحاج، **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956 1965**، ط.1، دار قرطبة، الجزائ ر،2006 ،ص 103.

(2) يذكر حربي أن الجزء الذي كلف به عبد المالك تمام رفض بسبب نقصه وعدم وضوحه حسب تقدير اللجنة وأعاد كتابته بنفسه وألحق بالبرنامج، ينظر محمد حربي جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 270.

(3) نفسه، ص 270.

(4) محمد حربي : ولد في 16 جوان 1933 بالحروش واصل دراسته الابتدائية في المدرسة الفرنسية بقريته أين كان هناك فرع لتعليم الأهالي المسلمين، واصل دراسته الثانوية بسكيكدة ثم بفرنسا حيث استكمل دراسته الجامعية، انخرط في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في بداية الخمسينات من القرن الماضي، انحاز إلى المركزيين في أزمة الحركة، عمل ابتداء من 1955 في إعلام اتحادية الجبهة بفرنسا قبل أن يلتحق بتونس 1958 كما عمل في وزارة الخارجية للحكومة المؤقتة، وشارك كخبير في مفاوضات إيفيان، اعتقل في عهد بومدين لمعارضته الانقلاب لكنه تمكن من الفرار إلى فرنسا سنة 1970، ينظر محمد عباس، **مثقفون في ركاب الثورة في كواليس التاريخ (2)**، دار هومة الجزائر، 2009، ص 105.

(5) محمد حربي ، حياة تحد ، المصدر السابق، ص 29.

هذه الذهنية النقدية، تتضح من خلال كتاباته، إلا أنها عادة ما تقترن بالتوظيف الإيديولوجي السياسي[1]، الماركسي، فمثلا يقول<<...في الجزائر البلد الذي لم تخلق فيه السيطرة الاستعمارية برجوازية وبروليتاريا قادرتين على قيادة النضال من أجل الاستقلال، فإن اعتناق النخبة للماركسية لم يتحقق بسبب الاشتراكية الاستعمارية للبروليتاريا الأوروبية وسياسة الحركة الشيوعية لم تجد الصلة بين المسألة الوطنية والمسألة الاجتماعية من يعبر عنها على المستوى السياسي>> [2].

كما نلمس في قراءته لتجربة جبهة التحرير توحي بالنزعة الميكيافلية عند النخبة الأولى للثورة التحريرية في رغبتها في إحكام السيطرة وتوجيه الثورة لاحتواء النخب الأخرى والجماهير الغفيرة من الريفيين كانت هي المحرك الأساسي لتلك النخبة لتمهيد الأرضية لإنفرادها بالسلطة بالدولة المستقلة[3].

ويتميز مصطفى الأشرف[4]بماركسيته [5]، وبطرحه التغريبي الحداثي، فالبنسبة له بناء مجتمع حداثي في الجزائر يستلزم انتهاك كل ما هو مقدس [6]، وذلك بعدم الركون إلى إغراء الخصوصية الوطنية أو الثقافة البالية سواء تمظهرت في الجانب

(1) جمال بلفردي،"ثورة أم حرب تحرير؟؟ جدلية تحديد المفهوم عند مؤرخي الثورة حربي، ميني، إلسانهانس"، **مجلة الباحث**، ع.1، المركز الجامعي بالوادي،2010، ص 242.

(2) محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 16.

(3) خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص 33.

(4) مصطفى الأشرف: ولد في 7 مارس 1917 بسيدي عيسى (مسيلة)، تابع دراسته الثانوية في الجزائر العاصمة والعليا بالثعالبية، و السربون، درس في ثانوية مستغانم ثم بثانوية لوي لوقران بباريس، انخرط في حزب الشعب ثم حركة الحريات الديمقراطية ونشر مقالات في صحافتها، التحق بجبهة التحرير منذ البداية وعمل في قطاع الاتصالات والمهام السرية وقطاع الدعاية والإعلام، من المساجين الخمسة، ينظر عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 295.

(5) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 191.

(6) مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر.حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 442.

الدينـــــي أو اللغــوي[1] حيـــث يقـــول <<ومـمـــــا لا شـــك فيـــه أن أية ثقافـــة ،وحتـــى لو لم تكن من ثقافات العصر الوسيط، إذا كانت تلتمس طريقها بالالتفات إلى الوراء والابتعـــاد عـــن الحداثـــة والمعـاصـــرة فإنهـــا لن تقيـــم أي اعتبار لما يجد من جديد في الخـــارج ولا تتخذ الثقـــافـــات الأخـــرى لهـــا قـدوة ، لأن الاحتيـــاجات الفكـــريـــة مختلفـــة فـــي كـــلا الطـــرفيـــن، نظرا إلى أن هذه الثقافة المتنكرة لمقتضيات الحاضر، تتجاهل الحاجـــة إلـــى البحث والتطـــور، والحـاجـــة إلـــى التخلـــص مـــن الاعتقـــادات البـــاطلـــة والـــى التفتـــح علـــى الحقائـــق العالميـــة... >>.

وتتضـــح رؤيتـــه هـــذه فـــي طرحـــه لعـــدة متنـــاقضـــات ــ حســب طرحه ــ تحول دون الوصـــــول إلـــى هـــذا المشـــروع "المجتمـــع أم الأمة"، "القومية أم الدولة"، "اللغة الوطنيـــــة عـــاميـــة أو فصحـــى أم أجنبيـــة حداثيـــة ".....الخ[2].

(1)عاشور شرفي، المرجع السابق، ص296.

(2) مصطفى الأشرف، المصدر السابق، ص ـــ ص 413ـــ 453.

أما رضا مالك [1] ومحمد بن يحي، فهما يساريا الإيديولوجية متأثران بالطرح الفانوني، لاحتكاكهما المباشر مع فرانز فانون[2]، الذي كان يشارك في صياغة مقالات صحيفة المجاهد بالفرنسية [3].

والوحيد المتشبع بإيديولوجية الحركة الوطنية هو عبد المالك تمام [4]، وإذا أضفنا إلى اللجنة بن بله فهو ذو اتجاه عروبي[5].

كما كان هناك مشروعان أعدتهما فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا [6]، و هيئة الأركان العامة لجيش التحرير [7]، ويذكر المؤرخ حربي أنه لم يتسنى للجنة الإطلاع على

(1) رضا مالك: ولد 21 ديسمبر 1931 ببانتة واصل دراسته وتحصل على إجازة في الفلسفة، مناضل وعضو مؤسس للإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين 1955، بعد انضمامه للثورة كلف برئاسة تحرير صحيفة المجاهد منذ 1957 في نسختها الفرنسية حيث انتقل مع طاقمها إلى تونس، عين ناطقا رسميا وعضو في الوفد المفاوض في إيفيان، ينظر Rheda Malek , L'Algérie à Evian, Op. cit. P 293.

(2) فرانز فانون : طبيب نفساني، منظر ومفكر إنساني ولد في 20 جويلية 1925 بالمارتينك، التي كانت تحت حكم فيشي بحكومة عسكرية غادرها كمنشق نحو جزيرة الدومينيك، في ديسمبر 1953 حل البليدة كطبيب نفسي، انضم إلى جبهة التحرير الوطني بعد إن طرد من الجزائر في 1957، حيث عمل مع عبان رمضان في دائر ة الإعلام بتونس، شارك في تحرير مجلة المجاهد، ينظر عاشور شرفي، المرجع السابق، ص- ص 254-255، سجل فكره تطورا مابين 1952-1962، فقفز من التطور على الزنجية الذي جسده في كتابه"بشرة سوداء أقنعة بيضاء"، إلى الثورة الوطنية القومية في نطاق حرب تحريرية سجله في كتابه "الثورة في عامها الخامس، إلى نوع من الأممية الثالثة سجله في صرخاته في "معذبو الأرض"، ينظر محمد الميلي، **فرانز فانون والثورة الجزائرية**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص 43.

(3) رابح لونيسي،"بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية الجذور الفكرية والمضمون "، **مجلة المصادر**،ع.7، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، نوفمبر2002، ص 27.

(4) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 191.

(5) محمد حربي، جبهة التحري، المصدر السابق، ص 271.

(6) فدرالية جبهة التحرير الوطني: "هي المنظمة الرئيسية لجبهة التحرير على التراب الفرنسي خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، تأسست في بداية سنة 1955 من قبل محمد بوضياف"، ينظر عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 258.

(7) علي هارون، المصدر السابق، ص 14.

المشروع الأول[1]، ووجهة نظر الولايات في حين تسنى لهم الإطلاع على مشروع هيئة الأركان[2]، فكانت أمامهم مدة عشرة أيام في ظروف عمل رديئة[3].

2ــ المصادقة على الوثيقة

في 27 ماي1962[4]، انعقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في مجلس الشيوخ بطرابلس[5]، وكان جدول الأعمال يتضمن نقطتين أساسيتين:

- مناقشة مشروع برنامج جبهة التحرير الوطني .
- تشكيل القيادة (المكتب السياسي)[6].

أهم ما ميز حضور المجلس الانقسامات بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان [7]، كما تميز بتنوعه السياسي والفكري، فهناك قادة ولايات حاملين توجهات شعوبية [8]، عامة وغير واضحة المعالم هدفهم تحسين الأوضاع الاجتماعية للطبقات الشعبية، مثل صالح

(1) يذكر صالح بلحاج عن مقابلة أجراها مع رضا مالك أنه أكد أن مشروع فيدرالية فرنسا كان من وثائق العمل، ينظر صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 533.

(2) يورد محمد عباس عن رابح بيطاط أن مشروع لجنة الحمامات هذه استندت إلى وثيقة عمل تقدم بها بن بله مدعوما بكل من خيضر و بيطاط، ينظر محمد عباس، **ثوار عظماء**، دار هومة للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر، 2005، ص 103.

(3) محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 14.

(4) يذكر المناضل علي كافي التاريخ 25 ماي، ينظر علي كافي، المصدر السابق، ص 288.

(5) علي هارون، المصدر السابق، ص 14.ينظر الملحق.

(6) Ben Yousef Ben Khedda, **L'Algérie a l'indépendance la crise de 1962**, Dahlab, Algérie, (s.d), p 14.

(7) عمر بوداود، المصدر السابق، ص 231.

(8) الإعلان على أن الشعب هو الوسيلة والغاية حيث ترتكز الشعبوية على الإجماع دون التجزئة وتنفي الطبقات والنزعات والفروق بمختلف أنواعها، ينظر صالح بلحاج، الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 589.

بوبندير[1]، وهناك مركزيون من ذوي الميول الديمقراطية، مؤيدون لاتفاقيات ايفيان، ومعـــادون للشيـــوعيـــة مثـل كريـــم بلقـــاســـم، ويســـاريـــون مثل محمـــد بوضيـــاف وآيـت أحمـــد، وقيـــادات فيـــدراليـــة فرنسا، والمعتدليـــن الليبـــراليـــون مثل عباس فرحات وأحمد فـــرانسيـــس [2]، كمـــا نجـــد محمـــد شعبـــانـــي[3] مـــن جمعية العلماء المسلمين[4].

افتتـــحـت الجلســـة فـــي 28 مـــاي 1962 لمنـــاقشـــة المشـــروع، علـــى التـــاسعـــة والنصـــف، دام النقـــاش ثـــلاثـــة أيـــام يـــومـــي التـــاســـع والعشـــريـــن والثـــلاثيـــن مـــاي والأول مـــن شـــهـــر جـــوان [5]، وفـــي المســـاء عينـــت لجنـــة لإدراج الملاحظـــات، وقـــد اقتـــرح بـــومـديـــن أعضـــاءهـــا

(1) صالح بوبندير: ولد في 1929 في واد الزناتة (قالمة) في عائلة فلاحيه، ناضل في حزب الشعب منذ 1945،عضو في المنظمة الخاصة، سجن سنة 1950، تولى مسؤولية واد زناتة، عضو في قيادة أركان الولاية الثانية التي أصبح قائدا لها من 1958–1962، ينظر عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 83.

(2) أحمد فرانسيس: ولد في 12 نوفمبر 1910 بغليزان، سافر إلى فرنسا حيث درس الطب ،عاد سنة 1939، لم يمارس مهنته كطبيب، أحد مؤسسي أحباب البيان والحرية، سجن بعد أحداث 8 ماي 1945، أطلق سراحه 1946، عضو مؤسس للإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، رحل إلى القاهرة 1956، وأصبح عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، تقلد عدة مناصب في الحكومة الجزائرية المؤقتة، وشارك مفاوضات إيفيان الأولى ولوقرين 1961، ينظر نفسه، ص 259.

(3) محمد شعباني: ولد في سبتمبر 1934 في بسكرة، درس في معهد بن باديس بقسنطينة، التحق مبكرا بالثورة، قاتل بالولاية السادسة، بعد الاستقلال تولى قيادة الناحية العسكرية الرابعة (بسكرة)، نفذ فيه حكم الإعدام في سبتمبر 1964 بتهمة التمرد ضد السلطة المركزية وكان عمره 30 سنة، ينظر نفسه، ص 209.

(4) صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير، المرجع السابق، ص ــ ص 109–110.

(5) يذكر محمد عباس أن النقاش دام خمسة أيام، ينظر محمد عباس، **بن بلة – عبان مواجهة من أجل الحقيقة** ، منشورات مؤسسة الشروق، الجزائر(ب.ت)، ص 124.

(أحمـــــــــد بـــــن بلـــــــــه، أحمـــــــد بـــومنـــــــجـــل، علـــــي هـــــــــارون[1]، قـــايـــــــــــــد أحمـــــــد[2] ،

حـــــــاج بـــــــن عـــــــلا[3]، عبـــــــــــد الحميـــد مهري)[4][5].

مهري)[4][5].

قدمـــــــت أشغـــــــــال اللجنـــــــة في 2 جوان[1]، وبالرغم من أهمية هذه الـــــوثيقة بالنسبـــــــة لمستقبـــــــل البلاد السياســـــــــي والاقتصـــــادي

(1) علي هارون: ولد عام 1927 بالعاصمة مناضل ثم عضو قيادي في فيدرالية فرنسا وعضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية، نائبا ومحاميا ووزير 1991–1992، وأحد أعضاء الخمسة للمجلس الأعلى للدولة الجزائرية 1992–1994، ينظر عاشور شرفي ، المرجع السابق، ص 367.

(2) قايد أحمد: "الرائد سليمان" ولد في 17 ماي 1924، كان عضو في حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، تميز بكتاباته في جريدة الحزب"الجمهورية الجزائرية"، التحق بجبهة التحرير في نهاية 1955، مساعد للعقيد بومدين في الولاية الخامسة، عضو في المجلس الوطني للثورة 1959، تولى أمانة هيئة الأركان العامة للغرب، شارك في الندوة الأولى بافيان، ينظر نفسه، ص 271.

(3) حاج بـــن عـــلا محمـــد: ولـــد في 1923، بوهـــران، مـــن عائلة فقيرة، انخرط في تنظيم شبيبة حزب الشعب الجزائري منـــذ 1937، كمـــا انخرط كجنـــدي فـــــي الجيـــش الفـــرنســـــي إبـــــان الحملـــــة العسكرية في ايطاليا وفرنسا وألمانيا 1943–1945، انضـــم إلى المنظمة الخـــاصة وحكـــم عليـــــه بثـــــلاث سنـــــــوات بعـــــــد اكتشـــــافهـــــا، التحق بالثورة وأصبح نائبا لبن مهيدي في القطاع الوهراني، اعتقل يوم 16 نوفمبر 1956، وأفرج عنه في 1960، رائد بجيش التحرير 1961، تولى عدة مناصب بعد الاستقلال أهمها رئاسة الجمعية الوطنية التأسيسية، ينظر نفسه، ص 75.

(4) عبد الحميد مهري: ولد في أفريل 1926 بالحروش بسكيكدة، ناضل في حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، سافر لتونس لدراسة في الزيتونة وتولى هناك مهام الحزب، انضم إلى المركزيين، اعتقل سنة 1954، وأطلق سراحه سنة1955، فيما بعد أرسل إلى القاهرة ثم دمشق كممثل دائم لجبهة التحرير، عين في اللجنة التنفيذ والتنسيق 1957، عضو في المجلس الوطني 1958، عين في الحكومة المؤقتة ليشغل عدة وزارت، ثم تولى عدة مسؤوليات بعد الاستقلال منها وزير الإعلام والثقافة 1978–1980، ينظر نفسه، ص– ص 354–355.

(5) علي هارون، المصدر السابق، ص 20.

والاجتماعي، وعـــــدم تجانـــس المجلس فـــكريا وسياسيـــــا، إلا أنه تكاد تؤكد الكتـــــابات التاريخية التي اطلعـــنا عليها أن المصادقة على هذه الوثيقة تم بسرعة وسهولة، ودون مناقشـــــة تذكـــــر بالرغـــــم مـــــن الاختـــــــلاف حولهـــــا؟!

يعلق المناضل كافـــي بقوله <<اتفقوا حول البرنامـــــــج واختلفـــــوا حـــــول الأشخـــــاص>> [2].

يقول المناضل بن بله <<...لاختيار منهاجنا المرحلي،في الواقع لم يلق معارضة هامة، لا لأن المؤتمريـــــــــن كانـــــــــوا جميعـــــــا اشتراكييـــــــــن، كانـــــــوا بدون شـــــــك يفكـــــرون بالبّـــــــون البعيد بين المصـــــادقـــــــة على منهـــــــاج وبيـــــــن تطبيقـــــــه>> [3].

في هذه النقطة تورد "سيلفيي Sylvie" انه تم المصادقة على نص الوثيقة والتي لم يكن محل خلاف لأن الأمر لا يعدو أن يكون إعادة هيكلة القيادة الجزائرية مع اقتراب الاستقلال[4].

ويرى السيد هنري علاق أن المصادقة على البرنامج لم يكن إلا بضغط أفرزته الظروف بما فيهم الذين انخرطوا في أفكاره لأنهم لم يكونوا متفقين حول كل توجهاته[5].

أما المناضل هارون فيرجع ذلك:

---

(1) نفسه، ص 21.

(2) علي كافي، المصدر السابق، ص 288.

(3) أحمد بن بله، **مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل**، تر.العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب بيروت، (د.ت)، ص 135.

(4) Sylvie Thénault, Op. cit, p 262.

(5) هنري علاق، **مذكرات جزائرية**، تر.جناح مسعود، عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص394.

- لأن الأعضاء لم يكونوا في مستوى الخوض في هذه المسائل
- عدم اهتمام البعض بهذه المداولات ذات الطابع الإيديولوج ي والفكري لأنهم يعلمون أن أهمية النصوص تكمن في أهمية الرجال الذين يسهرون على تطبيقها في الميدان .
- لأن بعضهم احتفظ بمداخلاته انتظارا للحظة اختيار أعضاء المكتب السياسي[1].

كما يؤكد الدكتور صالح بالحا ج ما ذهب إليه المناضل علي هارون أن السبب هو الصراع على السلطة الذي استبد بالعقول[2] .

وهذا ما يؤكده المفكر مالك بن نبي في طرحه لإشكالية الأفكار في العالم الإسلامي ضمن مشكلاتـــه الحضاريـــة <<...إن استغلال النفـــوذ أسهـــل مع الأشخـــاص منه مـــع الفكرة والجوهري لهؤلاء وأولئك : هو أن لا يدع الاطـــراد الثـــوري يتمحـــور حـــول فكـــرة>> [3].

بعد المصادقة حمل المشروع اسم <<برنامج تحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية >> الذي اشتهر اختصارا ببرنامج طرابلس[4].

(1) علي هارون، المصدر السابق، ص 25.

(2) صالح بلحاج، الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 546.

(3) مالك بن نبي ، **مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي**، تر. بسام بركة، أحمد شعبو، دار الفكر، دمشق، 2002، ص 128.

(4) محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 736.

الفصل الثاني: دراسة باطنية

للوثيقة

أولا: دراسة تحليلية

ثانيا:الاستمرارية والقطيعة

ثالثا:تقييم

بعد دراستنا الظاهرية للوثيقة، سنتطرق إلى الدراسة الباطنية من خ لال تحليلها، وطرح الاستمرارية والقطيعة مع النصوص الأساسية التي سبقتها، ومن ثم التقييم

أولا:دراسة تحليلية

سنتعـــــرض بالتـــحليـــــل للوثيقـــــــة حسب أقسامها (تقييم وضعية الجزائر،تنظيم الدولة الجزائرية بأبعادها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية)

1- تقييم وضعية الجزائر

كما أسلفنا في الفصل السابق جاء البرنامج في هذا الجزء ليعطينا صورة مجملة عن الوضعية الجزائرية إلى غاية اتفاقيات ايفيان.

يستعرض البرنامج تحول السياسة الفرنسية المتبعة لسحق الثورة ابتداء من تاريخ 13 ماي 1958: << ..اضطرت حكومة الجنرال " ديغول De Gaulle" إلى تحويل النظام الاستعماري العتيق، إلى نظام استعماري جديد، يرمي إلى المحافظة على أهم المصالح الاقتصادية والإستراتيجية لفرنسا>>[1].

إذا فقد كانت سياسة الجنرال "ديغول De Gaulle" تهدف إلى القضاء على الثورة الجزائرية، بشتى الوسائل معتمدا على حنكته السياسية، وذلك أما بتحييده ا وإبعاد الشعب عنها، أو بخلق قوة ثالثة تكون بديلة عن الثورة[2]، وقد كانت سياسته مركز في عدة مجالات ففي المجال العسكري، اعتمد في البداية على سياسة المرونة والتهدئة وتم إعلان في 23 أكتوبر1958 عن "سلم الشجعان"، الذي يرمي إلى دعوة الثوار إلى وضع السلاح دون شرط، ثم انتقل إلى سياسة القوة والتي اعتمد فيها على خطة عسكرية حربية متمثلة في خطي موريس وشال، وكذا إقامة المحتشدات والمناطق المحرمة من أجل إخلاء

(1) النصوص الأساسية للثورة المصدر السابق، ص 54.

(2) ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات وأفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية** ، عالم المعرفة، الجزائر، 2008، ص 339.

السكان من المناطق الواقعة وراء خط موريس[1]، ومن أجل تحيد الشعب عن الثورة قاموا بعدة إجراءات من بينها جلب ضباط الصاص[2].

أما في المجال الاقتصادي ، فنجد البرنامج قد عرج على مشروع قسنطينة: <<إن مشروع قسنطينة .. يرمي إلى خلق القواعد الاقتصادية للقوة الثالثة، وكان هو الخطوة الأولى لهذه السياسة المتحررة المزعومة>> [3].

– حسب الدكتور ناصر الدين سعيدوني – أن مشروع قسنطينة، المعلن عنه في 3 أكتوبر 1958 يهدف إلى توفير الشروط الملائمة من أجل خلق القوة الثالثة، فهو مشروع شمل عدة مجالات اقتصادية واجتماعية، فكانت له خطط للتنمية اقتصاديا فإنشاء المصانع وطور الهياكل القاعدية، واجتماعيا نفذت مشاريع واسعة لبناء المساكن ووزعت الأراضي على بعض الجزائريين، وكذا التوسيع في مجال التعليم، وإداريا قاموا بترقية الإداريين الجزائريين، وعليه ارتفع عدد الموظفين الجزائريين في المناصب الإدارية العليا من 5.2% سنة 1956 إلى 43% سنة 1962 [4].

رغم محاولات الجنرال "ديغول De Gaulle" للقضاء على الثورة الجزائرية عسكريا، إلا أنها باءت بالفشل وذلك لتضافر عدة عوامل فرنسية، جزائرية ودولية، ليقتنع ديغول أن السبيل الوحيد لإنهاء الحرب هو المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني[5].

يرى الدكتور ناصر الدين سعيدوني أن القوة الثالثة التي سعى "ديغول De Gaulle "إلى إيجادها ، قد خلقت بالرغم من تجاهلها من طرف غالبية الشعب الجزائري فهي

(1) رابح لونيسي وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830– 1989**، ج.2 ، ط.1، دار المعرفة، الجزائر، ص 284.

(2) كما يطلق عليهم أيضا ضباط الشؤون الأهلية تم استقدامهم إلى الجزائر في سنة 1955، يظهرون في ثوب إنساني يتصنعون البشاشة والعطف، ويبدون استعدادهم لمساعدة السكان بكل الوسائل، ومهمتهم الأصلية محاولة الحصول على معلومات ذات طابع عسكري، يمكن استغلالها ضد جيش التحرير، ينظر يحي بوعزيز، نفس المرجع، ص– ص 248– 249.

(3) المصادر الأساسية للثورة، المصدر السابق، ص 55.

(4) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص– ص 339– 340.

(5)http://www.afrik.com/article4174.html, Interview de Benjamin Stora, vu 12/11/2012.

مشروعا معاكسا للثورة حد من اندفاعها أثناء الكفاح، وقد نجحت في تحييد وإضعاف الثورة بعد الاستقلال[1].

وفي عناصر السيادة الوطنية، و الجزائر على أبواب الاستقلال، علق برنامج طرابلس على بنود اتفاقيات إيفيان التي اعتبرت في الأواسط الاستعمارية التقليدية هزيمة ساحقة، وإهانة للجمهورية الفرنسية [2]، وانتصارا سياسيا بالنسبة للشعب الجزائري يضع حدا للنظام الاستعماري والهيمنة الأجنبية[3] .

إذا فقد حققت اتفاقيات إيفيان مطالب الشعب الجزائري، بإرغام فرنسا على الاعتراف بجبهة التحرير الوطني الجزائرية، ممثلا وحيدا للشعب الجزائري والتفاوض معها على قاعدة الاستقلال التام للجزائر، رغم ما قدمته من تنازلات[4].

هذا ما يذهب إليه أغلب المؤرخين والدراسات التي اطلعنا عليها فالدكتور صالح بلحاج يرى أن اتفاقيات إيفيان حققت لكل طرف ما كان يراه رئيسيا بالنسبة إليه، والذي أقتضي منه التنازل في ما كان ثانويا إليه ورئيسيا لخصمه [5]، و الدكتور نور الدين حاروش يرى أن بالرغم مما قيل حول اتفاقيات إيفيان والتي مفادها أن فرنسا حاولت انتزاع أكبر قدر ممكن من المكاسب، إلا الشيئين المهمين الذين تحققا للجزائر هما الاستقلال التام والحفاظ على الوحدة الترابية[6].

في حين نجد الدكتور محمد العربي الزبيري يعرف اتفاقيات إيفيان على أنها محاولة فرنسا لإفراغ الثورة من محتواها الحقيقي، وذلك بما تتضمنه من فقرات أقل ما يقال عنها أنها ألغام قوية المفعول في الطريق المؤدية لاسترجاع الاستقلال [7]، بعد فشلها في الحفاظ على الجزائر فرنسية، هذا ما ذهب إليه الدكتور يوسف قاسمي، حيث يرد أن

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 338.

(2) النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق، ص 57.

(3) نفسه، ص 53.

(4) مصطفى طلاس، **الثورة الجزائرية**، دار الرائد ، الجزائر، 2010، ص 674.

(5) صالح بلحاج، الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص – ص 421– 422.

(6) نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خده، المرجع السابق، ص 352.

(7) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 171.

اتفاقيات إيفيان حملت بالفعل الكثير من التنازلات و الافخاخ خاصة في الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية واللغوية، مما يظهرها وكأنها صفقة تنازل مشبوهة تكرس الاستقلال المنقوص وتمهد له[1].

هذا ما يجعلنا نطرح التساؤل، هل السيادة التي تم الحصول عليها من خلال الاتفاقيات كاملة أم منقوصة؟

– حسب الدكتور يحي بوعزيز – أن السلبيات التي وردت في اتفاقيات إيفيان هينة ومقبولة ولا تمثل خطرا لأن السيادة الكاملة التي تم الحصول عليها بمقتضى الاتفاقيات تسمح بمعالجتها وإزالتها[2].

وهذا ما أكده المؤرخ محمد حربي بأن الحكومة الجزائرية كرست من خلال الاتفاقيات مطالب بيان أول نوفمبر، بقيت فقط القضايا الاقتصادية التي ظلت ثانوية[3].

هذا ما ذهب إليه من كان لهم دور في اتفاقيات إيفيان، فمثلا السيد بن يوسف بن خدة يقول أن هذه الاتفاقيات قد حافظت على المواقف الأساسية للثورة مع السماح ببعض المرونة حول الحالات الثانوية، أو التي يمكن أن تراجع في المستقبل [4]، أما في ما يخص يخص جنسية ومصير المستوطنين الموجودين بالجزائر، يورد السياسي رضا مالك <<كان الفرنسيون يطالبون بأن يصبح المليون فرنسي جزائريين بين عشية وضحاها باكتساب الجنسية وهذا ما رفضناه، فطالبوا بضمانات فاتفقنا على نقاط، وكان إلزاما علينا إيجاد حل..>>[5].

---

(1) يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 243.

(2) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين، المرجع السابق ، ص 362.

(3) Nadjia Bouzeghrane," **Le pari des Accords d'Evian n'a pas été tenu**", Entretien avec Mohammed Harbi, publié des El Watan, le 20 mars 2010

(4) بن يوسف بن خده، المصدر السابق، ص 42.

(5) رضا مالك، "مفاوضات ايفيان أو المسيرة الوطنية نحو يوم النصر"، **المصادر**، ع.5، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001، ص30.

أما الجانب الفرنسي فيورد الدكتور حاروش نقلا عن "لاكوست Lacoste" فيقول إن الحكومة كانت صارمة فيما يخص المبادئ الأساسية للدولة الجزائرية وهي الوحدة الترابية والسيادة الوطنية ووحدة الأمة بينما كانت مرنة في الأمور القانونية[1].

أما الجنرال "ديغول De Gaulle" فيقول << وتم توقيع الاتفاقيات في 18 مارس 1962 وقد ورد فيها كل ما كنا نتوخاه.. ، تعاون وثيق بين فرنسا والجزائر في الشؤون الاقتصادية والنقدية، بالإضافة إلى التعاون العميق في المجالين الثقافي والفني... وتقدم ضمانات كافية لأعضاء الجالية الفرنسية الذين قد يرغبون في البقاء في الجزائر>> [2] .

وكأن "ديغول De Gaulle" بهذا يؤكد أنه قد ضمن المصالح الفرنسية في الجزائر المستقلة عن طريق الاتفاقيات، أما عن التعاون الاقتصادي والثقافي المنصوص عليه في الاتفاقيات فيعلق عليه الدكتور محمد العربي الزبيري بقوله إن المؤتمرون أكدوا بما فيه الكفاية أن التعاون المنصوص عليه يستلزم إبقاء قيود التبعية في الميدانيين الاقتصادي والثقافي، وهو بذلك يكرس سياسة الاستعمار الجديد[3]، هذا الذي عمل "ديغول de Gaulle" في سبيل ضمانه من خلال إنشائه ما عرفة بالقوة الثالثة[4].

وعليه فإن المؤتمرون قد تنبهوا إلى خطورة ما احتوته اتفاقيات ايفيان على مستقبل الوطن واستقلاله وذلك بإعلانهم في البرنامج: << الحكومة الفرنسية تحاول توجيه استقلال بلادنا حسب ما تقتضيه سياستها الاستعمارية... وتمثل اتفاقيات ايفيان قاعدة لاستعمار الجديد تحاول فرنسا استعمالها لتمكين هيمنتها وتنظيمها في شكل جديد >>"[5]، وهذا ما نقله الأستاذ عمار بومايدة في تصريح السيد بومدين عن اتفاقيات ايفيان فيقول<<.... كان ظاهرها التعاون لخير الجميع، وهدفها الحقيقي يرمي إلى إبقاء الجزائر

---

(1) نور الدين حاروش، مواقف بن يوسف بن خده، المرجع السابق، ص 353.

(2) شارل ديغول، **مذكرات الأمل "التجديد" 1958–1962**، تر. سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت لبنان، 1971، ص 140.

(3) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 168.

(4) يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 250.

(5) النصوص الأساسية، المصدر السابق، ص 62.

تحت النفوذ والسيطرة الفرنسية،... هذه الاتفاقية كانت تحاول أن تجعل من الجزائر المستقلة تابعة للاستعمار الحديث >> [1].

إذا فقد أدرك المؤتمرون نوايا الطرف الفرنسي وأهدافه البعيدة في الجزائر المستقلة كقيود التبعية الاقتصادية والثقافية حين يستطرد البرنامج << ... واتفاقيات إيفيان.... قد أقرت الاعتراف بالسيادة الوطنية للجزائر ووحدة ترابها، ولكن هذه الاتفاقيات قد نصت في مقابل الاستقلال على سياسة تعاون بين الجزائر وفرنسا وهذا التعاون كما يبدو من اتفاقيات إيفيان يلزم بقاء قيود التبعية في الميدان الاقتصادي والثقافي..... >> [2]، وأن سياسة التعاون هذه ستضمنها فرنسا من خلال بعث القوة الثالثة من ذوي النزعة المعتدلة والتي علق عنها البرنامج: <<..إن رغبة الحكومة الفرنسية أن تتغلب النزعة المعتدلة في الجبهة على القوى الثورية وهذا ما يجعل ممكنا تجربة تشترك فيها فرنسا وجبهة التحرير في نطاق الاستعمار الجديد>> [3]، كما أشار البرنامج إلى أن الفرنسيون أرادوا إفراغ الثورة من محتواها وإعلان إفلاسها الإيديولوجي [4] : << إن المستعمرين الفرنسيين يحاولون أن يجعلوا من قبولنا التكتيكي لاتفاقيات ايفيان نكسة إيديولوجية تنتهي إلى التخلي عن أهداف الثورة>>[5].

إذا فقد تنبه برنامج طرابلس إلى المخاطر المحتملة من الاتفاقيات معتبرا إياها كمشروع استعماري يهدف إلى إبقاء مصير الجزائر مرتبطا بفرنسا، رغم المكاسب المحققة من خلال تلك الاتفاقيات، هذا مما سيشكل تهديدا حقيقيا في استكمال أبعاد

---

(1)عمار بومايدة، **بومدين وآخرون ما قاله وما أثبتته الأيام**، تق. عبد الحميد مهري، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص 130.

(2) النصوص الأساسية للثورة ، المصدر السابق، ص 55.

(3) نفسه، ص 62.

(4) يوسف قاسمي، المرجع السابق ، ص 252.

(5) النصوص الأساسية، المصدر السابق، ص 62.

الاستقلال الوطني وترسيخ دعائم السيادة الوطنية [1]، فهي جزء من السياسة الاستعمارية وانتقالها إلى الاستعمار الجديد.

بعد تحليل البرنامج للسياسة الاستعمارية ينتقل إلى نقائص جبهة التحرير والتي يتضح فيها النقد بوضوح لجبهة التحرير في شكل محاكمة وإدانة للجبهة[2]، فمن الناحية الإيديولوجية : <<إذ لم تهتم جبهة التحرير بأن تتجاوز، بصورة إيجابية، ذلك الهدف الوحيد المسجل في البرنامج التقليدي للحركة الوطنية وهو الاستقلال>> [3] لأنها : <<لم تقدر كل ما ستأتي به الحرب من مستلزمات وتطورات ذات طبيعة مختلفة في الوعي الشعبي والمجتمع الجزائري بصفة عامة>> [4] أتاح هذا وصول الجماهير إلى الوعي قبل الأطر والأجهزة القيادية .

ومن نواحي أخرى فالجبهة متهمة دائما ــ حسب الوثيقة ــ بالممارسات السلطوية نتيجة تفشي "روح الأبوة المتعالية" [5]و"الروح الإقطاعية"[6]و"الشكلية"[7]و"روح البرجوازية البرجوازية الصغيرة"[8]، وهذه الممارسات شجعت على تكوين العصب السياسية وظاهرة التحزب وهي انحرافات منافية للديمقراطية ولروح الثورة[9].

وقد كانت هذه النواقص ــ حسب الوثيقةــ ناتجة عن التفاوت بين القيادة والجماهير ويرجع السبب الأساسي تاريخيا في خروج اللجنة التنفيذية لجبهة التحرير خارج البلاد منذ نهاية سنة 1957، وبنوع من الاقتضاب وعدم التحليل ترجع السبب : <<نتيجة لحاجة

---

(1) محمد العربي الزبيري و آخرون، **كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية 1954ــ 1962**، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 280.

(2) صالح بلحاج، الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 537.

(3) النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق، ص 64.

(4) نفسه، ص 64.

(5) نفسه، ص 65.

(6) نفسه، ص 65.

(7) نفسه، ص 66.

(8) نفسه، ص66.

(9) سليمان الشيخ،المرجع السابق،ص 387.

تقتضيها الظروف إذا ذاك >> [1]، في هذه النقطة يرى الدكتور سليمان الشيخ أن الوثيقة اعتمدت نوعا من التعميم وعدم الدقة للتورية عن حكمها بصراحة إزاء الضرورات التي جعلت من هيئة التنسيق والتنفيذ تتخذ قرارها[2].

فإذا بحثنا في الأسباب نجد أن عواقب حرب الجزائر وخسارتها عجلت بخروج هيئة التنسيق والتنفيذ عقب حملة القمع الشرسة والحصار العسكري الذي فرض على مدينة الجزائر[3]، يقول المناضل عبان رمضان<<...نحن أمام اختيارين إما أن نبارح العاصمة ويمكن أن نتهم بالجبن أو نقع في قبضة العدو ويمكن أن نتهم في هذه الحالة بانعدام اليقظة والمخاطرة بالثورة، وأنا شخصيا أفضل الاتهام الأول على الثاني>>[4].

يورد الباحث محمد عباس أن هذا القرار كان فكرة سابقة ولم يأت تحت تأثير الحصار ومضاعفاته، وإنما عجلت هذه الأخيرة باتخاذ القرار[5].

أما الدكتور خيثر عبد النور يقول: <<...قد لا يكون من الوجيه في هذا السياق من الناحية التاريخية التسرع في اعتبار لجوء قيادة الثورة إلى الخارج بأنه كان حركة انهزامية لأن النوايا لم تكن معلنة باتجاه الاستقرار بعيدا عن أرض المعركة ،وإنما على العكس من ذلك كان قادة لجنة التنسيق والتنفيذ يرون في الاستقرار لفترة قصيرة على مشارف الحدود فرصة سانحة لإعادة ترتيب الأوضاع وتنظيم الضربة الموجعة التي تلقاها التنظيم الثوري في العاصمة>> [6].

في المقابل نجد الوثيقة تحلل نتائج خروج لجنة التنسيق والتنفيذ التي أدت إلى استقرار القيادة في الخارج: <<من النتائج الواضحة لهذه الحالة هو تدني الوعي السياسي

---

(1) النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق، ص 68 .

(2) سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 387.

(3) محمد عباس ،نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 228.

(4) محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص 142.

(5) محمد عباس، نصر بلاثمن ، الرجع السابق ،ص 387.

(6)خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص 195.

لدى المنظمات التي بقيت في مكانها والمنظمات التي جرتها القيادة خلفها أو أنشأتها في الخارج>> [1]

وانعدام الوعي السياسي يعرفه البرنامج بأنه: <<فقدان خطة عامة مكونة أيدلوجية تربط بين الجزائريين في الداخل والخارج>> [2].

ومن أسباب فقدان الوعي السياسي: <<وجود تيارات سياسية متنافرة الأمر الذي جعل بعض المسؤولين أحيانا بدون مهمة واضحة>> [3].

ففي هذه الجزئية يرجع الدكتور خيثر عبد النور ذلك إلى تركز القيادة الفعلية في ثلاث وزرات[4]، دون الوزرات الأخرى، مما أدى إلى حجب الأدوار وغموضها خاصة التي يقوم بها فرحات عباس وسعد دحلب وأحمد فرانسيس وعبد الحميد مهري ومحمد يزيد، والأمين دباغين حيث أن المشاركة السياسية لهم كانت هامشية، ودورهم تمثل في تجميل واجهة الثورة وتحسين صورتها في الخارج[5].

ويذهب الدكتور صالح بالحاج كذلك إلى أن وجود تيارات من حزب البيان والعلماء والمركزيين و النشطاء والتي رجحت فيها كفة التيار الأخير في فترة حكم الباءات الثلاث، ساهم في ضوء العلاقات السابقة إلى خلق عدة انقسامات[6].

وهذا ما جعل الكثير من الهيئات والمناصب التي تم استحداثها داخل الحكومة المؤقتة لم تكن تتجاوب والضرورات الميدانية الثورية بقدر ما كانت تخضع إلى العلاقات وتحقيق الصفقات ذات المكاسب السياسية والمعنوية المرتبطة حول مواقع القيادة[7].

---

(1) النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق، ص 68.

(2) نفسه،ص 68 .

(3) نفسه، ص 68 .

(4) وزارة التسليح والاتصالات العامة (1958– 1962)، وزارة الداخلية (1958– 1961)، وزارة القوات المسلحة (1958– 1960)، ينظر خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص 196.

(5) نفسه، ص 205.

(6) صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 458.

(7) خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص 206.

وتستطرد الوثيقة في نقدها للحكومة المؤقتة: <<من جهة أخرى فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي اندمجت منذ إنشاءها في قيادة جبهة التحرير الوطني قد ساهمت في إضعاف مفهوم الدولة والحزب على السواء>> [1].

وتضيف: <<إن تداخل مؤسسات الدولة ومؤسسات جبهة التحرير الوطني الجزائرية جعل من هذه الأخيرة مجرد أداة للتسيير>> [2].

يطرح الباحث مصطفى الأشرف هذه الانتقادات في أن عدم قدرة الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة على خلق سلطة قوية ثورية في الداخل مقارنة بتلك التي يتمتع بها جيش التحرير بل أن هذه السلطة انتقلت عمليا إلى الولايات التي رجحت الجانب العسكري على الجانب السياسي بل وأصبحت بالتبعية جهاز يقوم مقام القيادة العليا لجيش التحرير، وبهذا ينفي الأشرف صفة الحزب عن جبهة التحرير الوطني [3]، وهذا ما ذهبت إليه الوثيقة في اعتبار جبهة التحرير كتجمع وليس حزب.

2ـ تنظيم الدولة الجزائرية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

طرح البرنامج الثورة الديمقراطية الشعبية بمهامها كأبعاد للدولة الجزائرية وتضمن كيفية تحقيق هذه المهام كما أدرج ملحق الحزب وحدد علاقته بالدولة.

2ـ1 الثورة الديمقراطية الشعبية:

في مستهل حديث البرنامج عن الثورة الديمقراطية الشعبية نجده قد أعطاها عدة أبعاد.

2ـ1ـ1 مفهوم الثورة:

أعطى البرنامج للثورة بعدا إيديولوجيا، فيذكر أن المعركة لم تنتهي باستعادة الاستقلال بل يجب أن تستمر لدعم الاستقلال بالتشييد الثوري للبلاد : <<إن حرب التحرير التي قام بها الشعب الجزائري المظفر تعيد للجزائر سيادتها الوطنية واستقلالها ،

(1) النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق،ص 68.

(2) نفسه، ص 68.

(3) مصطفى الأشرف، المصدر السابق، ص– ص 384 – 385.

ولم تنته المعركة بذلك بل بالعكس يجب أن تستمر لتوسيع ودعم انتصار الكفاح المسلح بالتشييد الثوري للدولة والمجتمع>> [1].

وفي هذا الصدد يورد الدكتور سليمان الشيخ الهدف الجديدة للثورة<<لم تعد القضية أن تناضل ضد عدو خارجي، ولكن أن تقوم بمعركة داخلية تستهدف تغيير بنى المجتمع>> [2]، ثم وجه برنامج طرابلس نقدا للاستعمار بكل مظاهره، كما أكد البرنامج أن واجب الثورة يدعوا إلى تصفية بقايا الإقطاعية المناهضة للوطنية ولمصالح الشعب في الميدان الاجتماعي[3]، ومحاربة الامبريالية في العالم[4].

تم قام البرنامج بتقديم تحليل لكلمة "الثورة" التي استعملت في أشكال عديدة غير محتواها الدقيق، غير ايجابيتها في تغذية حماس الجماهير الشعبية، وعليه فقد أصبح فهمها يتعدى حرب التحرير نفسها، وفي هذا الصدد يرى الأستاذ جمال بلفردي أنه يتوجب على الطليعة الثورية الحاكمة تحديد زمنية المصطلح[5]، ثم يذهب البرنامج إلى ربط معركة استعادة الاستقلال، بالمعركة العقائدية الجديدة، والتي مهمتها الاستمرارية: <<إن الكفاح المسلح يجب أن يترك المكان للمعركة العقائدية، وأن الثورة الديمقراطية الشعبية يجب أن تخلف الكفاح من أجل الاستقلال>> [6]، ثم يقوم البرنامج بتوضيح فلسفة تلك الثورة ومبادئها الفكرية والسياسية <<إن الثورة الديمقراطية الشعبية تشييد واع للبلاد في إطار مبادئ اشتراكية وسلطة في أيدي الشعب>> [7].

---

(1) النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق، ص 69.

(2) سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 394.

(3) بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 594.

(4) النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق ، ص 75.

(5) جمال بلفردي، "أبعاد مفهوم الدولة الجزائرية في ظل الخيار الاشتراكي لوثيقة طرابلس ماي/ جوان 1962"، **الملتقى الوطني حول مفهوم الدولة الجزائرية عبر العصور**، المركز الجامعي بالوادي، 2010، ص 5.

(6) النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق، ص 76.

(7) نفسه، ص 76.

2ـ1ـ2 المحتوى الشعبي:

تنص الوثيقة : <<مهام الثورة الديمقراطية في الجزائر مهام هائلة ولا يمكن انجازها بطبقة اجتماعية مهما كانت درجة استنارتها، إن الشعب قادر وحده على انجازها على الوجه الأكمل والشعب هو الفلاحون والعمال على العموم والشباب والمثقفون الثوريون>>[1].

نلاحظ أن الوثيقة هنا تؤكد على أن محرك الثورة الديمقراطية الشعبية هو الشعب بكل أطيافه، وهو ما يكسبه بعد الوحدة الوطنية أو الإجماع الوطني حيث يورد المؤرخ محمد حربي أن هذا الاتجاه الوحدوي للشعب هي رؤى مالك و الأشرف وبن بلة لرفضهم الاعتراف بوجود صراع طبقات[2][3].

وهذه الرؤية الشعبوية تصطبغ به الوثيقة كإيديولوجية تجعل من الشعب مقدسا ومنزها عن العيوب ولا سيما الفلاحين من سكان الأرياف الذين يمثلون "الشعب الحقيقي"[4].

ونلاحظ أن البرنامج يجعل طبقة الفلاحين هي التي تمتلك حق الأسبقية في التسلسل الثوري، أما البوليتاريا فلا تظهر إلا في سياق تحليل المحتوى الشعبي، أما ماعدا ذالك فنلاحظ استخدام مصطلح العمال بصفة عامة و الشبيبة دون تحديد مستواها الاجتماعي ما يجعله واسع وأقل دقة تجنبا لاستبعاد الدور البرجوازي[5].

وهذا الطرح يبتعد به البرنامج عن التحليل الاشتراكي العلمي(الماركسية) الذي يركز عن الصرع الطبقي بجعل العمال في الدرجة الأولى في تحريكهم للثورة [6]، وهو يقترب

---

(1) رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص 77.

(2) محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 273.

(3) نلاحظ أن هذا النقد لمحمد حربي يدخل ضمن توظيفه الإيديولوجي الماركسي الذي يرى أن هنالك صراع طبقي ويجب أن تكون الطبقة العاملة هي محرك الثورة والأممية العمالية في إطار حزب عالمي لا في إطار دولة ينظر نفسه، ص 273.

(4) صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير، المرجع السابق، ص 106.

(5) سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 394.

(6) نفسه، ص 394.

من الطرح الفانوني الذي يرى أن محرك الثورة هم الفلاحين ضد سلطة المستعمر لا يتأتى عن طريق الصراع الطبقي وإن كان ذو مبادئ اشتراكية ويظهر هذا الطرح جليا في كتابه معذبو الأرض[1].

كما أن النص في المحتوى الشعبي يورد <<الإتحاد الوطني ليس اتحاد حول الطبقة البرجوازية>> [2].

ويستطرد: <<إن البرجوازية تحمل عقائد انتهازية ميزاتها الأساسية :الانهزامية و الديماغوجية وروح التهويل والاستخفاف بالمبادئ وقلة الإيمان الثوري وهي كلها أشياء تجعلها ترتبط بالاستعمار الجديد>> [3].

ونلاحظ أن النص يؤكد على ضرورة كبح البرجوازية سياسيا أي كمحرك للسلطة، فهي غير مؤهلة بالمرحلة الجديدة لأنها تحمل صفات يمكن أن تجعل منها أداة للاستعمار الجديد.

وبالرغم من أن الوثيقة في مواضع أخرى تشييد بدورها التاريخي في الكفاح التحرري خاصة في مساهمتها بالإطارات السياسية لجبهة التحرير.

وبالتالي نستنتج أن الثورة الديمقراطية الشعبية في طرحها للمضمون الاجتماعي كما يقول الدكتور سليمان الشيخ<<الثورة الديمقراطية الشعبية تبدو وكأنها الطريق الثالثة التي تقوم بين إيديولوجية مستبعدة صراحة هي الإيديولوجية البرجوازية والإيديولوجية المرفوضة ضمنا وهي الإيديولوجية الماركسية>> [4].

ولكن الوثيقة في طرحها هذا لم تستند فقط على الشعبوية وعفوية الجماهير وإنما ذهبت إلى أبعد من ذلك بعنوان من "أجل طليعة واعية" [5]، حثت على أهمية التنظيم وذلك من خلال خلق طليعة تعكس مطامح القوى التقدمية تتركب من عناصر منحدرة من

---

(1) Frantz Fanon, **les damnés de la terre**, François Maspero ,Paris,1976, P- P 43 – 44.

(2) النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق ،ص 78.

(3) نفسه، ص 78.

(4) سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 396.

(5) النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق، ص 78.

الفلاحين والعمال عموما والشباب والمثقفين الثوريين، وهو ما يعبر كما يرى الدكتور سليمان الشيخ عن هذه الرغبة المتقاسمة بين الحرص على الانتقاء والحرص الآخر على أوسع وحدة ممكنة[1].

2ـ1ـ3 المحتوى الديمقراطي:

إن تحقيق الديمقراطية بمفهوم الثورة الديمقراطية الشعبية "يقتضي إلغاء كل الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية للإقطاع ومخلفاته وإقامة هياكل ومؤسسات من شأنها أن تعمل لفائدة تحرير الإنسان والممارسة الكاملة لحرياته وضمانه"[2].

فالديمقراطية لها مضمون اقتصادي واجتماعي أكثر مما هو سياسي وتتحقق في ظل العدالة الاجتماعية والمساواة في فرص العمل والتعليم وغيره من أشياء وهذا ما يشير إليه المفهوم الاشتراكي[3]: <<إن الفكر الديمقراطي لا يجب أن يكون مجرد تخمينات نظرية إنه يجب أن يتحقق في ظل مؤسسات الدولة المحددة تحديدا جيدا وفي كل قطاعات الحياة الاجتماعية للبلاد>>[4].

فإذا كانت الديمقراطية في البلدان الرأسمالية تعني نمو الحريات الفردية في حدود لا تضر الغير، ففي المنظور الاشتراكي تعتبر هذه الأخيرة مكر وخداع لأنه لا يستفيد إلا ما كانت له الوسائل لممارستها، فالغاية إشباع حاجات الطبقات الفقيرة[5].

كما ذكر البرنامج: <<أن روح المسؤولية هي المظهر الأوفى للفكر الديمقراطي يجب أن تحل في أي مكان محل مبدأ السلطة الذي كان جوهره إقطاعية وميزاته تسلطية >> [6]

---

(1) سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 396.

(2) النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق، ص 76.

(3) نفسه، ص77.

(4) نفسه، 77.

(5) عبد الله شريط، **مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي في الجزائر** ، المؤسسة الوطنية، الجزائر، 1986، ص 170.

(6) النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق، ص 77.

وهذا المفهوم يشير إلى أن المسؤولية الشعبية بالمفهوم الاشتراكي تظهر كدور حاسم يجعل الجماهير أداة وغاية في نفس الوقت[1].

2ـ1ـ4 الخيار الاشتراكي:

اختلفت الآراء حول جذور الاختيار الاشتراكي للدولة الجزائرية المستقلة في برنامج طرابلس فحسب – المؤرخ محمد حربي– أن مصطفى الأشرف ومالك اعتبرا أي إحالة للاشتراكية أمر سابق لأوانه[2]، فجاءت عبارة الثورة الديمقراطية الشعبية وحسبه أن الإحالة إلى الاشتراكية جاءت من طرف علي هارون[3]، ففند هذا الأخير بقوله أن جبهة التحرير الوطني ابتداء من تاريخ الفاتح من نوفمبر 1954 إلى تاريخ 27 ماي 1962 لم يسبق لها أن حددت شكل الدولة المستقلة إلا تحت عبارة جمهورية ديمقراطية واجتماعية، أو ثورة ديمقراطية شعبية، وأن الإحالة إليها كانت من إلحاح مناصرو الاشتراكية في الجلسة العلنية[4]، وقد ورد : <<.. إنشاء واع للبلاد في إطار المبادئ الاشتراكية وإقامة سلطة في أيدي الشعب >> [5]، وفي هذا السياق يقول سليمان الشيخ إن الكلمة قد قيلت صراحة خلافا للعبارات المتأنية والفضفاضة، التي كانت تستعمل في الماضي[6].

هذا ما ذهب إليه الدكتور عبد الله شريط حين يورد بعدم المغامرة بإبراز مصطلح الاشتراكية في بداية الثورة 1954[7]، الذي كان منتظرا في ظل العداء الأكثر صراحة للامبريالية البرجوازية[8].

ومن الدواعي التي تركت الطليعة الثورية تحجم عن ذكر مصطلح الاشتراكية هو عدم تمكين الدعاية الفرنسية من أن تلفق بالثورة التحريرية تهمة الشيوعية، هذه الأخيرة

(1) سليمان الشيخ ،المرجع السابق، ص 395.

(2) نفسه، ص 272.

(3) نفسه، ص 278.

(4) علي هارون، المصدر السابق، ص 24.

(5) النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق ، ص 76.

(6) سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 390.

(7) عبد الله شريط، المرجع السابق، ص 168.

(8) صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 539.

قد تجعل بعض الأنظمة العربية تنظر بنصف عين إلى حقيقة الثورة الجزائرية [1]، وكذا عدم خلف بؤرة مع تيارات الحركة الوطنية المجندة لنصرة الثورة[2].

وعليه فقد أحدث تبني الاختيار الاشتراكي في برنامج طرابلس جدلا واسعا فهناك من اعتبره خروجا على المبادئ الإسلامية للمجتمع الجزائري حيث ينقل لنا الدكتور محمد العربي الزبيري موقف السيد بن خدة حين قال إن برنامج طرابلس استلهم إيديولوجية دخيلة عن مجتمعنا وقيمنا الحضارية[3].

في هذه النقطة يورد لنا السيد "سلفيي Sylvie" أن الجزائر ستصبح جمهورية ديمقراطية اجتماعية مع اقتراح البعض إضافة كلمة إسلامية[4].

وهناك من رأى أن هذا الخيار هو دمج بين إيديولوجيتين ومنهم فرحات عباس إن التوجه الاشتراكي هو تجاوز واعتداء على الإسلام والشيوعية معا فالخلط بين إيديولوجيتين مختلفتين سوف تقود شعبنا إلى الشلل الاقتصادي[5].

وهذا ما ذهب إليه "جلبير ميني Gilbret Meynier" حيث يرى إن إيديولوجية الجبهة هي اشتراكية، إسلامية[6]، نفس الطرح يورده السيد أبو جرة السلطاني في أن إيديولوجية الجبهة هي جمع بين إيديولوجيتين الإسلامية والاشتراكية[7].

غير أن محرروا البرنامج ألحوا على أن الاشتراكية في الجزائر ليست اختيارا تعسفيا ولا دخيل على جسم الأمة بل إنها تترجم قبل كل شيء هيمنة الإرادة الشعبية[8].

---

(1) عبد الله شريط، المرجع السابق، ص 168.

(2) جمال بلفردي، أبعاد مفهوم الدولة الجزائرية، المرجع السابق، ص 7.

(3) محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص 286.

(4)Sylvie Thénault, Op. cit ,p 262.

(5) Massooud Boujeoun, **Algérie le grand gâchis!? Editions dar el oumma**, Alger,2012, p 53.

(6) Gilbret Meynier, **Histoire inteureure de F.L.N, 1954-1962** ,Casba edition ,Alger; 2003, p, 113.

(7) أبو جرة السلطاني، **جذور الصراع في الجزائر**، ط.2، دار الأمة، الجزائر، 1999، ص 154.

(8)Rédha Malek, Tradition et révolution, Op. cit ,p 124.

وعليه فقد كان اختيار الاشتراكية: << .. التشييد في إطار المبادئ الاشتراكية >> [1]، أي دون الإيديولوجية الاشتراكية ولا المقولات الأساسية للتحليل الماركسي من التحليل الطبقي للمجتمع وصراع الطبقات وأولوية الطبقة العاملة في المجتمع والحزب[2].

ولا أدل على ذلك ما نجده في المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية :

<< إنه يجب أن تصاغ التنمية في منظار اشتراكي بالضرورة>> [3].

فالبرنامج تحدث عن ثورة زراعية تقتضي في آن واحد القيام بإصلاح زراعي ثم العمل على تحديث الزراعة وتحديث التراث الزراعي، أما الإصلاح الزراعي في إطار تصفية القواعد الاقتصادية للاستعمار الزراعي أو تحديد الملكية والعمل بشعار الأرض لمن يخدمها، كما قرر البرنامج الاعتماد على سياسة التخطيط مع المشاركة الديمقراطية للعمال في السلطة الاقتصادية[4].

وبالمقابل فإن البرنامج يظهر الحرص على تجنب تفتيت الأرض وتشجيع الصورة الجماعية لإصلاح، فشكلا الاستثمار الزراعي هما التعاونيات الإنتاجية ومزارع الدولة[5]. الدولة[5].

أما في مجال التصنيع فقد اتخذت سياسة متدرجة، تقتضي على المدى الطويل إقامة صناعات سياسية ضرورية لحاجة زراعية حديثة، وترقية لصناعات اليدوية، كما راع الانسجام بين النمو الزراعي والنمو الصناعي، والذي تعود فوائده على المجتمع وليس على طبقة بعينها: <<إن التنمية الحقيقية التي سوف تتم على المدى الطويل ترتبط بإنشاء

(1) النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق، ص 76.

(2) صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 539.

(3) النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق، ص 77.

(4) محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص 294.

(5) سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص– ص 391– 392.

صناعات قاعدية لابد منها للفلاحة العصرية وللجزائر... إن الدولة لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تساهم في خلق قاعدة تستفيد منها البرجوازية المحلية >> [1].

إذا فالخيار الاشتراكي قد حضر بقوة في برنامج الدولة الجزائرية المستقلة،فما هو مرد ذلك الاختيار؟

هناك اختلاف في مرد هذا الاختيار فهناك من رده إلى كون المبادئ الأساسية للاشتراكية تتلاقى مع المبادئ الاقتصادية لإيديولوجية الثورة والحركة الوطنية كالمبادئ الاجتماعية، وهناك من أرجعه إلى النجاحات التي أحرزت عليها الأنظمة الاشتراكية من مساواة وعدالة وإخاء في الإنتاج والتوزيع...الخ[2]، وهناك من رده لأن الاشتراكية ترى في الدولة وظيفة أساسية في المجتمع، من منع للمظالم، فهي الموزع لنشاطات المجتمع بالعدل الاجتماعي[3].

والسيد رضا مالك يرجع الخيار الاشتراكي في الجزائر إلى التيار التاريخي حين يقول<< في الحقيقة التيار التاريخي يفرض عليهم .... واختياراتهم>> [4]

إذا فالتوجه الإيديولوجي للجبهة من خلال ميثاق طرابلس هو الاشتراكية، ألا يعتبر اختيار التوجه الاشتراكي في ظل الصراع الإيديولوجي الدولي هو أحد أنواع الاستعمار الجديد؟

2ـ1ـ5 المحتوى الثقافي:

تصور البرنامج لخلق التغيير الثوري ضمن الثورة الديمقراطية الشعبية ضرورة خلق ثقافة جديدة مرتبطة بالفكر السياسي والاجتماعي[5].

(1)النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق ، ص- ص 94- 95.

(2) محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص 295.

(3) جمال بلفردي، أبعاد مفهوم الدولة الجزائرية، المرجع السابق، ص 8.

(4) Rédha Malek, Tradition et révolution, Op. cit ,p 125.

(5) النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق،ص 80.

يرى الدكتور يوسف قاسمي أن فكرة خلق ثقافة جديدة هي الرغبة في خلق أرضية ومنطلق نظري وقيمي لصناعة فكر إيديولوجي وطني، ثم ربطه بالعمل السياسي كإطار منشط له[1].

كما أعطى البرنامج ثلاثة مفاهيم للثقافة: << ...وستكون الثقافة الجزائرية ثقافة وطنية وعلمية وثورية>> [2]، فأما كونها ثقافة وطنية يتمثل في إعطاء اللغة العربية موقعها وأهميتها وكرامتها مما يساعدها في محاربة الهيمنة الثقافية والتأثير الغربي اللذان ساهما في احتقار هذه اللغة وقيمتها، وبصفتها ثورية بإعطائها القدرة على تصفية كل المخلفات والخرافات التي مست المجتمع، وبصفتها علمية فهي بمحاولة جعلها تواكب التطور العلمي في كل الوسائل والأبعاد.

ويوصي : << أن الرفع للمستوى الثقافي للمناضلين والإطارات والمسئولين والجماهير بصفة عامة يكتسب أهمية أساسية>> [3].

يرى الدكتور عبد الله شريط أن هذه التوصيات تقع ضمن الوعظ الأخلاقي أو الديني ولا تتخذ المبدأ الأساسي أو السياسة التي تفرض عملية التثقيف عملية منظمة ترصد لها الميزانيات والإجراءات والخطط[4].

كما يندد البرنامج بأخلاقية: <<البرجوازية الصغيرة ونعني بهذا التصور المتمثل في استعمال الإسلام لأغراض ديماغوجية تفاديا لطرح المشكلات الحقيقية، إننا ننتمي إلى الحضارة الإسلامية التي أثرت في التاريخ الإسلامي تأثيرا عميقا ومستمر غير أننا نتنكر لهذه الحضارة ونسئ خدمتها إذا ما اعتقدنا بأن نهضتنا تخضع لصيغ ذاتية بسيطة في السلوك العام وفي ممارسة الشعائر الدينية>> [5].

---

(1) يوسف قاسمي،المرجع السابق، ص 260.

(2) النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق، ص 80.

(3) نفسه، ص 81.

(4) عبد الله شريط، المرجع السابق، ص ــ ص 181ــ182.

(5) النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق، ص 82.

يرى الدكتور أبو القاسم سعد الله في هذا الصدد أن محرري البرنامج لم يفرقوا بين الإسلام العقيدة والممارسات الذاتية، وبين الحضارة الإسلامية كإنتاج جماعي وإبداع فكري مشرك[1].

أما الدكتور عبد الله شريط فيرى أن حصر الثقافة البرجوازية في الثقافة الوطنية التقليدية وحدها معناه تبرئة البرجوازية الأخرى من حاملي الثقافة الغربية من عيوب نفس البرجوازية، ويقترح أن الفريقين في حاجة إلى تكوين أيديولوجي حتى يكون لهم القدرة على الإيمان بالشعب وخدمته[2].

2ـــ2 لتحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية.

بعد تحديد المهام للثورة الديمقراطية الشعبية، انتقل البرنامج إلى ذكر الوسائل الواجب استعمالها لتجسيد الثورة على أرض الواقع، وذلك بقطع العلاقات مع المستعمر ومخلفاته، واستبدالها بعلاقات مع بلدان أخرى: << وفي المستوى الدوالي حتى يتسنى لنا تحرير الجزائر من مخلفات الاستعمار وبقايا الإقطاع>> [3].

ومن أجل وضع هياكل المجتمع الجديد قام البرنامج برسم خطوط العمل المتمثلة في:

- بناء اقتصاد وطني
- انتهاج سياسة اجتماعية تستفيد منها الجماهير لرفع مستوى المعيشة للعمال والقضاء على الأمية وتحسين السكن والوضع الصحي وتحرير المرأة.
- انتهاج سياسة دولية أساسها الاستقلال الوطني ومحاربة الامبريالية[4].

والملاحظ لخطوط العمل التي وضعها البرنامج يتضح له أنها تكتسي طابعا سياسيا يهدف من ورائه العمل على إنعاش المجالين الاجتماعي والاقتصادي للجزائر المستقلة و قطع علاقات الامتياز مع المستعمر واستبدالها بعلاقات مع بلدان أخرى في إطار محاربة الامبريالية، والمنفعة المتبادلة.

---

(1) أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي (1954ـــ1962)**، ط3، ج.9، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 117.

(2) عبد الله شريط، المرجع السابق، ص 184.

(3) النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق، ص 85.

(4) نفسه، ص 85.

2ـ2ـ 1 السياسة الاقتصادية

وفي ما يخص بناء اقتصاد وطني وقبل رسم الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية قام بتقييم مجمل الأوضاع الاقتصادية في عهد الاحتلال [1] ، ثم أوصى البرنامج بضرورة محاربة مخلفات الاستعمار بكونه اقتصاد كانت تسيطر عليه فرنسا كليا: << ..الجزائر الزبون الأول لفرنسا وممونها الأول >> [2]، وهو اقتصاد مختل وغير متناسق وذلك لوجود قطاعان: << القطاع الأول رأسمالي عصري ونشيط يشكل بالفعل موقعا أماميا للاقتصاد الفرنسي.. والقطاع الثاني قطاع تقليدي يعيش منه السواد الأعظم>> [3].

كما ارجع الحالة الاجتماعية المتردية إلى ذلك الاقتصاد المسيطر عليه.

ثم يستطرد البرنامج المبادئ السياسية للسياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية بحيث تندد بالهيمنة الأجنبية والليبرالية الاقتصادية التي من شأنها: << أن تجعل الدولة مؤسسة تنقل الثروات وتضعها في أيادي الأغنياء >> [4]، وهكذا وحسب البرنامج ستخلق طبقة برجوازية مسيطرة على الثروات في مقابل بقاء أغلبية الشعب أسير البؤس والفقر.

كما أكد على وجوب اتخاذ سياسة التخطيط مع المشاركة الديمقراطية للعمال في السلطة الاقتصادية: << فالتخطيط ضرورة حيوية .... وسوف تمكن مساهمة العمال في تسير شؤون الاقتصاد من مراقبة التخطيط وتنفيذه وتكييفه التدريجي مع الإمكانيات الموجود>> [5]، ويرى الدكتور محمد العربي الزبيري في اتخاذ هذه السياسة هي تنظيما للاقتصاد الجزائري على النمط الاشتراكي[6].

تم يستطرد البرنامج المهام الاقتصادية للثورة الديمقراطية الشعبية والمتضمنة القيام بثورة زراعية عن طريق الإصلاح الزراعي والذي تضمن إنشاء نظام تعاوني لاستصلاح

---

(1) محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص 294.

(2) النصوص الأساسية، المصدر السابق ، ص 86.

(3) نفسه، ص 86 .

(4) نفسه، ص 87.

(5) نفسه، ص 89.

(6) محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص 294.

الأراضي، برفع شعار الأرض لمن يخدمها، كما ناد البرنامج بتحديد الملكية الكبرى، وإلغاء دين الفلاحين، تشكيل مزارع دولة مع مشاركة العمال في الأرباح و التسيير، والحضر الفوري للمضاربات بشأن الأرض ووسائل الإنتاج في الزراعة[1].

فيما يتعلق بالإصلاح الزراعي – حسب الدكتور سليمان الشيخ– أن برنامج طرابلس اكتفى فقط برسم الخطوط العامة دون تعين الجهاز الذي سيختص بتحقيق الإصلاح الزراعي[2] ، وأن الهدف منه هو سد الطريق بشكل واضح على البرجوازية العقارية[3].

ومن أجل سياسة زراعية ناجعة يستوجب تحديث الفلاحة بإدخال التقدم إلى الريف، والمحافظة على الثروة العقارية والذي من شأنه زيادة حجم الإنتاج عن طرق توزيع التقنيات الحديثة والزراعات الغنية والتنمية المنهجية لتربية المواشي.

ومن خلال هذا يظهر أن الاهتمام الذي أولاه برنامج طرابلس للفلاحة هو تطور هاما في الفكر الاقتصادي للثورة، وذلك بجعل برنامج الثورة الزراعية على رأس الأهداف الاقتصادية، ويدل الاهتمام بهذا القطاع الذي كان يمثل المصدر الأساسي للاقتصاد الجزائري كما يرى الدكتور محمد العربي الزبيري هو تكريسا وتطويرا لأهداف الحركة الوطنية والثورة التحريرية اللتين تناولتا في بعض برامجها إعادة الاعتبار لقطاع الفلاحة[4].

وللنهوض بهذا القطاع أوصى البرنامج بتأميم وسائل النقل وتحسينها وتجديد الطرق والسكة الحديدية وإقامة مواصلات برية بين الطرق الكبرى والأسواق القروية وبتأميم الثروات المعدنية والطاقة وتوسيع شبكات الكهرباء والغاز إلى الريف.

أما عن التصنيع فقد وضع سياسة على المدى البعيد : << إنشاء صناعات قاعدية لابد منها للفلاحة العصرية في الجزائر... توفير الشروط اللازمة لخلق صناعات ثقيلة>>وأخرى تستوجب الإسراع بتنفيذه أي على المدى القصير : << تشجيع

(1) محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 274.

(2) سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 392.

(3) نفسه، ص 394.

(4) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 296.

المبادرات الخاصة وتوجيهها في إطار مخطط عام للتصنيع>> [1].هذا على المستوي الاقتصادي فما هي سياسة البرنامج في المجال الاجتماعي؟

2ـ2ـ2 الساسة الاجتماعية

لقد جاءت سياسة البرنامج في الجانب الاجتماعي مرتكزة على ضرورة رفع مستوى المعيشة ، وذلك بالقضاء على البطالة وتحسين ظروف العمال والاعتراف لهم بحق الإضراب، كما ندد البرنامج بالإسراف وكل مظاهر الترف ، وتبذير الأموال الدولة بالمرتبات المدهشة للإطارات، كما ألح على ضرورة التقشف، هدفه من وراء هذه السياسة حتى لا تعتقد الجماهير أنها سوف تتحمل أعباء التشييد وحدها، فحسب ــ الدكتور عبد الله شريط ــ أن محرري البرنامج تصوروا المرض وتوقعوه قبل أن يقع، وذلك بخلق نوع من الطبقية في المجتمع بين الجماهير الشعبية والمسيرين له في جميع المستويات[2].

محو الأمية، توفير السكن، تأميم الطب والمنشآت الصحية مع مجانية العلاج، تحرير المرأة من الحكام الاجتماعية المسبقة والمعتقدات الرجعية، والسماح لها بالاختلاط داخل الحزب.

هذه مجمل سياسة البرنامج الاجتماعية فما هي سياسته الخارجية

2ـ2ـ3 السياسة الخارجية

من أجل سياسة خارجية مستقلة:

استهل البرنامج: << إن التوجه الصحيح للسياسة خارجية عامل هام من عوامل تدعيم استقلالنا وتشييد اقتصادنا الوطني >> [3]، لقد ربط البرنامج السياسة الخارجية وجعلها من بين العوامل المهمة لتدعيم الاستقلال الوطني ولتشييد الاقتصاد، إذا من أجل دعم الاستقلال الوطني وبلورة الشخصية الدولية للجزائر المستقلة يجب الاهتمام بالسياسة الخارجية وجعلها[4] وفقا لأربع محاور وهي:

---

(1) النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق، ص– ص 94– 95.

(2) عبد الله شريط، المرجع السابق، ص 189.

(3) النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق، ص 98.

(4) يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 265.

محاربة الاستعمار والامبريالية، دعم حركات النضال من أجل الوحدة، دعم حركات التحرر، النضال من أجل التعاون الدولي.

وقد جاء في البرنامج : << إن هذه السياسة رادفة لابد منها للوصول إلى أهدافنا الداخلية وهي ستمكن بلادنا من تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية والمساهمة في بناء عالم جديد>> [1].

وعليه فأن البرنامج قد ربط شروط انجاز الثورة الديمقراطية الشعبية في داخل الجزائر المستقلة بمحيطها الخارجي ضمن إطار السياسة التي تبناها البرنامج وهذه السياسة حسب ــ المؤرخ محمد حربي ــ قائمة على مبادئ عدم الانحياز[2].

3ــ ملحق الحزب:

إن ضرورة تحويل الجبهة إلى حزب سياسي تطرح عدة خصائص لهذا الحزب، (حزب طليعي وجماهيري،علاقة الحزب بالدولة، الديمقراطية)

3ــ1 حزب طليعي وجماهيري:

الحزب يجمع بين الصفة الطلائعية والجماهيرية، فهو كونه طليعي: << طليعة القوى الثورية في البلاد>> [3]،وهو جماهيري<<...يمثل التطلعات العميقة للجماهير>> [4]

وهذه الصفة الجماهيرية: << يجب أن تحقق في تركيباته الاجتماعية فالحزب يتكون في أغلبه من الريفيين والعمال بصفة عامة، والشباب و المثقفين الثوريين>> [5]

ولأن الفئات الثلاث الأولى تحمل من أهم خصائصها الثورية فالفلاحون والعمال فطبيعة ظروفهم الحياتية تجعلهم من الحريصين على الديمقراطية الشعبية، أما الشباب

(1) النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق، ص 98.

(2) محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 274.

(3) النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق، ص 82.

(4) نفسه، ص 103.

(5) نفسه، ص 103.

فبحكم أعمارهم يميلون إلى الأفكار التقدمية، أما المثقفون فهو يشترط فيهم أن يكونوا ثورين فقد يكون فيهم قسم كبير غير ثوريين[1].

نلاحظ أن الصفة الثورية للحزب في الوثيقة تتطابق مع التوجه الماركسي، ولكن تختلف في كونه تجعل قاعدتها تتضمن كافة الطبقات ولا تحدد مستوياتها الاجتماعية نظر لرغبة محرري الوثيقة في تبني شعار الوحدة الوطنية أي استبعد الصراع الطبقي كما أسلفنا في تحليلنا للمضمون الاجتماعي للثورة الديمقراطية الشعبية، ولكن التحليل الماركسي هو طليعة الطبقة الكادحة، عادة ما يكون طليعة البوليتاريا، ضد البرجوازية في صراع طبقي ولذلك فالتكوين الاجتماعي للحزب والارتباطات الاقتصادية لأعضائه جزء هام[2].

3ـ2 علاقة الحزب بالدولة

يؤكد البرنامج علاقة الحزب بالدولة وفقا للإيديولوجية الاشتراكية ،فالدولة هي منفذة للسياسة التي يسطرها الحزب[3]:<< إن الحزب هو الذي يصنع الخطوط الكبرى لسياسة الوطن ويقترح نشاطات الدولة>> [4].

ويؤكد دور الحزب وهيمنته [5]، لأنه يشترط: << يكون رئيس الحكومة وأغلب أعضائها من المناضلين، يكون رئيس الحكومة عضو في المكتب السياسي، يكون أغلبية الأعضاء في المجالس من الحزب>> [6].

---

(1) عبد الله شريط ،المرجع السابق ،ص 202.

(2) ناجي عبد النور، **المدخل إلى علم السياسة**، دار العلوم، عنابة ،2007، ص 139.

(3) عبد الله شريط، المرجع السابق، ص 211.

(4) النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق، ص 105.

(5) سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 397.

(6) النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق، ص 105.

فهذا الدور المعطى للحزب، يكرس مبدأ الحزب الواحد وتعظيم هيمنة الدولة [1]، وإن كان غير مذكور صراحة [2].

3ـ3 الديمقراطية:

كما أسلفنا في تحليل المحتوى الديمقراطي، الديمقراطية بمنظور البرنامج تهدف إلى جعل الجماهير غاية ووسيلة في نفس الوقت، مما جعل البرنامج يطرح عدة مبادئ للعمل الديمقراطي للحزب[3].

ثانيا:القطيعة والاستمرارية

سنتطرق إلى إيديولوجية الثورة والخطاب السياسي والشعبوية والبعد الحضاري من خلال استمرارية أو قطيعة ميثاق طرابلس للمواثيق التي سبقته.

1ـ إيديولوجية الثورة

هل أسست وثيقة طرابلس لاستمرارية المشروع الإيديولوجي مع ما جاء في بيان أول نوفمبر1954 وميثاق الصومام1956 ووثيقة القاهرة 1957 ؟

بنوع من النقد نجد أن الوثيقة رأت في الجبهة على أنها: << نظرت في بدية العمل الثوري في الفاتح نوفمبر 1954 إلى الكفاح المسلح من زاوية التحرير الوطني فقط، ولم تقدر كل ما ستأتي به الحرب من مستلزمات وتطورات ذات طبيعة مختلفة في الوعي الشعبي والمجتمع الجزائري بصفة عامة>> [4].

---

(1) Sylvie Thénault, Op. cit ,p 262.

(2) سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 397.

(3) لمزيد حول مبادئ العمل الديمقراطي في الحزب، ينظر النصوص الأساسية للثورة ،نفس المصدر،ص 104، كذلك ينظر المحتوى الديمقراطي في هذا الفصل.

(4) سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 63.

وتؤكد أن: << ما وقع في إطار صيغة عاجلة ترمي في بداية الثورة إلى بعث الحركة الوطنية>> [1].

وبمنهج تحليلي نقدي تحاول الوثيقة البحث في الأسباب والمبررات التي عاقت تطور جبهة التحرير في الميدان الإيديولوجي.

وبهذا الطرح تؤكد الوثيقة عدم وجود منحى تطوري واستمرارية في المحتوى الإيديولوجي، وهذا ما يحتم بعث إيديولوجية لاستمرارية الثورة في إطار "ثورة ديمقراطية شعبية "ضمن تصوراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إطار المبادئ الاشتراكية.

وبالرجوع إلى ما جاء في بيان أول نوفمبر.

<< الهدف : الاستقلال الوطني

وذلك

1ــ إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية

2ــ بمراعاة كل الحريات السياسية دون تمييز عنصري أوديني>> [2].

وهذه العبارات كما يؤكد المناضل محمد بوضياف كانت تتراوح بين الوضوح والغموض دون تدقيق الطبيعة والمحتوى الاقتصادي والاجتماعي، مما يفقده أي محتوى إيديولوجي واضح[3].

يرى الأستاذ عامر رخيلة في هذا الصدد أن مسألة البت في طبيعة الاختيارات الإيديولوجية للثورة الجزائرية كان أمر غير مطروح بشكل علني طيلة سنوات الحرب التحريرية [4].

ففي مقابل طرح وثيقة طرابلس وبعض الكتابات السابقة، نجد من يفند هذا الرأي ، فالدكتور رابح لونيسي يرى بالرغم من أن عبارة "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية

---

(1) النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق، ص 64.

(2) نفسه، ص 11.

(3) محمد بوضياف ، المصدر السابق، ص 67 .

(4) عامر رخيلة ، **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962ــ 1980**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 63.

الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامي"، فضفاضة، فالماركسيين بإمكانهم التركيز على المبدأ الاجتماعي، وأصحاب المرجعية في الإسلام على المبادئ الإسلامية، وأصحاب التوجه الليبرالي على الحريات الفردية والعامة، مما يسمح بتعدد التأويلات لكنه هذا يدخل ضمن إستراتجيةِ الثورة لاحتواء كل التيارات بصفة فردية[1]، وهذا لا ينفي إيديولوجية الثورة، فهو يعتبر البيان أهم وثيقة أيديولوجية للبناء المستقبلي لدولة الاستقلال مقارنة بوثيقتي الصومام وطرابلس نظرا للظرفية التي أنجز فيها بالرغم من أن وثيقة طرابلس تعتبر الأهم من الناحية النظرية[2].

كما يؤكد الأستاذ جمال بلفردي أن ميثاق طرابلس أحدث خلطا للمفاهيم والأفكار في تحديد المحتوى الأيدلوجي، وهو ما يدعو إلى الأخذ بحذر من النقد الذي يقر بإفراغ البيان من أبعاده الإسلامية وأبعاده الديمقراطية، كما أن ما أكدت عليه وثيقة الصومام من وحدة الهدف بـــ : << إقامة دولة جزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية واجتماعية وليست في سبيل إعادة حكم ملكي أو حكم قائم على ما يعبر عنه باللاهوتية وتلك نظم قد اضمحلت ودالت دولتها>> [3]، بالرغم من أن وثيقة الصومام استبعد ت المبادئ الإسلامية نتيجة الاتهامات الفرنسية برجعية الثورة، ولكنها لم تتنكر للإسلام ضمن ما احتوته من مضمون[4].

كما أن وثيقة القاهرة 1957 أكدت على وحدة الهدف على غرار بيان أول نوفمبر وميثاق الصومام: << تأسيس جمهورية جزائرية واجتماعية لن تكون متناقضة مع المبادئ الأساسية للإسلام>>[5]، ففي هذا السياق تؤكد الوثيقة على أن الدولة الجزائرية

---

(1) إن تعدد الإيديولوجية في نظر حربي معناه انعدامها ينظر محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 275.

(2) رابح لونيسي،"بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية ، المرجع السابق، ص – ص 19ـ 21.

(3) مصطفى طلاس ،المرجع السابق، ص 233.

(4) جمال بلفردي، أبعاد مفهوم الدولة الجزائرية، المرجع السابق، ص– ص 4– 5.

(5) Mohammed Harbi, **Les archives de la révolution algérienne**, Dahlab, Algerie, 2010, p 176.

على الأقل لن تكون متناقضة مع المبادئ الإسلامية، فهل هذا يعنى هناك وجهة إيديولوجية اشتراكية لن تكون في مبادئها متناقضة مع الإسلام؟

خاصة أن الدكتور يوسف قاسمي في طرحه يؤكد على أن إيديولوجية الثورة كانت بعد الصومام تتجه إلى الاشتراكية وإن لم تذكر صراحة [1].

كما أن الدكتور محمد العربي الزبيري يورد أن ما جاء في البيان: << إن هذه المهمة شاقة وثقيلة العبء وتتطلب كل القوى وتعبئة الموارد الوطنية وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محققا >> [2]، هذه العبارة تفند ما ذهب إليه برنامج طرابلس من كون أن جبهة التحرير لم تكن مقدرة ما ستأتي به الحرب من مستلزمات وتطورات، فهي تثبت أن الجبهة كانت لها نظرة بعيدة وقريبة في إطار إستراتجية واضحة سياسية وأيدلوجية تهدف في أساسها إلى تحقيق الاستقلال الوطني بواسطة الكفاح المسلح والإعداد في آن واحد لمرحلة بعد الاستقلال عن طريق صياغة مشروع الدولة المستقلة [3]،مع أنه يرى أن هناك انحرافا إيديولوجيا جسد في وثيقة الصومام وما بعدها [4].

يذهب الدكتور يوسف قاسمي إلى أبعد من هذا، فهو يرى أن ميثاق طرابلس أسس لقطيعة فكرية وإيديولوجية بينه وبين بيان أول نوفمبر بالرغم من أن هناك نوع من التطابق بين ميثاق الصومام وطرابلس مع تعميق أكثر للأفكار الاشتراكية ووضوحها في طرابلس واشتراكهما في المبادئ اليسارية كمرجعية وتوجه للدولة الجزائرية المستقلة عكس البيان الذي أكد المبادئ الوطنية و الإسلامية[5].

نرى أن بيان أول نوفمبر وميثاق الصومام وضعا الخطوط العريضة للتوجه الإيديولوجي للثورة، ولكن حتمية الظرفية حالت دون الوضوح التام والدقيق له، ليحدث ميثاق طرابلس القطيعة مع بعض هذه التوجهات.

---

(1) يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 316.

(2) النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق، ص 12.

(3) محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص– ص 284– 283.

(4) محمد العربي الزبيري ،المرجع السابق، ص 119.

(5) يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 316.

2ـ الخطاب السياسي والشعبوية:

يعرض برنامج طرابلس بلغه نقدية لنقائص الجبهة بالسماح لها بوجود تيارات سياسية مختلفة في إضعاف الجبهة إيديولوجيا: << فقدان الوعي السياسي و السماح في فترة الكفاح المسلح بوجود تيارات سياسية متنافرة الأمر الذي جعل بعض المسؤولين أحيانا بدون مهمة واضحة>> [1].

كما أسند البرنامج هذه النقائص إلى ممارسات وعادات الأحزاب القديمة: << أن عادات الليونة والتسامح المتأتية من الأحزاب القديمة التي يتكون أنصارها من سكان المدن والهروب من الواقع لفقدان كل تكوين ثوري... >> [2].

نلاحظ هاته الاتهامات للتوجهات السياسية والإيديولوجية التي انضمت إلى الثورة بعد مؤتمر الصومام 1956، والتي خاطبها ميثاق الصومام: << تحرير الجزائر سيكون عمل كل الجزائريين لا جزء فقط من الشعب الجزائري مهما كان هذا الجزء كبير، ولذا فإن جبهة التحرير ستعتبر في كفاحها جميع القوى المضادة للاستعمار وإن هي لم تزل خارج نطاق إشرافها>> [3].

إن هذا الالتحاق الذي سمح به مؤتمر الصومام 1956، جاء نتيجة نوع من التنازل عن أحد شروط بيان نوفمبر بشأن التخلي عن الانتماء الحزبي والسياسي والإيديولوجي، فخطاب البيان اشترط التخلي عن هذه الانتماءات الحزبية: << وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنضم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر>> [4].

نستخلص أن هناك قطيعة وتغيير في مواقف المواثيق من التيارات السياسية من الخطاب السياسي، إلى النقد الذاتي تبعا للمقتضيات التي فرضتها أهداف وتطورات الثورة

(1) النصوص الأساسيّ للثورة ،المصدر السابق، ص 68.

(2) نفسه، ص 67.

(3) مصطفى طلاس، المرجع السابق، ص 231.

(4) النصوص الأساسيّ للثورة، المصدر السابق، ص 11.

في احتواء تلك العناصر فرادا لأن الهدف في بيان نوفمبر لتعبئة الجماهير وتكريس العمل الثوري، وتمثل هدف ميثاق الصومام في احتواء الحركة الوطنية فيما عدا الحزب الشيوعي، خشية خلق قوة ثالثة، مما أضفى على الجبهة إطارات سياسية وثقافية قامة بدور لا يستهان به خلال ما تبقى من سنوات الكفاح المسلح خاصة أن كثير من الملتحقين بالثورة كانت تتمتع بمستوى عال من التكوين والخبرة[1]، غير أن عدم احتواء الجبهة لهذه الإطارات إيديولوجيا مما ساهم مع عوامل أخرى – حسب البرنامج– بخلق: << .. إقطاعيات سياسية ومجموعات فوضوية من القادة ورؤساء وفرق متحزبة>> [2].

أما في الشعبوية، أكد البرنامج على أهمية الشعب بصفته قوة محركة للتغيير الثوري كما أسلفنا في تحليلنا للمحتوى الشعبي وبطرحه هذا يؤسس لاستمرارية مع ميثاق الصومام:<< إن تحرير الجزائر سيكون ثمرة عمل كل الجزائريين وليس من فعل فئة معينة من الشعب مهما تكن أهميتها >> [3]، كما أن البيان ركز في مضمونه على مخاطبة الشعب حيث أطلق نداء الثورة باسم الشعب الجزائري وتوجه مخاطبا له ثم عاد ليختم نصه بالتوجه إليه والاحتكام إلى خياره وقراره[4]

فالسمة الشعبوية ظلت ثابتة وتعبر عن استمرارية جبهة التحرير في تعبيرها سواء تعلق الأمر بتقديسه أو جعله المثل الأعلى الديمقراطي وجعل له الدور المزدوج فهو الغاية و الوسيلة[5]

3ــ الإطار الحضاري:

يورد البرنامج في البعد المغاربي العربي الإفريقي: << تحقيق الوحدة في المغرب الكبير والوطن العربي وإفريقيا >> [6]،فحسب البرنامج أن الطموح إلى الوحدة يندرج في

(1) يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 308.

(2) النصوص الأساسية للثورة، نفس المصدر، ص 66.

(3) مصطفى طلاس، المرجع السابق، ص 231.

(4) يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 301.

(5) سليمان الشيخ ،المرجع السابق، ص 389.

(6) النصوص الأساسية للثورة ،المصدر السابق، ص 100.

سياق تاريخي ضمن وحدة المعركة، الانتماء والمصير، لكن بالعودة لوثيقة الصومام نجد:

<< إن شمال إفريقيا مجموعة كاملة تؤلفها الجغرافيا والتاريخ واللغة والحضارة والمصير...ومن ثم يجب أن يسفر هذا التضامن بالطبع على تأسيس اتحاد لدول شمال إفريقيا الثلاث>> [1] .

يرى الدكتور محمد العربي الزبيري في هذا تجريدا من صفة العروبة وحصرها في إطار شمال إفريقيا التي تربط بين أقطارها قاسم اللغة الفرنسية والثقافة الغربية [2].

ولكن نجد البعد المغاربي حاضرا في بيان أول نوفمبر << تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطار الطبيعي العربي>> [3].

إن ميثاق طرابلس كان استمرارية لبيان أول نوفمبر في البعد الحضاري مستدركا ما وقع من خلط في المفهوم خاصة أن هذه الجزئية أثارت انتقادات بعض القادة أمثال بن بلة[4].

ثالثـــــا:تـــــقييـــــم

تميز النص بالغنى النظري فهو ذو خاصية نقدية تحليلية في تقييم المرحلة الاستعمارية، وكونه يحمل إيديولوجية مشروع مستقبلي، بغض النظر عن إيجابياتها وسلبياتها، بل أن هناك من يذهب إلى أن تجسيد إيديولوجية الثورة التحريرية لم يتم إلا في ميثاق طرابلس[5].

ولكن في المقابل هناك ملاحظات على النص، ففي تقييم المرحلة الاستعمارية والواقع الجزائري

---

(1) مصطفى طلاس،المرجع السابق، ص 243.

(2) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 138.

(3) النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق ،ص 11.

(4) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 138.

(5) ناقشنا هذه الجزئية في العنصر السابق في سياق الإيديولوجية بين الاستمرارية والقطيعة كذلك، ينظر سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 399.

رغم توصيف البرنامج للاتفاقيات إيفيان على أنها تكريس للاستعمار الجديد إلا أنهم – حسب الدكتور يوسف قاسمي– لم يتخذوا أي برنامج لإبطال مفعول هذا الاستعمار[1].

ألا يرجع هذا الهجوم المركز على الاتفاقيات ضمن معارضة الحكومة المؤقتة[2]؟

صنف البرنامج الجزائر من بين البلدان شبه الإقطاعية، غير أن المؤرخ محمد حربي ينفى أن تكون الجزائر ذات ماض إقطاعي [3]، هذا ما أكده الدكتور محمد العربي الزبيري حين يقول أن هذا التصنيف في غير محله وقد جاء فقط من باب التقليد الأعمى فالإقطاع كنظام أوروبي المنشأ وقد قضى عليه خلال الثورة الفرنسية1789[4].

أعلن البرنامج أن المجتمع الجزائري وقد كان منظما في إطار أمة واعية ومتطورة قد تمكن من تعبئة كل قواه وقيمه مدة أربعين سنة لمواجهة هذا الخطر [5]، مما يلاحظ على على أن البرنامج قد ربط تعبئة الجزائر لقواها ببداية بوادر ظهور التنظيم السياسي.

ألا يمكن أن نرجعها إلى بداية النهضة مع أواخر القرن 19م؟

في سياق نقد البرنامج للجبهة كان النقد موجها للأيديولوجية وسلوك عملي في الميدان يشارك فيه الجميع ففي نقده معمم غير مشخص[6]، إلا في ما وجهه للحكومة المؤقتة، ألا يندرج هذا النقد في سياق الصراع على السلطة وأن هذه الحكومة يجب أن تترك مكانها لغيرها[7]؟

في هذا السياق يرى الدكتور سليمان الشيخ لأنه يمس وجود جبهة التحرير التي أصبحت في الخارج عبارة عن جهاز إداري وإنكار وجودها في الداخل لحساب جيش التحرير[8].

---

(1) يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 252.

(2) محمد حربي، جبهة ا لتحرير، المصدر السابق، 275.

(3) نفسه ، ص283.

(4) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 178.

(5) النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق، ص 70.

(6) يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص327.

(7) صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير، المرجع السابق، ص 104.

(8) سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 388.

ويرى الدكتور صالح بلحاج أن هذه الانتقادات بمثابة إصدار حكم الإعدام على الحكومة المؤقتة[1]، في حين أن أحد محرري الوثيقة رضا مالك يرى أن التأسف على إقصاء الحكومة المؤقتة 1962م، هي رؤيا خاطئة مبررا ذلك بالحتمية التي فرضتها التيار التاريخي لا التصرفات والاختيارات لطرف الصراع الآخر[2].

كما أن النص في سياق طرحه للمشروع المستقبلي وقع في محاولة التركيب بين المتناقضات [3]،والغموض، والاستبطان[4]، والافتقار إلى التماسك النظري[5].

ففي سياق تحليلنا للمحتوي الاجتماعي نلاحظ أن البرنامج بتحديده للفئات الاجتماعية يجعل المصطلحات غير واضحة وفضفاضة، تحتمل التواجد البرجوازي داخل أي فئة من الفئات فهي غير مستبعدة من المحتوى الاجتماعي للتغيير الثوري بمفهوم الثورة الديمقراطية الشعبية، فهو يؤكد شعار"الوحدة الوطنية"

ولكن يستبعد دور البرجوازية من مسألة القيادة والسلطة، وهذا يتضح في مصطلح "المثقفين الثوريين"، وكذلك التنديد بصفتها تحمل الأخلاقية التي تجعل منها أداة للاستعمار الجديد ولا يذكرها صراحة ضمن الفئات الثورية.

ويتجسد هذا الطرح في استخدام مصطلحات ثورية الثورة ،المناضل،التغيير الثوري،النضال،تعبئة ،مبادئ علمية ذات طرح اشتراكي، مقابل مصطلحات وحدوية شعبوية، الوحدة، وحدة الشعب، وطنية البرجوازية، فالوطنية كانت متغيرا رئيسيا في الطرح الشعبوي الوحدوي والثقافي (اللغة العربية).

وهنا نطرح التساؤل أيدخل هذا ضمن محاولة التوفيق بين شعارات الوحدة الوطنية و الإيديولوجية اليسارية لمحرري الوثيقة؟.

---

(1) صالح بلحاج،الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 538.

(2) Rheda Malek, Tradition et révolution, Op. cit. P 124.

(3) جمال بلفردي، أبعاد مفهوم الدولة، المرجع السابق، ص 8.

(4) سليمان الشيخ ،المرجع السابق، ص 399.

(5) محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 271.

كما أن المثقفين الثوريين الذين اشترط البرنامج ثوريتهم لإدراجهم ضمن الطليعة القيادية، هل من الممكن تواجدهم في ظل معطيات الواقع الجزائري [1]؟ ألا يطرح هذا حتمية استخدام المثقفين بغض النظر عن إيديولوجيتهم، مما يطرح معه إمكانية تحالف التكنوقراطيين (النخبة المثقفة علميا ومهنيا) مع الفئات الثورية المحظوظة للمحافظة على الميزات الاجتماعية الموجودة ودعمها بغيرها [2]؟

يطرح النص فكرة الديمقراطية المركزية في ظل هيمنة الحزب وفكرة الحزب الواحد الضمني وهذه الديمقراطية موجه بالرغم من وجود مناقشات إلا أن القرارا ت مركزية بدون مشاركة في القرار لأن القرار في النهاية يعكس إيديولوجية الحزب، وتبقى آلية تطبيق هذه القرارات غير مطروحة[3]، وضمانات تطبيق ديمقراطية مركزية غامضة ومتناقضة[4].

يجعل البرنامج الحزب طليعي يستبعد الإيديولوجيات المختلفة مما يطرح معه الانتقائية والنوعية الثورية في اختيار الأعضاء، ولكنه جماهيري في نفس الوقت تبقي إمكانية الانتقائية ضعيفة، فاختيار الأعضاء من الفلاحين والعمال والشباب و المثقفين الثوريين، تفقده أي معيارية، وهذا ما يطرح الالتباس في النص[5].

أيمكن أن نرجع هذا الالتباس والغموض والتناقض إلى الظروف التي أحاطت بانعقاد المؤتمر واختلاف إيديولوجية المؤتمرين، فالقضية الحصول على أكبر موافقة ممكنة[6]؟، أم إلى اتجاهات مجموعة العمل والتجاذب داخلها وهذا ما يؤكده أحد محرري الوثيقة، فحربي باتجاهه اليساري، أما مصطفى الأشرف ورضا مالك رغم أنهما متفقان معه إلا أن خصائص المجتمع الجزائري أعاقت من حدة هذه اليسارية بنوع من الشعارات

(1) سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 399.

(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 195.

(3) جمال بلفردي، أبعاد مفهوم الدولة، المرجع السابق، ص 8.

(4) عبد الله شريط، المرجع السابق، ص 205 .

(5) سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 400.

(6) نفسه، ص 399.

"الشعبوية الوطنية "، أما بن بلة فكان أكثر تشددا في قضية الثوابت مثل العروبة والإسلام[1].

يقول المؤرخ محمد حربي: << لقد ولد تاريخ جبهة التحرير الوطني منذ بدايات وقف إطلاق النار وضع لم يعد معه أن تنطرح أي مسألة بشكل مكشوف>> [2].

في النص دعوة لعدم الأخذ بالإيديولوجيات الجاهزة دون الرجوع إلى الواقع الجزائري: << فالثورة ليست مجموعة من الوصفات التي تطبق بشكل كسول وبيروقراطي، فليس هناك إيديولوجية جاهزة، وإنما هناك مجهود إيديولوجي مستمر وخلاق>> [3]، يرى الدكتور عبد الله شريط أن هناك سلبية في تحديد المفاهيم وهذه السلبيـــة ــ حسب رأيه ــ هي نوع من الأمانة التي تقتضي عدم الأخذ الأعمى والتقليد الفردي للإيديولوجيات الجاهزة[4].

أليست الثورة الديمقراطية الشعبية بأبعادها تقليدا للأفكار وتجارب الغير؟ أيمكن أن تكون الضرورة في ظل غياب الوعي والتجارب الاقتصادية كمفرزات استعمارية وارتباط الليبرالية بالاستعمار الجديد؟، أليس النظام الإسلامي الخيار الاستراتجي ولكن كيف تتكيف مبادئه مع المتغيرات الاقتصادية الدولية في ظل انعدام التجارب الجاهزة آنذاك؟

يقول الدكتور أبو القاسم سعد الله<< إذا ذكرت الحضارة الإسلامية فإن محرري البرنامج يسارعون إلى وضع التحديدات لها حتى لا تفهم على إطلاقها أو أنهم يتبنونها لتسيير الجزائر المستقبلية>> [5].

يلاحظ على النص أن الحضور الديني محتشم، فحسب المؤرخ محمد حربي تمت الإشارة إليه بطلب من بن بله رغم رفض الأشرف ذلك [1]، وعليه تم إقرار الدين لكن

---

(1) محمد حربي،جبهة التحرير، المرجع السابق، ص ــ ص 282ــ 283 .

(2) نفسه، ص 275.

(3)النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق، ص 79.

(4) عبد الله شريط، السابق السابق، ص– ص 171– 172.

(5) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق ، ص 115.

مع اتهامه بالرجعية في بعض الممارسات وعلى الثورة محاربتها [2]، وتدل على ذلك المفاهيم والألفاظ في النص فمثلا نجد ضرورة خلق فكر سياسي والاجتماعي يجب أن تتم حمايتها من "ترهات الفكر"[3]، فما المقصود بترهات الفكر؟ أليس هناك ادعاء أن هذه الترهات بسبب الخرافات التي تنسب عادة إلى الفكر الإسلامي في العصور الوسطى[4]؟.

كما أنه عند التحدث عن التقدم الاجتماعي يلح على"تصفية الأنظمة التي ولت"، أيمكن أن تكون تلك الأنظمة التي ولت هي الأنظمة الإسلامية؟<< فإن كان يقصد بتلك الأنظمة التي ولت الأنظمة الإسلامية و الوسيطة فلم نعرف عنها إلا خيرا ،والمغرب العربي عرف أوج عصوره خلال تلك الفترة الوسيطة>> [5]

أيرجع ذلك إلى أن العناصر التكوينية للسلطة كانت متأثرة بالصراع الأيدلوجي الدولي اشتراكي شيوعي ،رأسمالي؟[6] أم أن الحضور الماركسي كان قويا في المؤتمر والبرنامج[7]؟، أم أنه التوجه العلماني اليساري لمعظم محرري البرنامج؟

استخدام مصطلح"حرب التحرير"[8]، ألا يعد هذا الاستخدام من باب التأثر بالطرح الفرنسي؟

استخدام مفاهيم ومصطلحات في سياق التحليل تشمل :"الوعي السياسي" كنقد لافتقاد جبهة التحرير له ،وهذا المصطلح يحظى بأهمية كبيرة ضمن متطلبات التغيير الثوري، وبذات الأهمية نجده في التحليلات والممارسات الاشتراكية فهم يعتبرون أن التسيي س

---

(1) محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 283.

(2) جمال بلفردي، أبعاد مفهوم الدولة، المرجع السابق، ص 10.

(3) النصوص الأساسية للثورة ،المصدر السابق، ص 80.

(4) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص 116.

(5) جمال بلفردي، أبعاد مفهوم الدولة، المرجع السابق، ص 10.

(6) محمد حربي، جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 250.

(7) جمال بلفردي، أبعاد مفهوم الدولة، المرجع السابق، ص 10.

(8) يخلص الأستاذ جمال بلفردي في مقال له بعنوان "جدلية تجديد المفهوم ثورة أم حرب تحرير " أن مصطلح حرب التحرير يطلقه الخاسرين لحرب الجزائر الفرنسية، ينظر جمال بلفردي، ثورة أم حرب تحرير، المرجع السابق، ص 246.

والوعي السياسي أساس الوعي الإنساني الشامل [1]، ولكن هل طرح البرنامج إجراءات لخلق الوعي السياسي للفترة المستقبلية؟

كما أن مصطلح" الطليعة الثورية " يرد بقوة في البرنامج [2] مرادفا لمصطلح "النخبة" "النخبة" في الأدبيات الرأسمالية وهذا ما يؤكد الحضور القوي للماركسيين في البرنامج والمؤتمر[3]، ألا يمكن أن تتحول هذه الطليعة في ظل المهام المسندة إليها إلى بيروقراطية برجوازية[4]، أو رأسمالية الدولة[5]؟ هل المسؤولية الشعبية كافية كأداة للرقابة للرقابة بالإجراءات المعتمد عليها؟

(1)عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج.1، ص 733.

(2) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص 117.

(3) جمال بلفردي أبعاد مفهوم الدولة، المرجع السابق، ص 9.

(4) عبد الله شريط، المرجع السابق، ص 212.

(5) Messaoud Boudjenoun,Op_cit,p59.

الخاتمة

الخاتمة

إن التغير الذي حدث على مستوى السلطة الاستعمارية اعتبرته الوثيقة نتيجة حتمية لتطور الثورة، والتي فشلت في إخمادها رغم مساعدة الحلف الأطلسي لها، وبحدوث عدة متغيرات داخلية وإقليمية ودولية، مما فرض عليها الدخول في المفاوضات، و تغير وسائلها من عسكرية تقليدية إلى وسائل أكثر نجاعة، تضمن بها استمرارية تبعية الجزائر إلى فرنسا.

بالرغم من استحواذ اتفاقيات ايفيان على حيز كبير من وثيقة طرابلس، وذلك بالتحليل والنقد والتشخيص، معتبرة إياها مكسبا سياسيا حققت المواقف الأساسية لبيان أول نوفمبر 1954، من استقلال و وحدة الشعب وسلامة التراب الوطني، إلا أنها من جهة أخرى اعتبرتها مظهرا من مظاهر الاستعمار الجديد، نظرا لما تحققه من تبعية اقتصادية وثقافية لامبريالية الفرنسية، و رغم وصف الوثيقة لاتفاقيات ايفيان دقيق غير أنه لم يلاحظ اتخاذ أي إجراء لإبطالها.

إن الظروف التي أنجزت فيها وثيقة طرابلس من صراعات تداخلت فيها الأدوار والوظائف، مما أبرز اختلافا في المفاهيم والأفكار، والتي كانت لها خلفيات سابقة، تلاشت أمام هدف الاستقلال ومع تطور الأحداث ودخول المرحلة الانتقالية، برزت من جديد مما انعكس على مضمون النص في عدة جوانب منها الموقف من الحكومة المؤقتة، والغموض في بعض الجزئيات كالخيار الديمقراطي، وطبيعة الحزب...الخ.

إن اختيار اللجنة بتركيبتها وتوجهاتها وظروف العمل التي أنجزت فيها الوثيقة، انعكست على الوثيقة بشكل واضح، فقد كانت بعيدة كل البعد عن الواقع الجزائري، مما يوحي بعدم الاهتمام الذي تستوجبه دخول فترة مستقبلية بمشروع متكامل، يعكس واقع المجتمع الجزائري وتطلعاته ويحوي تناقضات خلفها الواقع الاستعماري .

بالرغم من التناقضات والغموض التي احتوتهما وثيقة طرابلس، والاختلاف الإيديولوجي لتركيبة أعضاء المؤتمر، إلا أنه تم التصويت عليها بالإجماع، هذا يعكس مدى غياب فاعلية الأفكار وأهميتها، خاصة إذا فقدت القوة القانونية الملزمة لها، وهذا ينطبق على حالة ميثاق طرابلس الذي يعبر عن توجهات أكثر مما هو وثيقة قانونية، إذا فالصراع كان حول الأشخاص التي بإمكانها تكييف الأفكار حسب مصالحها.

يستلهم النص المبادئ الاشتراكية في تحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية، ولكن تبقى فكرة عدم الأخذ بتحديد الملكية والحد النهائي من البرجوازية اقتصاديا بعيدة عن التحليل الماركسي، الذي يتبنى الصراع الطبقي بين البروليتاريا والبرجوازية، كما نلمس استلهام الاشتراكية في التنظيم السياسي، سواء في شكل الدولة أو الحزب بالرغم من عدم التصريح بمبدأ الحزب الواحد ولكنه يفهم ضمنيا من النص، كما أن النص يقترب من التحليل الفانوني في الجوانب الاجتماعية تدعيما للوحدة الوطنية والشعبوية، هذا ما جعل الوثيقة تظهر في صيغة توفيقية.

إن التنوع الإيديولوجي لأعضاء المؤتمر اضطر محررو الوثيقة إلى التركيب بين المتناقضات مما أكسبها الغموض وقلة التماسك الإيديولوجي والنظري، ذلك لأن الهدف هو الحصول على أكبر تصويت .

رغم أن الوثيقة انتقدت الفقر الإيديولوجي للثورة، إلا أنها لم تستطيع خلق البديل الإيديولوجي بما يتـلاءم مع الواقع الجزائري، وأبعاد الشخصية الجزائرية الدينية والحضارية، فكانت بإيديولوجيتها تعكس واقع الدول التي خضعت للاستعمار، في محاولتها الخروج من أوضاعها بالبحث عن صيغ وتجارب الـدول الأخرى في العالم المتقدم، وهذا بفعل هوة المقياس الزمني للتجربة الذي زادهــا الاستعمار اتساعا، فأصبحت رهينة الاغتراف من هذه التجارب والإيديولوجيات، ولأن الرأسمالية اقترنت في مفاهيمها في تلك الفترة بالدولة الاستعمارية، فأصبح البديل الاشتراكية أوعملية المزج لخلق نموذج يبتعد عن

النموذج الاستعماري، وهذا ما ظهـــر في نموذج الديمقراطيــة الشعبيــة الــذي تبنته الوثيقـة كخيـــار.

تكرس الوثيقة لاستمرارية المشروع الثوري، فهي تدخل ضمن متطلبات إبراز معالم مشروع مستقبلي لمواصلة المسيـرة الثورية، بالرغم من إخفاقها في جعله يتلاءم مع متطلبات الواقع الجزائري، و منجزات الثورة التحريرية، التي لوحت به منذ انطلاقتها الأولى، إلا أنه ونظرا للظروف التي تميزت بها مرحلة الانطلاقة الأولى ولأن هدفها المطروح والرئيسي وقتذاك هو تحقيق الاستقلال، والحصول على الحرية للشعب الجزائري، و حتى مؤتمر الصومام 1956، كان يهدف إلى وضع أسس تنظيمية اقتضتها تلك المرحلة والحاجات الضرورية لمواصلة الكفاح، ساهمت هذه الظرفية في عدم اتضاح المشروع الإيديولوجي الكامل رغم الخطوط العريضة التي رسمت له منذ بداية الثورة.

تبنت الوثيقة الشعبوية في طرحها تدعيما للوحدة الوطنية، هذه الأخيرة كرست في بيان أول نوفمبر، وميثاق الصومام وظلت ثابتة عكس الخطاب السياسي، والموقف من التيارات الذي تغير بحسب المتطلبات الثورية، فشكل ميثاق الصومام المنعرج لاحتواء التشكيلات السياسية بانتمائها، مما خلق تناقضات برزت مع المرحلة الانتقالية وتجلت بوضوح في وثيقة طرابلس .

عكست الوثيقة ظرفية الطرح تبعا للمتغيرات الثورية، فشكلت في بعض جزئياتها وكأنها برنامج معارضة للحكومة المؤقتة، سواء في نقدها المباشر لأدائها أوفي تحليلها لاتفاقيات ايفيان، كما أنها لم تعرج على مؤتمر الصومام بالرغم من تأثيراته على المسار الثوري، وحتى في توجهها الإيديولوجي.

الملحق رقم (01) : ترتيب المؤتمرون في قاعة مجلس الشيوخ بطرابلس

(1) علي هارون، المرجع السابق، ص 18.

قائمة المصادر والمراجع

أولا:المصـــــــــــادر

أ – بالعربية

1. الأشرف مصطفى، **الجزائر الأمة والمجتمع** ، تر. بن عيسى حنفي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983
2. بلحسين مبروك، **المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر ــ القاهرة) 1954ــ1956 مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية** ، دار القصبة، 2004.
3. بن بلة أحمد، **مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل** ، تر.العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، (د.ت).
4. بن جديد الشاذلي، **مذكرات الشاذلي بن جديد ملامح حياة 1929ــ 1979**، ج.1، تح.بوباكير عبد العزيز، دار القصبة، الجزائر، 2011
5. بن يوسف بن خدة، **اتفاقيات ايفيان** ، تر.لحن زغدا، محل العين حبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، (د.ت).
6. بوداود عمر، **من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل**، تر.بكلي أحمد بن محمد ،دار القصبة، الجزائر، 2007.
7. بوضياف محمد، **التحضير الأول نوفمبر** ، ط. 2، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011 .
8. تشرشل شارل هنري، **حياة الأمير عبد القادر** ،تر.سعد الله أبو القاسم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 .
9. تقية محمد، **الثورة الجزائرية الصمود الرمز والمآل**، تر. عزيزي عبد السلام، دار القصبة، الجزائر، 2010 .
10. الجنيدي خليفة وآخرون ، **حوار حول الثورة** ، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر، 1986 .

11.حربي محمد، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر.عياد نجيب، المثلوثي صالح، دار موفم للنشر، الجزائر، 1994 .

12.(ـــــــــ ـــــــــ)، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع** ، تر.كميل قيسر داغر، ط.1، مؤسسة الأبحاث العربية ودار الكلمة، بيروت،1983.

13.(ـــــــــ ـــــــــ)، **حياة تحد وصمود** ، مذكرات سياسية من 1945-1962م، تر. بوباكير عبد العزيز، قسايسية علي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

14.حموا الطاهر آية، **رجال صنعوا التاريخ "لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة"**، الدار الخلدونية، الجزائر، 2011.

15.ديغول شارل، **مذكرات الأمل "التجديد" 1958-1962**، تر.سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت لبنان، 1971.

16.الزبيري الطاهر، **نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري** ، ط. 1، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر،2011 .

17.زروال محمد، **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية الولاية الأولى نموذجا** ، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2007.

18.الصديق محمد الصالح، **من الخالدين الذين حملوا لواء الجهاد وحققوا معجزة النصر**، دار الأمة، 2010.

19.صديقي مراد، **الثورة الجزائرية عمليات التسليح السرية** ، تر. أحمد الخطيب،دار الكتاب، الجزائر، 2010.

20.العقون عبد الرحمان بن إبراهيم، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الثالثة 1945ـ1945**، ج. 3، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر،(د.ت).

21.علاق هنري، **مذكرات جزائرية**، تر. مسعود جناح مسعود، عزيزي عبد السلام، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007.

22.فارس عبد الرحمان، **الحقيقة المرة مذكرات سياسية 1945- 1962**، تر. مسعود حاج مسعود، دار القصبة، الجزائر، 2007.

23.كافي علي، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 1962**، ط. 2، دار القصبة، الجزائر،1999.

24.كريمي عبد الرحمان، **مذكرات النقيب سي مراد ومنهم من ينتظر** ، دار الأمة، الجزائر، 2010.

25.الملاح عمار، **قادة الجيش التحريري الوطني الولاية 01**، ج. 3، دار الهدى، الجزائر، 2011.

26.منصور أحمد ، **الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر** ، ط.1 دار بن حزم والدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2007.

27.مهساس أحمد ، **الجزائر ثورة وديمقراطية** ، دار المعرفة ، الجزائر، 2007 .

28.**النصوص الأساسية لثورة نوفمبر54**، منشورات ANEP، الجزائر ،2005.

29.هارون علي، **خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 19**62، تر. عماري الصادق، فلاح آمال، دار القصبة، الجزائر، 2003 .

ب-2 بالفرنسية:

1. Ben Khedda Ben Yousef, **L'Algérie a l'indépendance la crise de 1962,** Dahlab , Algérie, (s.d).
2. Fanon Frantz, **les damnés de la terre**, François Maspero, Paris, 1976.
3. Harbi Mohammed, **Les archives de la révolution algérienne** Dahlab, ALGERIE, 2010.
4. Long Olivier, **Le dossier secret des Accords d'Evian**, Office Des Publication Universitaires, Alger,1988.

5. Malek Rédha, **Tradition et révolution le véritable enjeu**, Editions ANEP, Algérie, 2001.
6. (_____ _____), **L'Algérie à Evian (Histoires des négotiations secrètes1956-1962)**, ANEP, Rouïba, 2010.

ثانيا:المـــــــــــــــــــــــــــراجع

أ – بالعربية:

1. أحسن رابحي، **الوسيط في القانون الدستوري**، دار هومة، الجزائر، 2012.
2. بلحاج صالح، **أزمات جبه التحرير الوطني وصراع السلطة 1956- 1965**، ط.1، دار قرطبة، الجزائر، 2006.
3. (_____ _____) ، **تاريخ الثورة الجزائرية** ، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010.
4. بلحروبي عبد المجيد، **ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها**، تر. بنون العربي، موفم للنشر، الجزائر، 2011.
5. بن حمودة بوعلام، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية**، دار النعمان، الجزائر، 2011.
6. بن نبي مالك، **القضايا الكبرى**، ط.1، دار الفكر المعاصر، دمشق، 2000.
7. (_____ _____) ، **مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي** ، تر. بركة بسام، شعبو أحمد، دار الفكر، دمشق، 2002 .
8. بو الشعير سعيد، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة** ، ج. 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 .
9. (_____ _____)، **النظام السياسي الجزائري**، دار الهدى، الجزائر، (د.ت).

10. بوحوش عمار، **تطور النظريات والأنظمة السياسية** ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

11. بوعزيز يحي، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين** ، ج. 2، ط. 2، المؤسسة الوطنية، الجزائر، 1996.

12. بومايدة عمار، **بومدين وآخرون ما قاله وما أثبتته الأيام** ، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

13. تواتي دحمان ، **منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1961- 1962**، الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب، الجزائر، 2008.

14. حاروش نور الدين، **تاريخ الفكر السياسي**، ط.3، دار الأمة، الجزائر، 2012.

15. (ـــــــــــــــ ـــــــــــــــ)، **مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية، قراءة في تاريخ الجزائر الحديث** ، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2011.

16. حمايد حسينة، **المستوطنين الأوروبيين والثورة الجزائرية 1954- 1962**، ط. 1، منشورات الخبر، الجزائر، 2007 .

17. حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر ،2007.

18. خرشي عمار، **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1930- 1962**، تر. عزيزي عبد السلام ، دار القصبة، الجزائر، 2009 .

19. رخيلة عامر، **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

20. الزبيري محمد العربي ، **تاريخ الجزائر المعاصر(1954-1962)**،ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

21. الزبيري محمد العربي و آخرون، **كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية 1954-1962**، دار هومة، الجزائر،2007.

22. الزغيدي محمد لحسن، أجديدي معراج، **نشأة جيش التحرير الوطني 1947-1954**، دار الهدى، الجزائر، 2012.

23. سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي (1954-1962)**، ط. 3، ج. 9، دار البصائر، الجزائر، 2009.

24. (ـــــــــــــــ ـــــــــــــــ) ، **خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير1830-1962، ط.1، دار الغرب الإسلامي**، بيروت،2007.

25. سعد الله عمر، **القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر** ، دار هومة، الجزائر، 2007.

26. سعيدوني ناصر الدين، **الجزائر منطلقات وأفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية**، عالم المعرفة، الجزائر، 2008.

27. السلطاني أبو جرة ، **جذور الصراع في الجزائر**، ط.2، دار الأمة، الجزائر، 1999.

28. سلمان جمال داؤد، حسون طاهر فاضل، **التخطيط الاقتصادي**، بيت الحكمة، بغداد، (د.ت).

29. شبيب نبيل، **حلف شمال الأطلس واستهداف العالم الإسلامي** ، (د.د)، (د.م)، 2009 .

30. شريط عبد الله، **مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي في الجزائر** ، المؤسسة الوطنية، الجزائر، 1986.

31. الشيخ سليمان، **الجزائر تحمل السلاح دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية**، تر.الجمالي محمد حافظ ، مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

32. طلاس مصطفى، **الثورة الجزائرية**، دار الرائد، الجزائر، 2010.

33. عباس محمد، **بن بلة - عبان مواجهة من أجل الحقيقة** ، منشورات مؤسسة الشروق، الجزائر، (د.ت).

34. (ـــــــــــــــ ـــــــــــــــ) ، **ثوار عظماء** ، دار هومة للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر،2005.

35. (ـــــــــــــــ ـــــــــــــــ) ، **ديغول...والجزائر أحداث قضايا شهادات** ، دار هومة، الجزائر2007.

36. (ـــــــــــ ـــــــــــ)، **رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية**، دار هومة، الجزائر، 2009.
37. (ـــــــــــ ـــــــــــ) ، **مثقفون في ركاب الثورة في كواليس التاريخ (2)**، دار هومة، الجزائر، 2009.
38. (ـــــــــــ ـــــــــــ) ، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية** ، دار القصبة ، الجزائر، 2007.
39. عبد القادر محمد عبد القادر، **اتجاهات حديثة في التنمية** ، الدار الجامعية، القاهرة، 2000 .
40. عثماني مسعود، **الثورة التحريرية أمام الصعب**، دار الهدى، الجزائر، 2012 .
41. عمراني عبد المجيد، **جان بول سارتر1954-1962**، دار الهدى، الجزائر،2010 .
42. فيليسوف سيليزنيوف، **ما هي الشيوعية العلمية** ، تر. توما سليم، دار التقدم، موسكو،1987.
43. قنانش محمد، **المواقف السياسية بين الإصلاح والوطنية (في فجر النهضة الحديثة)**، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1981 .
44. الكعكي يحي أحمد، **مقدمة في علم السياسة**، دار النهضة العلمية، بيروت، 1983.
45. لحسن أزغدي محمد، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، 1956- 1962**، دار هومة، الجزائر، 2009 .
46. لونيسي إبراهيم، **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954 1962**، دار هومة ، الجزائر ، 2007.
47. لونيسي رابح وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830م- 1989م**، ج.2، ط.1، دار المعرفة، الجزائر، (د.ت).
48. لونيسي رابح، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين**، دار المعرفة، الجزائر،2000 .
49. (ـــــــــــ ـــــــــــ) ، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ** ، دار المعرفة، الجزائر، 2011.

50.مرزاق مختار، **حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية (1961- 1983)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988 .

51.مقلد إسماعيل صبري، **الإستراتيجية والسياسة الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991 .

52.الميلي محمد، **فرانز فانون والثورة الجزائرية**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.

53.ناجي عبد النور، **المدخل إلى علم السياسة**، دار العلوم،عنابة،2007.

54.نجادي بوعلام، **الجلادون 1830- 1962**، تر.المعراجي محمد، منشورات ANEP، الجزائر،2007.

ب ــ بالفرنسيـــــة:

1. Boujeoun Massoud, **Algérie le grand gâchis!?** Editions Dar el Oumma, Alger,2012 .
2. Eveno Patrick , Planchais Jean , **La guerre d' Algérie** ,Edition Laphomic, Alger,1990 .
3. Horne Alistair, **Histoire de la guerre D'Algérie**, Edition Dahlab, Algérie, 2007.
4. Khalfa Mameri, **Héros de la guerre d'Algérie Arbi Ben M'hidi**, Edition karim Mamerri , Algérie, (s.d).
5. Meynier Gilbert, **Histoire intérieure de F.L.N (1954-1962)**, Edition Casba , Alger, 2003.
6. Thénault Sylvie, **Histoire de la guerre d'indépendance Algérienne**,Edition el maarifa, Algérie, 2010.

ثالثا:الرسائل والأطروحات

1_رسائل الدكتوراه

1. خيثر عبد النور، **تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962**، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر(غير منشورة)، إشراف شاوش حباسي، جامعة الجزائر،2006 .

2_ رسائل الماجستير

1. بودريوع صبرينة، **الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر المرحلة البومدينية نموذجا(1965- 1978)**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: بوصفصاف عبد الكريم، جامعة منتوري قسنطينة، 2011.
2. بودلاعة رياض، **القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية(1954-1962)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: بوصفصاف عبد الكريم، جامعة قسنطينة، 2006 .
3. بوعبد الله عبد الحفيظ، **فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919 - 1962**، رسالة ماجستير في الحديث والمعاصر، إشراف: مناصرية يوسف، جامعة باتنة، 2006.
4. توازي خالد، **الظاهرة الحزبية في الجزائر** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري إشراف: مزوي محمد رضا، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر،2006.
5. سيد علي أحمد مسعود، **تطور الثورة سياسيا وإداريا 1960- 1961**، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، إشراف: الزبيري محمد العربي، جامعة الجزائر، 2002.
6. قاسمي يوسف، **مواثيق الثورة الجزائرية 1954-1962**، أطروحة دكتورة في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف : بوصفصاف عبد الكريم، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009.

3_:مذكرات الليسانس

الدميعي مسعودة، بقار حكيمة، **الأبعاد الإيديولوجية للثورة الجزائرية من خلال مواثيقها**، مذكرة ليسانس تاريخ، إشراف: زقب عثمان، المركز الجامعي بالوادي،2009

خامسا: القواميس

1. شرفي عاشور، **قاموس الثورة الجزائرية من 1954 ــ 1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007 .

2. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1981 .

3. كريم عبد الواحد ، **معجم مصطلحات الشريعة والقانون**،(د.د.ن)،(د.م.ن)، 1995 .

4. **معجم القانون**، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ،القاهرة ،1999.

5. مقلاتي عبد الله، **قاموس أعلام وشهداء وأبطال الثورة التحريرية** ،ط. 1، بلوتو، قسنطينة، 2009 .

سادسا: الدوريات و المجلات

1. بوعزيز يحي ، "محتويات اتفاقيات ايفيان"، **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962**، ضمن مطبوع، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1995.

2. عزوي محمد الطاهر، "وضعية الولاية الأولى ودورها عند إيقاف الحرب في 19مارس 1962 إلى 26 سبتمبر 1962 في أثناء المرحلة الانتقالية"، ا **لمرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962**، ضمن مطبوع منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1995

3. مالك رضا ، "مفاوضات ايفيان أو المسيرة الوطنية نحو يوم النصر"، **مجلة المصادر**، ع.5، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2001.

4. بلفردي جمال ،ثورة أم حرب تحرير؟؟ جدلية تحديد المفهوم عند مؤرخي الثورة" حربي، ميني، إلسانهانس"، **مجلة الباحث**، ع1، المركز الجامعي بالوادي، 2010.

5. لونيسي رابح ،"بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية الجذور الفكرية والمضمون"، **مجلة المصادر** ،ع7،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر،نوفمبر 2002

6. رخيلة عامر، "الثورة الجزائرية والمغرب العربي"، **مجلة المصادر** ،ع1،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 1999.

7. ملف خاص، "الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية"، مجلة الذاكرة، ع.3، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

8. عزيز شكري محمد، "الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية"، **عالم المعرفة** ، ع.7، المجلس الوطني للثقافة والفنون الكويت، 1978.

9. بوعزيز يحي، "مغزى وأبعاد 19 مارس 1962"، **مجلة المصادر** ، ع.5، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر 2001.

10.**مجلة المجاهد**،"بيان الوفد المفاوض"، ع.117، 20 مارس 1962، ج4.

11.بوعزيز يحي، الهيئة التنفيذية المؤقتة في اتفاقيات إيفيان 18 مارس 1962"، **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962**، ضمن مطبوع، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1995.

12.بالفرنسية

1. Bouzeghrane Nadjia," Le pari des Accords d'Evian n'a pas été tenu", Entretien avec Mohammed Harbi, **publié des El Watan**, le 20 mars, 2010

الملتقيات:

بلفردي جمال، "أبعاد مفهوم الدولة الجزائرية في ظل الخيار الاشتراكي لوثيقة طرابلس ماي/ جوان 1962"، **الملتقى الوطني حول مفهوم الدولة الجزائرية عبر العصور**، المركز الجامعي بالوادي، 2010.

المواقع الالكترونية

http://www.afrik.com/article4174.html, Interview de Stora Benjamin, vu 12/11/2012.

الفهرس

مقدمة..... 4-1
مدخل:استعراض النشاط الثوري قبل مؤتمر الصومام..... 20-6
أولا: إعداد الثورة واتجاهات مفجريها..... 8-6
ثانيا:تأثير السياسيين في النشاط الثوري 1956-1957..... 12-9
ثالثا:الصراع بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة..... 20-12
الفصل الأول :دراسة ظاهرية للوثيقة..... 58-22
أولا: طبيعة ومضمون الوثيقة..... 22
1 - طبيعة الوثيقة..... 22
2 - مضمون الوثيقة..... 22
ثانيا:مفاهيم ومصطلحات..... 49-27
1 - مصطلحات ومفاهيم القسم الأول..... 42-28
2 - مصطلحات ومفاهيم القسم الثاني..... 49-42
ثالثا:إعداد الوثيقة والمصادقة عليها..... 58-49
1 - إعداد الوثيقة..... 54-50
2 - المصادقة على الوثيقة..... 58-54
الفصل الثاني : دراسة باطنية للوثيقة..... 60
أولا : دراسة تحليلية للوثيقة..... 60
1ـ تقييم وضعية الجزائر..... 69-60
2ـ تنظيم الدولة الجزائرية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية..... 87-70
ثانيـــــا: الاستمرارية والقطيعة..... 94-87

1ــ إيديولوجية الثورة..... 91-87
2ــ الخطاب السياسي والشعبوية..... 93-91
3ــ الإطار الحضاري..... 94-93
ثـــــالثا :تقيـــــيـــــم..... 100-94
الخاتمة..... 104-102
الملاحق..... 106
قائمة المصادر والمراجع..... 119-108
الفهرس..... 122-121